حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

الحولية السادسة والعشرون

الرسالة ٢٣٦

مجلس النشر العلمي

Academic Publication Council

ISSN: 1560 - 5248

الرسالة ٢٣٦ - الحولية ٢٦

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م (ديسمبر)

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

ISSN: 1560 - 5248

Monograph 236 - Volume 26

1426 A.H - 2005 (December)

توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية

(دراسة استشرافية)

د. خالد أحمد الشلال

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الكويت

The Attitudes of Kuwaiti Women Towards Political Involvement

(An Exploratory Study)

Dr. Khalid Ahmad Alshalal

Department of Sociology, Faculty of Social Sciences

University of Kuwait

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

فصلية علمية محكّمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية:

الآداب:

اللغة العربية وآدابها، اللغة الإنجليزية وآدابها، التاريخ، الفلسفة، الإعلام.

العلوم الاجتماعية:

الاجتماع، الجغرافيا، علم النفس، العلوم السياسية.

الحولية السادسة والعشرون

الرسالة السادسة والثلاثون بعد المئتين

١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م

هيئة التحرير

د. نسيمة راشد الغيث
رئيسة التحرير

أ. د. سمير محمد حسين
قسم الإعلام

أ. د. علاء الدين عبدالمحسن شاهين
قسم التاريخ

د. الزواوي بغورة بن السعدي
قسم الفلسفة

د. عبدالرضا علي أسيري
قسم العلوم السياسية

د. عبيد سرور العتيبي
قسم الجغرافيا

د. عثمان حمود الخضر
قسم علم النفس

د. فاطمة راشد الراجحي
قسم اللغة العربية وآدابها

د. فهد عبدالرحمن الناصر
قسم علم الاجتماع

د. فيصل عبدالله الكندري
قسم التاريخ

د. ليلى حكمت المالح
قسم اللغة الإنجليزية وآدابها

هيفاء حمد المشاري
مديرة التحرير

الهيئة الاستشارية

أ. د. إبراهيم السعافين
قسم اللغة العربية – جامعة الشارقة

أ. د. حياة ناصر الحجي
قسم التاريخ – جامعة الكويت

أ. د. أحمد عتمان
قسم الدراسات اليونانية واللاتينية
جامعة القاهرة

أ. د. عبدالقادر الفاسي الفهري
قسم اللغة العربية – جامعة محمد الخامس

أ. د. إسماعيل صبري مقلد
قسم العلوم السياسية – جامعة أسيوط

أ. د. ماري تريز عبدالمسيح
قسم اللغة الإنجليزية – جامعة القاهرة

أ. د. إمام عبدالفتاح إمام
قسم الفلسفة – جامعة عين شمس

أ. د. محمد غانم الرميحي
قسم الاجتماع – جامعة الكويت

أ. د. حمدي حسن أبو العينين
عميد كلية الإعلام – جامعة مصر الدولية

أ. د. محمد محمود إبراهيم الديب
قسم الجغرافيا – جامعة عين شمس

أ. د. محمود السيد أبو النيل
قسم علم النفس – جامعة عين شمس

قواعد النشر في
حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

١ – حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية مجلة فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، تنشر البحوث من الجامعات والمؤسسات العلمية العربية والأجنبية في الموضوعات الأدبية والاجتماعية والإنسانية.

٢ – تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصلية، باللغتين العربية والإنجليزية، على ألا تتجاوز صفحات متن أي بحث ٢٠٠ صفحة، ولا تقل عن ٥٠ صفحة **(في المتن أيضاً)**.

٣ – **قواعد تسليم البحوث:**

أ – يقدم البحث **مطبوعاً من ثلاث نسخ**، على ورق (A4)، وعلى مسافتين، وبنط **(١٤)**، مع **القرص المرن** الخاص به.

ب – يرفق الباحث ملخصاً للبحث مطبوعاً باللغتين العربية والإنجليزية؛ في حدود **١٥٠ كلمة** للغة العربية، و**٢٠٠ كلمة** للغة الإنجليزية.

ج – يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، باللغتين العربية والإنجليزية، تشمل أهم مؤلفاته وأبحاثه **مطبوعة**.

د – يقدم الباحث إقراراً كتابياً؛ بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي مجلة علمية أو غيرها.

هـ – تقدم الخرائط، والأشكال، والرسوم **بأصولها** الصالحة للطباعة، أما الصور الفوتوغرافية؛ فتطبع على ورق لماع، مع ضرورة تقديم **الشريحة الأصلية للصور الملونة**.

و – في حال رغبة الباحث نشر الصور، أو الخرائط، أو الأشكال البيانية **ملونة، يلتزم بدفع تكاليفها**.

٤ – **يراعي الباحث عند كتابة هوامش البحث ومصادره ومراجعه ما يلي:**

أولاً – الهوامش:

أ – توضع الهوامش في **نهاية كل فصل**، أو في **نهاية البحث** في حالة عدم وجود فصول.

ب – ترتب أرقام التوثيق بطريقة متسلسلة حتى نهاية كل فصل، أو حتى نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.

ج – تثبت الهوامش عند ذكرها لأول مرة كاملة كالتالي:
اسم المؤلف، عنوان الكتاب **(بالبنط الأسود)**، رقم الطبعة/ رقم الجزء، مكان النشر، اسم الناشر، سنة النشر/ رقم الصفحة.

مثال:

- أحمد محمد عبدالخالق، **معجم ألفاظ الشخصية**، الطبعة الأولى، دولة الكويت، مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت، ٢٠٠٠م، ص١٥.
- في حالة تكرار الهامش **مرات متتالية**، يذكر باختصار كالتالي:

* المرجع السابق، ص٢٦.

- وفي حالة وجود فاصل **هامش مختلف** يذكر كالتالي:

* أحمد عبدالخالق، **معجم ألفاظ الشخصية**، ص٣٥.

ثانياً – المصادر والمراجع:

يرتب ثبت المصادر والمراجع **ترتيباً ألفبائياً**، حسب الأسماء المشهورة للمؤلفين.

ويتبع في إثباتها ما يلي:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب **(بالبنط الأسود)**، اسم المحقق أو الشارح أو المترجم، رقم الطبعة، اسم الناشر، مكان النشر، السنة.

مثال:

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **كتاب الحيوان**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٦٥م.

٥ – **شروط قبول الأبحاث في الحوليات:**

أ – لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها في أي مجلة علمية أو غيرها.

ب – أصول البحوث المقدمة للنشر لا ترد ولا تسترجع، سواء أنشرت أم لم تنشر.

ج – لا يجوز نشر البحوث في جهات أخرى بعد موافقة الحوليات على نشرها، وإذا ثبت ذلك، فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.

د – يمكن للباحث نشر بحثه في جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابي مسبق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات – على الأقل – على نشره في الحوليات.

هـ – تمنح المجلة للباحث **خمسين** نسخة من بحثه المنشور، كإهداء.

٦ – ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى:

رئيسة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية
رمز بريدي: 72454
الكويت

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/AASS/
E-mail: aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw

الرسالة ٢٣٦

توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية (دراسة استشرافية)

د. خالد أحمد الشلال
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية السادسة والعشرون - ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م

المؤلف:

د. خالد أحمد الشلال

- دكتوراه في علم الاجتماع جامعة ولاية متشغان M.S.U، ١٩٨٤م.
- أستاذ مساعد بقسم الاجتماع - كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت.
- رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية (يناير ٢٠٠٤ حتى الآن).
- مستشار في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الإنتاج العلمي:

أولاً - الكتب:

١ - التنظيم الاجتماعي - مدخل الدراسة التنظيمات الاجتماعية ١٩٩٣ - تأليف - المكتبة العصرية - الكويت.

٢ - المدخل في علم الاجتماع - ١٩٩٦ - دار الكتاب الجامعي - الكويت.

٣ - مبادئ علم الاجتماع - ١٩٩٦ - دار الكتاب الجامعي - الكويت.

٤ - الانتحار في المجتمع الكويتي - مكتب الإنماء الاجتماعي - الديوان الأميري ١٩٩٥.

٥ - ترجمة كتاب The Making of the Modern Gulf States by Rosemarie Said Zahlan. London: Unwin Hyman Ltd, 1989.

ثانياً - الأبحاث:

١ - الأبعاد الأساسية لظاهرة التقاعد المبكر بين الموظفين الكويتيين - مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - المجلد ٢٤ - ١٩٩٦.

٢ - الآثار النفسية والاجتماعية للغزو العراقي على الشعب الكويتي. حوليات كلية الآداب - جامعة عين شمس - القاهرة - بنات ١٩٩٥.

٣ - الأسباب والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية لتغيب الموظفين عن العمل في القطاع الحكومي - حوليات كلية الآداب - جامعة عين شمس - القاهرة - بنين ١٩٩٤.

٤ - العلاقة بين الرضا المهني والتقاعد الإداري المبكر لدى الموظفين الكويتيين - المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ٥٦ - جامعة الكويت - صيف ١٩٩٦.

٥ - المعالجة الصحفية لظاهرة الجريمة في المجتمع الكويتي - دراسة تحليلية. سوسيولوجية - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت - العدد ٨٢، ١٩٩٦.

٦ - تفصيلات الاختيار الزواجي ومعوقاته في المجتمع الكويتي - حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - الرسالة ١٢٥ - ١٩٩٨.

٧ - دور الصحافة المتخصصة في تشكيل الدفاع الاجتماعي. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت - العدد ٨٥ - ١٩٩٧.

٨ - الآثار وردود الفعل المتوقعة تجاه سياسة فرض الرسوم على الخدمات في المجتمع الكويتي - المجلة العربية للعلوم الإنسانية - جامعة الكويت - العدد ٦٨ - ١٩٩٩.

المحتوى

الملخص ١١
أولا – المشاركة السياسية وواقع المرأة الكويتية: ١٣
تقديم ١٣
أولاً: مفهوم المشاركة السياسية ١٤
ثانياً: المشاركة السياسية والحقوق السياسية ١٥
ثالثاً: المرأة والمشاركة السياسية ١٨
رابعاً: المرأة الكويتية كوجود فاعل في المجتمع ٢١
خامساً: إشكالية المشاركة السياسية للمرأة الكويتية ٢٨
ثانياً – منهجية الدراسة: ٣٩
تقديم ٣٩
أولاً: أهداف الدراسة ٣٩
ثانياً: مصطلحات الدراسة ومفاهيمها ٤٠
ثالثاً: عينة الدراسة ٤٢
رابعاً: أداة الدراسة ٤٤
خامساً: جمع البيانات ٤٦
سادساً: المعالجة الإحصائية ٤٦
ثالثاً – نتائج الدراسة: ٤٩
تقديم ٤٩
أولاً: المعرفة السياسية لدى المرأة الكويتية ٤٩
ثانياً: اقتناع المرأة الكويتية بالمشاركة السياسية ٥٨
ثالثاً: استعداد المرأة الكويتية لممارسة العمل السياسي ٦٨
رابعاً: مجمل مؤشرات توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية .. ٧٨

خامساً: العلاقة بين الرؤية السياسية والتوجهات بشأن المشاركة السياسية لدى المرأة الكويتية ٨٥
رابعاً – خلاصة النتائج ومناقشاتها: ٩٧
تقديم ٩٧
أولاً: ملخص النتائج ٩٩
ثانياً: أثر الرؤية السياسية في التوجه نحو المشاركة ١٠٠
ثالثاً: أثر العامل الاقتصادي في التوجه نحو المشاركة ١٠٣
رابعاً: فيما وراء المعطيات الكمية: نحو مزيد من التفسير ١٠٥
الهوامش ١٠٩

الملخص

أخذت قضية المرأة تطرح نفسها بوضوح من خلال المرحلة الإنمائية التي تمر بها دول المنطقة، ومن خلال المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المصاحبة، ولم يعد بالإمكان تجاهل الدور الذي يمكن أن تضطلع به المرأة. إن قضية المرأة في حد ذاتها قضية ذات أبعاد متداخلة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً.

فقضية المرأة تكاد تكون بارزة في كل مجتمع وأكثر بروزاً في مجتمعات دول منطقة الخليج، وهي قضية تختلط فيها الرؤية بين التقاليد والقيم المجتمعية والتعاليم الدينية، وينتج عن هذا الخلط حواجز متعددة تمنع المرأة من القيام بدور فعال في عملية التنمية، وتبعدها عن إدراك المتغيرات المحيطة بها. إن الثقافة والقيم تصنع بدون شك حواجز عديدة تحد من مساهمة المرأة في النشاط السياسي.

الدراسة التي بين أيدينا والموسومة بـ «توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية – دراسة استشرافية» تهدف إلى تعرف توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية، ويقصد بهذه التوجهات المعرفة السياسية، والاقتناع بالمشاركة السياسية، واستعداد المرأة لممارسة العمل السياسي، كما تهدف الدراسة إلى تعرف ما إذا كان لدى المرأة الكويتية رؤية بشأن القضايا ذات الصلة بحقوقها السياسية، كل ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في التوجهات السياسية للمرأة الكويتية ورؤيتها السياسية.

أولاً - المشاركة السياسية وواقع المرأة الكويتية

تقديم:

- المرأة الكويتية قدمت الأدله على استعدادها لتحمل مسؤولياتها، واقنعت نخبة من المجتمع، فتبنت قضية المطالبة بحقوقها السياسية بأشكال فردية، ثم من خلال الفصول التشريعية التي امتدت من عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٩٧. إلى أن جاء مرسوم القانون بمنح المرأة الكويتية حقوقها السياسية الذي أصدره أمير البلاد في ١٦ مايو عام ١٩٩٩ والذي شكل حدثاً تاريخياً انعكست أصداؤه الإيجابية داخل الكويت وخارجها. والمرسوم عبر عن بعد رؤية للمستقبل وروح المواطنة الحقيقية التي تلزم المواطن ذكراً وأنثى بمسؤولية تحقيق التوازن الاجتماعي والإنساني في المجتمع. كما أن التاريخ الكويتي لن ينسى شجاعة المرأة الكويتية وبسالتها في حركة مقاومة الغزو العراقي للكويت وإسهامها بجهدها وشهيداتها في تحرير البلاد.
- أما فيما يتعلق بالدراسات العربية والخليجية حول حقوق المرأة السياسية، وتنامي هذه الدراسات، فقد كان هناك اهتمام كبير من الباحثين والمتخصصين بشؤون المرأة، فهناك نوعان من الدراسات؛ منها ما يهتم بالمشاركة السياسية بشكل عام، ومنها ما يهتم بالمشاركة السياسة للمرأة بشكل خاص؛ فهناك في الأردن دراسة حول "المشاركة السياسية للمرأة في المملكة الأردنية الهاشمية" للدكتورة عيده المطلق. وهناك دراسة أخرى حول "دور المرأة الأردنية في المسيرة الديمقراطية" كما أن هناك دراسة حول "التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت" للدكتور كمال المنوفي. وهناك – أيضاً – دراسة حول "صور المشاركة السياسية للمرأة في السودان" للباحثين ى. م كامير و ر. ب البكري". أما في منطقة الخليج فهناك دراسة بعنوان:– " المشاركة السياسية للمرأة الكويتية" للباحث بندر عايد الظفيري. هذه بعض الدراسات الحديثة حول المشاركة السياسية للمرأة مما يوضح مدى انشغال الدول العربية والخليجية بموضوع المشاركة السياسية للمرأة.(١)

ولما كان هذا البحث دراسة استشرافية عن المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، فإن الفصل الحالي يناقش الجوانب الأساسية للموضوع بالاستفادة من النظريات والأفكار العلمية من جهة وواقع المشاركة السياسية للمرأة الكويتية من جهة ثانية. وبناءً على ذلك فإن هذا الفصل يتناول المشاركة السياسية وواقع المرأة الكويتية من خلال خمس نقاط أساسية هي:-

أولاً: مفهوم المشاركة السياسية.

ثانياً: المشاركة السياسية والحقوق السياسية.

ثالثاً: المرأة والمشاركة السياسية.

رابعاً: المرأة الكويتية كوجود فاعل في المجتمع.

خامساً: إشكالية المشاركة السياسية للمرأة الكويتية.

في تناول هذه النقاط، سنركز على الأفكار الأساسية والخطوط العريضة مع التعمق بعض الشيء في الحالات التي تستدعي ذلك.

أولاً – مفهوم المشاركة السياسية:

يختلف مفهوم المشاركة بتنوع زوايا التناول واختلاف مجال البحث، وعلى الرغم من تعدد الرؤى بشأن هذا المفهوم، فإنها تشترك في معنى جوهري هوأن المشاركة تتضمن إسهام الأفراد في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعهم. والمشاركة السياسية تمثل العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامها الأساسي، وهي التعبير العملي الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في أي مجتمع، كما أنها أحد المؤشرات الأساسية الدالة على النضج السياسي، وما يعنيه من ارتباط بين المشاركة من ناحية وبين جهود التنمية بشكل عام، والتنمية السياسية بوجه خاص من ناحية أخرى. وتتعدد أبعاد مفهوم المشاركة السياسية حسبما قدمها علماء السياسة والاجتماع، فمنهم من يرى أن المشاركة

السياسية تعني المشاركة في كل مجالات الحياة، ومنهم من يضيق نطاق هذه المشاركة ويختزلها في مجرد التصويت في الانتخابات.(٢)

ومن خصائص المشاركة السياسية أنها عملية طوعية نابعة من التزام الفرد نحو النظام السياسي القائم والمجتمع ككل دون أي إجبار أو إلزام من أحد، وهي عملية تقع في إطار الشرعية التي تقننها القوانين في الدولة؛ أي أن صور التمرد مستبعدة هنا، والمشاركة عملية مكتسبة يتعلمها الفرد عبر التنشئة الاجتماعية Socialization في تفاعله مع الجماعات المرجعية كالأسرة والمدرسة والرفاق والعمل و كذلك من خلال وسائل الاتصال. كما أن المشاركة السياسية تعد هدفاً ووسيلة في الوقت ذاته، فهي هدف للنظم الديمقراطية، وهي أداة لحماية قيم الحرية والعدالة والمساواة وتوصيل المطالب، وهي إما أن تكون إيجابية كالإدلاء بالأصوات أو النقاش الحر للقضايا، أو أن تكون سلبية كالاحتجاجات والمظاهرات. والمشاركة السياسية قد تكون رسمية؛ أي من خلال مؤسسات الدولة ومراكز صنع القرار، وتكون المشاركة حينئذ متوقعة ومعروفة، والأدوار تكون قد حددت سلفاً، ومن ذلك المشاركة في المناصب السياسية، والسعي إلى منصب سياسي، وعضوية تنظيمات سياسية رسمية، ويكون هدف المشاركين هنا الحفاظ على مصلحتهم والاستقرار والدوام للنظام السياسي القائم، وتحقيق مطالب أفراد المجتمع. في الوقت نفسه، فإن المشاركة السياسية قد تكون خارج إطار المناصب السياسية، كأن تكون من خلال الأحزاب وجماعات الضغط والمصلحة فضلاً عن مباشرة حق التصويت وتنظيم الحملات الانتخابية وإبداء الرأي من خلال الاجتماعات والمناقشات السياسية والاهتمام بشؤون المجتمع.(٣)

ثانياً – المشاركة السياسية والحقوق السياسية:

الحق "Right" هو كل ما يستحق الحصول عليه سواء بحكم القانون أو بحكم العرف والتقاليد. والحق ينسحب على الأفراد والجماعات والمجتمع والدولة، كما أن الحق يستتبعه عادة ما يسمى بالواجب "duty" أي ما يتعين تأديته أوالتزامه،

وما ينطبق على الحق ينطبق أيضاً على الواجب، سواء من حيث المصدر (القانون أو العرف والتقاليد) أو من حيث الملزمون به (الأفراد والجماعات والمجتمع والدولة)، فإذا قلنا إن "الحرية" حق لكل مواطن، فإن ممارسة الحرية من جانب الفرد يترتب عليها واجبات معينة سواء تجاه نفسه أو تجاه الآخرين، فإذا لم يلتزم الفرد هذه الواجبات يكون قد أساء استخدام "الحق"، وهنا يقع تحت طائلة المساءلة أو العقاب سواء من منظور القانون الرسمي أو الأعراف والتقاليد، ومن الحقوق السياسية نذكر حق الجنسية، وحق المساواة والحرية وحق التعبير عن الرأي، وحق الانتخاب والترشيح، وحق مخاطبة السلطات العامة، والحقوق المتعلقة بالسياسة الجنائية، وحق الاجتماع وتكوين الجمعيات، بالإضافة إلى الحقوق الاقتصادية الاجتماعية، مثل حق الملكية، وحق العمل والتعليم...إلخ، هناك حقوق متعددة ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمشاركة، ونظراً لهذا التعدد بما يجعل من الصعب توضيحها جميعاً وبما يخرج عن نطاق الدراسة الحالية وموضوعها، فإننا سنوضح أهم الحقوق السياسية ذات الصلة المباشرة بالمشاركة السياسية من منظور مجال اهتمام الدراسة:

(أ) حق الانتخاب:

يعد حق الانتخاب "حق الاقتراع" من أهم الحقوق السياسية التي تؤدي إلى كفالة اشتراك الفرد في إدارة شؤون مجتمعه، ومن ثمّ اشتراكه في الحكم، ولذلك فإن حق الانتخاب هو عماد الديمقراطية وسندها كما يقول الفقهاء، وإن اختلفت الآراء الفقهية حول اعتبار الانتخاب حقاً أو وظيفة. فهو إذا كان حقاً، فدلالة ذلك تعني أنه حق شخصي يمارسه الجميع، فاستعمالهم لهذا الحق يعد تعبيراً عن مشاركتهم في تكوين "الإرادة العامة" التي تتكون من "إرادة" كل مواطن، وتأكيداً لمبدأ المساواة، ويترتب على اعتبار الانتخاب حقاً عدة نتائج، أهمها تقرير ذلك الحق لجميع المواطنين كقاعدة عامة، وكذلك عنصر الاختيارية في استعماله أو عدم استعماله.

أما إذا اعتبر الانتخاب وظيفة – وليس حقاً – فإن ذلك معناه أن الفرد يمارس عملية الانتخاب باعتباره مكلفاً بها وليس باعتبارها ملكاً له، ويترتب على ذلك إمكانية

تحديد أو تنظيم هيئة الناخبين وتقييد الانتخاب في طائفة من الناس، كما أن الانتخاب يكون إجبارياً لا اختيارياً؛ أي أن من عليه واجب الانتخاب يجب عليه أن يمارسه ولا يتخلف عنه وإلا تعرض للمساءلة القانونية، ومن الجدير بالذكر أن الدستور الكويتي قد أخذ بالمفهوم الأول، أي باعتبار الانتخاب حقاً، في حين أن قانون ١٩٦٢/٣٥ أخذ بالشق الأول من المفهوم الثاني "الواجب"، فحدد الانتخاب في فئة معينة (المادة الأولى من القانون) وفي نفس الوقت جعله اختيارياً.

(ب) حق الترشيح:

وهو يعني حق المواطنين في ترشيح أنفسهم لتولي مناصب سياسية أو لعضوية المجالس النيابية أو المحلية أو المناصب العليا، أو غيرها من الوظائف العامة، ويعتبر هذا الحق من الحقوق التي تضمن المشاركة في إدارة شؤون الحكم. ويتطلب مبدأ المساواة أن يتساوى أبناء الدولة في ممارسة حق الترشيح باعتباره الوجه المقابل لحق الانتخاب، إلا أن ذلك لا يمنع من أن تنظم الدساتير والقوانين ممارسة هذا الحق.

(ج) حق تولي المناصب السياسية:

وهو حق تولي منصب وزير أو محافظ أو الوظائف الإدارية العليا كرئاسة المؤسسات العامة أو وكلاء وزارات أو وكلاء مساعدين، وهي المناصب القيادية في إدارة شؤون البلاد. وفي سياق الحديث عن حق تولي المناصب العامة "السياسية" تجدر الإشارة إلى أن الحقوق السياسية يكاد يقصد بها – كقاعدة عامة لدى فقهاء الشريعة الإسلامية – حق تقلد الولايات العامة الكبرى، أي ما يشمل إلى جانب أمور الدنيا أمراً من أمور الدين، وذلك كالخلافة، ووزارة التفويض؛ أي أن مصطلح الحقوق السياسية في الفقه الإسلامي يكاد يكون مرادفاً لحق تولي المناصب العامة في الفقه القانوني، إلا أن هذا المصطلح – الحقوق السياسية – في الفقه الإسلامي (وهو ما يطلق عليه الولاية العامة) يتسع أيضاً لغير تولي المناصب العامة فيشمل كذلك ولاية سن القوانين والفصل في الخصومات، أو كما يقولون حق القيام بعمل من أعمال إحدى السلطات العامة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

(د) الحق في مخاطبة السلطات العامة:

إن السلطات العامة في الدولة الحديثة هي ملك الشعب ومنبثقة عنه، فالأمة هي مصدر السلطات جميعاً، ولذلك فإنه يجب أن لا تكون هناك حواجز وسدود بين الأفراد والسلطات العامة، وإنما يجب أن ييسر للأفراد الحق في مخاطبة السلطات العامة، ولكن المواطن الصالح عندما يريد أن يمارس ذلك الحق، فإنه يجد في نفسه الشجاعة على أن يكون ذلك عن طريق الكتابة، وأن ينسب إلى نفسه ما يريد إبداءه، ويوقع عليه لتعرف السلطات العامة شخص من يخاطبها، وترجع إليه عند الاقتضاء تستوضحه في بعض ما يعلم أو توضح له بعض ما خفي عليه. كذلك فإن الجماعات والنقابات والشخصيات الاعتبارية وما إليها من تجمعات منظمة معترف بها لا تكون مخاطبتها للسلطات العامة إلا عن طريق ممثليها الذين تحددهم أنظمتها، وقد نصت المادة ٤٥ من الدستور الكويتي على كل تلك القواعد.

هذه نبذة موجزة عن أهم الحقوق السياسية الأساسيةذات الصلة بالمشاركة السياسية، وقد وردت هذه الحقوق في الدساتير المختلفة بدول العالم ومنها الدستور الكويتي، ومن المعروف أن الدستور هو الإطار العام للقوانين، وهو إطار أساسي وجوهري لا تجوز مخالفته أو الخروج عليه.

ثالثاً – المرأة والمشاركة السياسية:

من أهم الموضوعات التي تثار في سياق الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة، أن المرأة في الكثير من المجتمعات لا تستطيع أن تختار شريك حياتها ولا يزال هناك من يحرم عمل المرأة وحقها في تقرير مصيرها بنفسها، الأمر الذي لا يتفق مع الإدلاء بصوتها ومشاركتها في انتخاب ممثلي الأمة، فإذا كانت المرأة لا تستطيع أن تختار شريك حياتها، ولا تعرفه في أحيان كثيرة، فكيف ستتعرف النواب والرجال العاملين لصالح البلاد؟ وبحسب هذا الرأي، فإنه يجب أولاً أن يطلق سراح المرأة وأن تعطى حريتها الشخصية قبل أي شيء، وأن تقرر مستقبلها بنفسها، وتتحكم في مصيرها طوع إرادتها، ومن ثم تنطلق لتشارك في تقرير مصير بلادها بكافة صور

المشاركة. وعلى ضوء الأدبيات التي تناولت مسألةحرمان المرأة من ممارسة حقوقها السياسية، تبين أن هناك مجموعة من العوامل التي تمنع المرأة من حقوق كثيرة ومنها الحقوق السياسية، ومن هذه العوامل بعض القوانين، وكذلك سطوة التقاليد والعادات التي تدعم سيطرة الرجل على المجتمع، وعلى الرغم من أن قوانين العمل تحمي الكثير من حقوق المرأة، ومع أن الدساتير تنص على حمايتها كأم وزوجة إلا أن هذه التشريعات لم تهتم بفرص المرأة في المشاركة السياسية، وحتى لو تحقق هذا الاهتمام فإن التطبيق العملي ينأى عما يجب أن تكون عليه المشاركة.(٤)

وقد طرحت مسألة التمثيل النسائي على جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي أكثر من مرة، ونوقشت اقتراحات بفرض حصص على البرلمانات بين النساء والرجال، وعلى الرغم من الاهتمام بهذه المسألة، فإن نسبة التمثيل النسائي في برلمانات العالم مازالت ضعيفة حسبما أفادت مصادر الاتحاد البرلماني الدولي عبر موقعه على شبكة الإنترنت (Cite of Computer SAT) حيث تتضمن الإحصاءات أن هذه النسبة بلغت (٨,١٢٪) في يناير ٢٠٠٠، وهناك خمس دول في أوروبا الشمالية هي السويد والدنمارك وفنلندا والنرويج وأيسلندا تصل نسبة التمثيل النسائي في برلماناتها إلى نحو (٤٠٪) بحسب آخر الإحصاءات التي وضعها الاتحاد البرلماني العالمي، وأعلن عنها في العشرين من سبتمبر ٢٠٠٣، وبناء على معلومات الاتحاد التي شملت (١٨٠) برلماناً وطنياً، فإن السويد تأتي في طليعة الدول التي تعطي أكبر حيز لنسائها في البرلمان، فقد بلغت نسبة النساء في برلمان السويد ٣,٤٥٪، وقال أمين عام الاتحاد البرلماني العالمي السويدي "أند رز جونسون" أن هذا الرقم القياسي لم يسجل من قبل. وتراجعت فرنسا إلى مرتبة متأخرة في التمثيل النسائي، حيث تبلغ النسبة ٣,١٢٪ في الجمعية الوطنية و٩,١٠٪ في مجلس الشيوخ، وتأتي القارة الأوروبية في طليعة القارات من حيث التمثيل النسائي في برلماناتها إذ تبلغ ٩,١٦٪ تليها أمريكا الشمالية ٤,١٦٪ ومنطقة المحيط الهادي ٢,١٥٪ وآسيا ٩,١٤٪ وأخيراً أفريقيا ما وراء الصحراء ٥,١٣٪.

وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة ٥٦ حيث تشكل النساء ١٤٪ في مجلس النواب و١٣٪ في مجلس الشيوخ وتأتي سويسرا في المرتبة ٢٧ حيث يبلغ التمثيل النسائي ٢٣٪ في المجلس الوطني و٦,١٩٪ في مجلس الكانتونات، وعلى الرغم من ذلك تقول ليليان موري باسكييه رئيسة المجلس الوطني السويسري "إنه خلال الانتخابات الفدرالية الأخيرة تراجع عدد المرشحات، وتبقى سويسرا بحسب تعبير الاتحاد البرلماني العالمي ديمقراطية غير مكتملة"، وقالت هذه النائبة الاشتراكية "إن مجتمعنا يمارس تمييز – بحق – نصف سكانه ليس عادلاً ولا ديمقراطياً" مشيرة إلى تراجع عدد النساء المنتخبات أخيراً خصوصاً في بريطانيا (المرتبة ٤٥) وإيطاليا (المرتبة ٧٦).

وعلى المستوى العربي، فإن الدول العربية تأتي ضمن آخر قائمة الدول من حيث نسبة التمثيل النسائي حيث لا تتجاوز ٧,٤٪، وفي بعض الدول العربية – كالكويت والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة – لا توجد أي امرأة ممثلة في البرلمان، وإن كان هناك تمثيل نيابي محدود للمرأة في برلمانات بعض الدول العربية الأخرى مثل الأردن وسوريا ولبنان والمغرب ومصر، وبالرغم من أن المرأة العربية نجحت في أن تصبح سفيرة ووزيرة ورئيسة مجلس إدارة ونائبة برلمانية، ومثلت بلادها في مؤتمرات عديدة، فإنها مازالت تنقصها الكثير من الحقوق. وفي أحدث تقرير نشره الاتحاد البرلماني الدولي لهذا العام (٢٠٠٤) كانت نسبة تمثيل النساء قد بلغت ١٥,٢٪ من مجمل عدد المقاعد في برلمانات العالم، وتبين أن مقاعد المرأة في البرلمانات العربية تشكل ٦,٢٪ فقط من إجمالي مقاعد هذه البرلمانات، ويحدد الاتحاد البرلماني الدولي نسبة ٣٠٪ من المقاعد للنساء حتى يكن قادرات على التأثير الفعلي، غير أنه لا يوجد سوى ثلاثين دولة على مستوى العالم هي التي وصلت فيها المرأة إلى تلك النسبة، وهذا يعني أن هناك ١٥١ دولة في العالم مازال فيها تمثيل المرأة دون النسبة التي تجعل النساء قادرات على التأثير الحقيقي في البرلمان ومن ثمّ في أمور المجتمع(٥). وتختلف الدول العربية من حيث تاريخ حصول المرأة على

حقوقها السياسية؛ ففي سوريا حصلت المرأة عام ١٩٥٣ على حق التصويت والترشيح ودخلت أول امرأة سورية البرلمان عام ١٩٧٣م، وفي مصر منحت المرأة حق التصويت والترشيح عام ١٩٥٦ ودخلت البرلمان عام ١٩٥٧، وبذلك تعتبر المرأة المصرية أول امرأة عربية تدخل البرلمان، وفي تونس، تلتها موريتانيا تم منح الحقوق السياسية للمرأة عام ١٩٦١، ولكنها لم تصل إلى البرلمان إلا في عام ١٩٧٥م. أما الجزائر فقد منحت الحقوق السياسية للمرأة عام ١٩٦٢ ودخلت المرأة الجزائرية البرلمان في نفس العام، وفي المملكة المغربية منحت المرأة حق التصويت والترشيح عام ١٩٦٣، وفي السودان منح هذا الحق للمرأة عام ١٩٦٤. وفي ليبيا منحت المرأة الحق في الانتخاب والترشيح عام ١٩٩٠ ودخلت البرلمان عام ١٩٩٧، أما الأردن فقد منحت المرأة هذا الحق عام ١٩٧٤، ودخلت المرأة البرلمان عام ١٩٩٧، وفي العراق منحت المرأة حق التصويت والترشيح عام ١٩٨٠ ودخلت البرلمان في نفس العام، وفي سلطنة عمان منحت المرأة هذا الحق عام ١٩٩٤، وكذلك المرأة القطرية عام ١٩٩٨. وفي البحرين عام ٢٠٠١ أما في الكويت فقد أعطي المشرع الكويتي حق المرأة السياسي عام ٢٠٠٥.

رابعاً – المرأة الكويتية كوجود فاعل في المجتمع:

تشكل المرأة الكويتية ثقلاً عددياً هائلاً بالنسبة لمجمل المواطنين، ففي منتصف عام ٢٠٠٢ كان إجمالي المواطنين الكويتيين (٨٨٤٥٥٠) مواطناً ومواطنة، يتوزعون بين الذكور بواقع (٤٣٥٨٥٢)، والإناث بواقع (٤٤٨٦٩٨)؛ أي أن الذكور يشكلون (٤٩,٣٪) بينما تشكل الإناث (٥٠,٧٪)[٦]، فمن المنظور العددي تزيد نسبة الإناث عن نسبة الذكور. ومن المنظور النوعي فإن الكفاءة الشخصية إذا كانت تقاس بمعايير عدة أهمها التعليم والعمل، فإن المرأة الكويتية حققت تقدماً ملحوظاً في هذين المجالين:

(أ) المرأة الكويتية والتعليم:

يؤكد الدستور الكويتي (مادة ٤٠) أن التعليم حق للكويتيين جميعاً بغير

تفرقة بين الرجال والنساء. ويفرض الدستور على الدولة كفالة حق التعليم وتيسير سبله أمام المواطنين، كما نص الدستور على أن التعليم إلزامي ومجاني في مراحله الأولى (دون تحديد لهذه المراحل)، والواقع أن المجانية متحققة فعلاً في كل مراحل التعليم حتى الجامعي منها، ويتصل بذلك أيضاً ما نص عليه الدستور من ضرورة وضع خطة للقضاء على الأمية(٧).

ومما يتصل بالحق في التعليم ما أشار إليه الدستور أيضاً في المواد ١٠، ١٣، ١٤ من أن الدولة ترعى النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي، ومن أن التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، وأن الدولة تكفله وترعاه، وما نص عليه الدستور كذلك من أن الدولة ترعى العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي.

وإذا كان الدستور الكويتي قد أشار إلى هذه الأمور إشارات سريعة فإن قوانين التعليم العام والفني والعالي وغيرها تتكفل بتفصيل ما ورد في الدستور وتوضيحه بما يضعه موضع التنفيذ. وبحسب إحصاءات التعليم للعام ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ فإن عدد التلميذات (الإناث) في المدارس الابتدائية الحكومية يشكل (٥٠,٣٪) من مجمل عدد الدارسين، وتصل هذه النسبة إلى (٤٩,٨٪) من تلاميذ المدارس المتوسطة، أما في المدارس الحكومية الثانوية، فإن نسبة الإناث (٥٣,٧٪)، وفي مرحلة التعليم الجامعي ترتفع نسبة الإناث بصورة ملحوظة، فخلال الفصل الدراسي الأول (٢٠٠١ – ٢٠٠٢) كانت نسبة الإناث المقيدات بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي (٦٦,١٪) من إجمالي الدارسين المقيدين، وفي جامعة الكويت خلال الفصل الدراسي الأول (٢٠٠١ – ٢٠٠٢) بلغت نسبة الإناث المقيدات (٧٠,٦٪)(٨).

(ب) المرأة الكويتية والعمل:

كانت الفروق الطبيعية بين الرجل والمرأة عاملاً مهماً في التفرقة في الجنس منذ قديم الزمن، وفي ضوء هذه الفروق نشأت تقاليد تداولتها الأجيال واستقرت في النظم الاجتماعية بأن المرأة مكانها الوحيد هو المنزل، ولم تهتم غالبية المجتمعات بمنح

المرأة حقوقها العملية والاجتماعية، وتدعمت الأفكار المناهضة لحقوق المرأة، ومن ثمّ كان عمل المرأة مرفوضاً في الكثير من المجتمعات، ومنها المجتمع الكويتي والمجتمع الخليجي بشكل عام، لكن نتيجة للتطور في شتى مجالات الحياة، والذي انعكس على العمل، انحسرت هذه الأفكار، وخرجت المرأة للعمل.

وفي الكويت اتسمت مرحلة ما بعد الاستقلال بقيام المؤسسات الكبيرة والمرافق الحديثة، ونمو أجهزة الدولة مما أدى إلى اتساع سوق العمل وعلاقاته التعاقدية فأصبح من الضروري على الحكومة التدخل في علاقات العمل لضمان الحماية للعمال وحقوقهم، وكانت التشريعات العمالية أداة الدولة في ذلك. وباعتبار المرأة إنساناً له حقوق وعليه واجبات المواطن، وباعتبارها نصف المجتمع؛ لذا أصبح من الضروري الاهتمام بالدور الذي تقوم به المرأة في مسيرة المجتمع الكويتي ونموه وتطوره، خاصة وأنه مجتمع فقير نسبياً في موارده البشرية، ويستقدم الأيدي العاملة من الخارج لمواصلة عملية التنمية.

وتتفق الدراسات التي تناولت متطلبات التنمية على أن مشاركة المرأة تعد بعداً من أبعاد نجاح خطة التنمية، وأن عدم مشاركة العنصر النسائي يعد عنصراً أساسياً في تفسير فشلها. فمشاركة المرأة في تنمية مجتمعها (حق وحاجة)؛ فهي حق باعتبار المرأة عضواً في المجتمع، ولها ما لأفراده من حقوق، ومنها حق العمل، و هي حاجة لأن المجتمع يعاني من نقص في موارده البشرية، بموجب ذلك خرجت المرأة الكويتية للعمل، لكن وبسبب النظرة المتخلفة للمرأة، لم يزل هناك بعض مظاهر اضطراب تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في العديد من مجالات العمل بالمجتمع العربي عامة والخليجي خاصة.

وفي المجتمع الكويتي مر وضع المرأة بمرحلتين؛ الأولى: مرحلة ما قبل النفط، أي قبل حدوث التغيرات الاقتصادية الاجتماعية، حيث كان الرأي السائد هو بقاء المرأة داخل المنزل، وقد كان للمرأة دور فعال ونشط للمساهمة في أعباء الحياة، وكانت النساء يقمن بتربية الأبناء والعناية بالمنزل وممارسة بعض الحرف البسيطة

والأعمال اليدوية لمساعدة الرجل والإنفاق على الأسرة خلال غيابه، ولم يكن التعليم منتشراً في المجتمع، لذا كان دور المرأة مرتكزاً على واجبات الزوجية والأمومة، ومن ثمّ لم يكن مسموحاً بخروج المرأة للعمل(٩).

أما المرحلة الثانية فقد جاءت مع التغيرات الاجتماعية الاقتصادية الناتجة عن الثروة النفطية، وقد ترتب على ذلك أن ازدادت الحاجة إلى العمالة، وازداد من ثمّ تدفق الوافدين بحثاً عن فرص العمل، وحدث تغير عميق في المجتمع الكويتي، فتغيرت الأدوار التقليدية السائدة، وانتشر التعليم انتشاراً كبيراً خصوصاً بين الفتيات، وبدأ المجتمع الكويتي يعتمد على الخدم في المنزل بصورة أساسية، وتغير الكثير من المعايير الاجتماعية، وخرجت المرأة للعمل بما في ذلك الأعمال التي كانت مقصورة على الرجال كالوظائف العامة وأعمال البنوك والشركات وغيرها، كل ذلك ساهم في تدعيم مشاركة المرأة الكويتية، ونالت مكانة متميزة مساوية للرجل في شتى مجالات العمل، وإن كانت لم تصل بعد إلى مستوى الحصول على حقوقها كاملة.

وبوجه عام، أدى التغير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي إلى حصول المرأة على مكاسب متعددة، وبحسب الدراسات الحديثة فإن أهم هذه المكاسب زيادة فرص المشاركة و التعليم والعمل، وتكوين الجمعيات النسائية، كما لعب التعليم دوراً كبيراً في تغيير عقلية الرجل والمرأة، مما هيأ الجو لمزيد من التعاطف مع بلورة دور المرأة بصورة إيجابية، كما تساوت المرأة بالرجل من حيث الأجر وتحققت بعض المكاسب والامتيازات للمرأة العاملة(١٠)، هذه المزايا وغيرها يعكسها الثقل النوعي والكمي كما توضحه الإحصاءات حول عمل المرأة في الكويت

ففي تعداد السكان عام ١٩٨٥ بلغت نسبة النساء (١٠,٦٪) من قوة العمل، وبحسب تعداد عام ١٩٩٥ كانت جملة قوة العمل الكويتية (١٥ سنة فأكثر) تبلغ (١٤٢٧٥٩) يتوزعون بين الذكور بواقع (١٠١١٧٩)، والإناث بواقع (٤١٥٨٠)، أي أن الإناث يشكلن (٢٩,١٣٪) من إجمالي قوة العمل الكويتية (وزارة التخطيط، ٢٠٠٢، ص١٠٢). وبلغ عدد النساء العاملات في المهن الكتابية (١٥٣٢٦) والمجالات

العلمية والتقنية والإنسانية (١٣١٧٢) والوظائف القيادية (٢٩٠٦) ومهن الخدمات (٥٠٨)، هذا بالإضافة إلى النساء العاملات في المهن الصناعية والغذائية. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أنه حتى سنة ١٩٩٧إلى أن نسبة مشاركة المرأة الكويتية في قوة العمل الوطنية (٣٣,١٪)، وإن كان عدد الإناث في قوة العمل الوافدة أكثر من عدد الإناث الكويتيات في القطاعين الحكومي والخاص، وقد تزاحمت العمالة الكويتية في القطاع الحكومي كما تزاحمت العمالة الوافدة في القطاع الخاص(١١).

وتتمركز قوة عمل المرأة الكويتية في القطاع الحكومي لدرجة أن المرأة هي الأساس الأول للعمل في جهتين حكوميتين هما وزارة التربية ووزارة الصحة، حيث تصل النسبة فيهما إلى (٩٥,٣٪) من مجموع قوة عمل المرأة الكويتية في القطاع الحكومي، ويصل عدد العاملات الكويتيات في هذا القطاع إلى (٧١,٢ ألف) أما عددهن في القطاع الخاص فيصل إلى (٣,٢ آلاف)، وذلك بسبب استعانة القطاع الخاص بالعمالة الوافدة التي كانت من الأسباب الرئيسية في اختلال التركيبة السكانية(١٢).

(جـ) المرأة الكويتية والمناصب القيادية:

هناك نماذج لنساء كويتيات في مناصب عليا بالعديد من جهات الدولة، بل إن بعض هؤلاء السيدات أثبت جدارة فائقة جعلته محل اعتراف وتقدير من جهات دولية، وعند تقصي الإحصاءات التي توضح أعداد النساء في المناصب القيادية، تبين أن المواطنين الكويتيين الذين يعملون مديرين في الإدارة العامة وإدارة الأعمال يبلغ عددهم (١٩٣٠٢)، يتوزعون بين الذكور بواقع (١٦٣٩٦)، والإناث بواقع (٢٩٠٦)، أي أن النساء الكويتيات ذوات المناصب القيادية يشكلن (١٥,١٪) من مجمل المواطنين الذين يتبوأون تلك المناصب (وزارة التخطيط، ٢٠٠٢، ص١٠٣). ويمكن القول بأن عدد النساء اللواتي استطعن الوصول إلى مناصب قيادية أو إدارية عالية مازال قليلاً، إلا أنهن يحاولن إثبات الوجود على الرغم من بعض العوائق.

فهناك رؤية مفادها أننا نعيش في مجتمع ذكوري، مجتمع يدور فيه المجتمع

حول زعيم يمسك بزمام الأمور، ويأخذ بيد الآخرين لتحقيق أحلامهم، وذلك في كافة جوانب الحياة: في الجامعة والمنزل والعمل وغيرها، وبهذا يوجد الاعتقاد بأن تحمل المرأة مسؤولية أكبر من الرجل يؤدي إلى انتقاص من كرامة الرجل لأن الحالة الطبيعية – حسبما يعتقد – هي وصول الرجل إلى هذه المناصب، كما أن المرأة ذاتها لم تجاهد أو تناضل من أجل حقوقها، وبهذا يمكننا تفسير تخلف المرأة عن الوصول للمناصب القيادية الإدارية العالية بسببين:

الأول: رفض المجتمع لهذه الفكرة، ورفض الرجل بالذات لأنها ستشعره بالنقص، ولأن السائد هو تسلم الرجل لهذه المناصب.

الثاني: إن المرأة لم تناضل النضال الكافي للوصول إلى المناصب القيادية، كي لا تفقد الراحة التي تحققها قيمومة الرجل عليها.

لا شك في أن المرأة التي تستطيع أن توفق بين مسؤولية البيت والمسؤولية المهنية في حال توليها لمنصب قيادي، تعطي دلالة واضحة على أنها تستطيع المشاركة الفعالة في أمور المجتمع، وفي نفس الوقت تشعر أنها شريكة فعلية لزوجها في تكوين العائلة التي تستطيع العيش بكرامة وعزة نفس.

وإذا كان للمرأة هدف معين وتريد الوصول إليه، فإنها قد تضحي ببعض الأمور كي تحققه، بل إن عليها أن تضحي بأمور كثيرة في حياتها الخاصة كي تصل إلى وظيفة مهمة لأنها تتطلب في البداية جهداً كبيراً وثقافة واسعة، بجانب حضور يومي في العمل، أما نوع التضحيات التي تقدمها المرأة للوصول لهذه المناصب فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- لا تتمتع بالحياة اليومية بمعناها التقليدي.
- تقل لديها فرصة التمتع بالخصوصية.
- تقل حريتها في تخطيط حياتها الخاصة، حيث سترتبط بتخطيط العمل.
- ستكون المرأة مجبرة على تنفيذ طلبات بعض الناس بحسب سلطتها حتى ولو تعارض ذلك مع قناعتها الخاصة.

غير أن ذلك لا يجب أن يقيد حق المرأة في تقلد المناصب القيادية، إذ لابد من بعض التضحيات، كما أن هذا الحق لابد أن يبدأ من القانون، بمعنى إقرار قانوني بحق المرأة في تقلد المناصب القيادية ورفض تهميش دورها والبحث المتواصل لضمان كفاءة تطبيق القوانين وتطويرها بما يتفق وحقوق المرأة في المجتمع.

إن نجاح التنمية مرهون بمشاركة إيجابية وفعالة من جانب كل الطاقات والقوى العاملة في المجتمع. وحيث إن المرأة تشكل جانباً مهماً من جوانب الوعاء السكاني في المجتمع، فإن دورها في التنمية لا يقل عن الدور الذي يؤديه الرجل، ولأهمية دور المرأة في التنمية خصصت الأمم المتحدة عام ١٩٧٥م سنة دولية للمرأة وأطلقت عليها شعار (المساواة – التنمية – السلام)، والمرأة الكويتية أظهرت حبها وإخلاصها للوطن وبحسب الإحصائيات السكانية فإن المرأة تشكل نصف المجتمع الكويتي، أما من حيث المطالبة بالمشاركة السياسية فقد كانت البداية الفعلية العملية في ١٥ ديسمبر ١٩٧١، وذلك من خلال جمعية النهضة الأسرية، وفي عام ١٩٧٣ شهد مجلس الأمة نقاشات حادة ومثيرة حول حق المرأة في المشاركة السياسية. أما فيما يتعلق بجهود المرأة في المشاركة بالتنظيمات الاجتماعية فقد بدأ عندما بدأت الدولة بإنشاء جمعيات النفع العام عام ١٩٦٢ وبدأت الجمعية واحدة إلى أن وصل عددها إلى ٥٣ جمعية عام ١٩٧٥ تضم حوالي ٣٦ ألفاً ثلثهم من النساء. أما العمل التطوعي النسائي فقد بدأ بجمعية النهضة الأسرية عام ١٩٦٢. وأعطت الكويت – تاريخياً – ضمانات دستورية وقانونية للمرأة ساعدت على تقدمها مع نمو المجتمع ومواجهتها للتحديات الاقتصادية والسياسية، وتتفاعل مع المتغيرات الدولية والإقليمية العربية والخليجية. فللمرأة الكويتية أنشطة اجتماعية واقتصادية أصبحت المرأة بمقتضاها تمتلك قاعدة متينة للمشاركة السياسية السليمة والواعية. فالكويت تبنت منذ عام ١٩٣٨ فكرة توفير التعليم للفتاة والمرأة الكويتية، وأكدت هذا التوجه لديها بإصدار قانون عام ١٩٦٥ المتعلق بإلزامية ومجانية التعليم لجميع الاطفال الكويتين من ذكور وإناث مما أدى إلى انخفاض نسبة الأمية من ٧٢٪ في المئة عام ١٩٦٥ إلى نسبة ١٣٪

عام ١٩٩٨. فالمرأة الكويتية حصلت على مواقع إدارية عليا في التنظيم الهيكلي؛ فأصبحت سفيرة ومديرة جامعة ووكيلة وزارة وعضو هيئة تدريس بالجامعة، فالمرأة الكويتية الآن تساهم في جميع أنشطة التنظيمات الاجتماعية من خلال جمعيات النفع العام والجمعيات التطوعية، وتشارك في معظم المؤتمرات المحلية والخليجية والعربية والدولية.

خامساً – إشكالية المشاركة السياسية للمرأة الكويتية:

عندما نقول "إشكالية"، فهذا يعني أن هناك وضعاً مشكلاً "Problematic". إن مسألة المشاركة السياسية للمرأة الكويتية تعكس ذلك بالفعل، فالقيادة السياسية والحكومة تؤيد إقرار حق المرأة في الانتخاب والترشيح للمجلس النيابي (مجلس الأمة)، لكن بعض الكتل البرلمانية تعارض ذلك، والدستور يسوي بين المواطنين، لكن قانون الانتخابات يميز بين الجنسين، ويجعل هذا الحق مقصوراً على الذكور، والرأي العام منقسم بين مؤيد ومعارض وصامت وغير مكترث.

(أ) المشاركة السياسية للمرأة الكويتية بين الدستور وقانون الانتخابات:

إن الدستور الكويتي يكفل المساواة بين الجنسين، فالمادة (٢٩) تقرر أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين. والدستور يكفل الحرية الشخصية مع التأكيد على ضرورة احترام النظام العام والآداب العامة، كما يكفل حرية الاعتقاد في الإطار نفسه، ويؤكد الدستور الكويتي حرية الرأي وحرية البحث العلمي وحرية الصحافة والطباعة والنشر وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، وحرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية، وحرية الاجتماع دون إذن أو إخطار سابق، ولا يجوز لأحد من قوات الأمن حضور الاجتماعات الخاصة للمواطنين.

فإذا عدنا إلى مبدأ المساواة، أو الحق في المساواة كما حدده الدستور، نجد أن

المادة (٢٨) تحدد شروط الترشيح لعضوية مجلس الأمة، دون تمييز بين الجنسين، وهذه هي الشروط:

- أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقاً للقانون.
- أن تتوافر فيه شروط الناخب وفقاً لقانون الانتخاب.
- ألا يقل عمره يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية.
- أن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها.

ومن هنا يتضح ارتباط حق الترشيح بالانتخاب، فإذا قلنا بجواز منح المرأة حق الانتخاب، فإنه يثبت لها تلقائياً حق ترشيح نفسها لعضوية مجلس الأمة، لذلك يمكننا القول إننا إذا حذفنا وصف (الذكور) من المادة الأولى لقانون الانتخاب، وأصبحت (لكل كويتي بالغ...) لأضحى للنساء حق الانتخاب، ومن ثمّ الترشيح، إذ إن شروط الترشيح كما جاء في الفقرة (ب) من المادة (٨٢) هي "أن تتوافر فيه – أي المرشح – شروط الناخب وفقاً لقانون الانتخاب".

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن ذلك القانون – قانون الانتخاب رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢ – لم يكن الأول من نوعه الذي قصر حق الانتخاب أو الترشيح على الذكور، فلقد سبقه قانون انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي – الذي اجتمع في ٢٠ يناير ١٩٦٢ لوضع الدستور الدائم للكويت – إذ نصت المادة (٩) وكذلك المادة (١٣) من قانون انتخاب أعضاء المجلس على أنه يشترط في المرشح لعضوية المجلس أن يكون كويتياً (من الذكور).

وقد شهدت الساحة الكويتية الكثير من المطالبات بتعديل المادة (١) من القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢، بل إن المرسوم الأميري الصادر عام ١٩٩٩ تضمن هذا التعديل بحيث حذفت عبارة (من الذكور)، وأصبح نص المادة (١) بعد التعديل "لكل كويتي بالغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب.....".

(ب) موقف مؤسسة الحكم من المشاركة السياسية للمرأة: –

إن الكويت صاحبة أول تجربة ديمقراطية في دول الخليج العربي، وقد أقر

الشعب الكويتي الحوار المفتوح لإدارة دفة الأمور والعلاقات بين الحاكم والمحكوم، وما يعنيه ذلك من إقامة قنوات للتعبير عن الرأي باعتبار أن وجود مثل هذه القنوات هو الضمان الوحيد لتلافي ما يمكن أن تفرزه عمليات التغيير في التوازنات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمصلحية من ضغوط يمكن أن تهدد الاستقرار والأمن في المجتمع.

ويمكن القول إنه بحلول الخامس من أكتوبر عام ١٩٩٢ كانت قد بدأت مرحلة جديدة من التنمية السياسية حين توجه الشعب ليمارس حقه في اختيار نوابه المعبرين عن مصالحه وطموحاته، ولم يأت هذا الحق من فراغ، فالقيادة السياسية في مستوياتها العليا والدستور يكفلان هذا الحق، وبعد عملية تحرير الكويت خرجت أصوات حكومية وأخرى شعبية تطالب بمساواة المرأة بالرجل في حق المشاركة السياسية.

فعلى الصعيد الحكومي نجد أن أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح في إحدى خطبه السياسية عام ١٩٩١ يقول "إن أهم التغيرات على المستوى السياسي في مرحلة ما بعد التحرير هي توسيع مجال الشورى والمشاركة الشعبية، وذلك على ثلاثة محاور هي: إجراء انتخابات نيابية عام ١٩٩٢، ودراسة مشروع مشاركة المرأة في الحياة النيابية.. وأضاف سموه: إن الشورى والمشاركة الشعبية في أمور البلاد كانت من طبيعة الحياة في بلادنا، فقد قررنا أن تجرى الانتخابات النيابية خلال عام ١٩٩٢، وسوف تدرس أوضاع المرأة النيابية لتقوم بكامل دورها في بناء المجتمع".

كما أن ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح قد أكد أكثر من مرة موافقته على مزاولة المرأة لحق المشاركة السياسية، ومن ذلك تصريحه في المؤتمر الصحفي الذي عقد مع رؤساء تحرير الصحف المحلية بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٩١، حيث جاء في إجابته على سؤال: ما رأي سموكم بالنسبة لمشاركة المرأة في الحياة النيابية؟ فأجاب قائلاً: (كلكم تابعتم ما قامت به أخواتنا

وبناتنا من أعمال وطنية مشرفة، ولقد أثبتت المرأة الكويتية مكانتـها ودورها الفعال في بناء المجتمع الكويتي وخاصة أثناء الاحتـلال الغاشـم، وقد شاركت في أعمال المقاومة ودعم الصمود في مواجهة هذا الاحتـلال البغيض، ولا شك أنكم اطلعتم على المناقشات التي جرت حول هذا الموضوع حيث تم الاتفاق على إحالتها للجنة المختصة للمزيد من الدراسة، وهو موضوع معروف ومسجل).

ولا يخفى على أحد أن ولي العهد يرى جواز دخول المرأة العمل السياسي، والكل يذكر تصريحه في ١١ نوفمبر ١٩٨٠، والذي قال فيه (أما الأخت الكويتية فإننا جميعاً نذكر لها بالاعتزاز والتقدير الدور الكبير الذي أدته وتؤديه في صمت ومثابرة لخدمة الوطن والمجتمع داخل الأسرة على امتداد تاريخ الكويت قديماً وحديثاً وعلى اتساع ميادين العمل فيها، وقد آن الأوان في رأيي ليأخذ تقديرنا لدور المرأة الكويتية صورته العملية الفعالة بأن ندعوها إلى المشاركة في انتخابات أعضاء المجالس النيابية، وسأعمل على طرح هذا الأمر للدراسة والمشورة حتى يجد سبيله للتنفيذ في وقت قريب.

كما أن ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء قد أكد نفس التوجه في تصريح آخر حول حق المرأة في الانتخاب، وذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد يوم ١٠ فبراير ١٩٨٢ حيث قال:

(تعرفون رأيي وتعرفون موقفي من هذا الموضوع والمشروع الذي قدم من أحد أعضاء مجلس الأمة والذي طالب بإعطاء المرأة الكويتية هذه الحقوق، ونوقش من قبل مجلس الأمة في غيابي... وكنت أتمنى من كل قلبي لو أن المجلس أعطى هذا الموضوع المهم الكثير من الأهمية والمزيد من الدراسة والوقت الكـافي وهذه أمنية... ولكن طالما توصل المجلس إلى قرار فعلينا أن نحترم هذا القرار مع احترامي للأعضاء الذين صوتوا مع المشروع القانون أو ضده لكن هذا لا يعني أن الباب أقفل، فبالإمكان مناقشة مشروع آخر عندما يتقدم به أحد الأعضـاء أو يقدم من الحكومة في دورة المجلس القادمة).

في الاتجاه نفسه، أكد سمو ولي العهد الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح

أهمية المشاركة السياسية للمرأة، ففي أثناء لقائه برؤساء تحرير الصحف الكويتية في أكتوبر ١٩٩١، أكد ولي العهد على الدور الذي تقوم به المرأة الكويتية في بناء المجتمع، وكذلك دورها في الحياة الاجتماعية والسياسية أثناء الاحتلال العراقي الغاشم وما قامت به من جهود في أعمال المقاومة ودعم الصمود في مواجهة هذا الاحتلال البغيض، كما أوضح سمو ولي العهد أنه يؤيد الحقوق السياسية للمرأة الكويتية، وأن هذا الموضوع أحيل إلى اللجنة المختصة لدراسته.

وبحسب ما أعلن في مايو ١٩٩٩ من تصريحات لكبار المسؤولين في الدولة، وفي سياق صدور المرسوم الأميري، فإنه كان من المفترض أن تمارس المرأة الكويتية حق التصويت والانتخاب في عضوية مجلس الأمة اعتباراً من انتخابات ٢٠٠٣، لكن ذلك لم يحدث، وأثناء تلك الانتخابات احتشدت النساء الكويتيات في جمعية الصحفيين ومارسن عملية انتخابات رمزية، تأكيداً على إصرارهن في النضال للحصول على حقوقهن السياسية.

(جـ) المشاركة السياسية للمرأة الكويتية ومواقف مجلس الأمة:

بدأت مسألة الحقوق السياسية للمرأة الكويتية تأخذ طريقها إلى البرلمان (مجلس الأمة) بصورة جادة منذ بدايات السبعينيات من القرن العشرين، ففي يناير من عام ١٩٧٢ تقدمت رئيسة لجنة يوم المرأة العربية في الكويت، بمذكرة تتضمن المطالبة بمنح المرأة الكويتية حقوقها السياسية، وذلك بناء على توصيات المؤتمر النسائي الأول، وعلى الرغم من أن المذكرة لاقت اهتماماً من جانب لجنة الشكاوي بمجلس الأمة، وخضعت لمناقشات مستفيضة من جانب الأعضاء، فإن المجلس انتهى إلى رفض إقرار حق المرأة الكويتية في الانتخاب والترشيح.

ومع نهايات السبعينيات وبدايات الثمانينيات من القرن العشرين (من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢) شهدت الساحة الكويتية غياباً واضحاً لقوة الضغط النسائي، كما شهدت حضوراً قوياً لجماعات التيار الديني التي تناوئ حقوق المرأة السياسية من خلال سيطرتها على معظم الأنشطة الاجتماعية والطلابية في الكويت، واختفاء

التجمعات السياسية التي تبرز خلال انتخابات مجلس الأمة ببرامج عمل مكثف وتعمل ما بين انتخابات كل مجلس على صقل أعضائها وإبرازهم اجتماعياً، وقد أثر حل مجلس الأمة عام ١٩٧٦ على هذه التجمعات التي اختفت بعد هذا الحل وانحسار التيار القومي بوفاة الزعيم جمال عبد الناصر وقد أخطأت الجمعيات النسائية الباقية في الساحة الكويتية بعدم التصدي للضغوط الخاصة بتقدم المرأة الكويتية ابتداءً من الدعوة التي أخذت مكاناً لها في المجتمع من خلال الاتجاه الذي استهدف تضييق حق المرأة في العمل وانتهاء بكافة الاتجاهات التي هدفت إلى إقصاء المرأة عن مكانها اللائق في مجتمعها ووطنها، ومن هنا برزت هذه الاتجاهات التي شكلت ثقلاً عددياً في مجلس الأمة، ووقفت ضد منح المرأة حقها في الانتخابات والترشيح خلال جلسة ١٩ يناير ١٩٨٢.

وتعتبر تلك الجلسة (١٩٨٢) من أهم الجلسات التاريخية التي نوقشت فيها مسألة الحقوق السياسية للمرأة الكويتية، فقد طرح في هذه الجلسة مشروع حق المرأة في الانتخابات، ومن المثير للانتباه أن الحكومة عبرت عن حيادها بالصمت باستثناء ما أبداه وزير الأوقاف حين طلب استيضاح موقف الشريعة الإسلامية من هذا الموضوع، مؤكداً على ألا يفهم من كلامه أنه مؤيد أو معارض للمشروع، أما أعضاء مجلس الأمة فقد انقسموا بين مؤيد ومعارض ومحايد (أو حائر)، وتم حسم المسألة برفض المشروع بأغلبية الأعضاء، وفي تلك الأثناء أيضاً ظهر اتجاه نسائي يرفض منح المرأة الكويتية حقوقها السياسية، حيث قام حوالي ألف امرأة كويتية بالتوقيع على عريضة أيدن فيها قرار البرلمان برفض منح المرأة الكويتية حقوقها السياسية.

وخلال الثمانينيات أيضاً، ظهرت محاولات من جانب بعض القوى السياسية لأن تأخذ مسألة الحقوق السياسية للمرأة طريقها إلى البرلمان، ففي عام ١٩٨٥ مثلاً نوقش اقتراح بتعديل المادة (١) من قانون الانتخابات بحيث تنطبق على المواطنين الذكور والإناث، وليس الذكور فقط، وأحيل الاقتراح إلى الهيئة العامة للفتوى والتشريع، والتي انتهت إلى أنه لا يجوز شرعاً منح المرأة حقوقها السياسية في

الانتخاب والترشيح، ولم يكد يمر عام على ذلك، حتى تقدم أحد أعضاء مجلس الأمة بمشروع لمنح المرأة حق الانتخاب، لكن هذا المشروع تم رفضه هو الآخر. وبعد تحرير البلاد من العدوان العراقي مباشرة أثيرت القضية من جديد، وأكدت القيادة السياسية على أهمية منح المرأة الكويتية حقوقها السياسية، ونوقشت هذه القضية في مجلس الأمة عام ١٩٩٢، لكن لم يتم إقرار الحقوق السياسية للمرأة على الرغم من اهتمام الصحافة واهتمام الرأي العام، وظهور الأصوات القوية التي تطالب بإقرار هذه الحقوق.

وفي ظل الطرح القوي للحقوق السياسية للمرأة الكويتية، واهتمام المجتمع الدولي بفكرة المساواة بين الجنسين في ذلك، صادقت الكويت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تلك الاتفاقية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة. لكن هذه المصادقة تضمنت بعض التحفظ على المواد التي تناقض قانون الانتخاب الكويتي. إن المادة السابعة من الاتفاقية تتضمن نصاً مفاده: "أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة، وبوجه خاص تكفل الدول المساواة بين الرجل والمرأة من حيث حق التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، وكذلك حق الأهلية في انتخابات جميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام". وكما هو واضح، فإن الاتفاقية تساوي بين الذكور والإناث من حيث الحقوق السياسية، لكن قانون الانتخاب الكويتي يقصر حق الانتخاب على الذكور. المرسوم الأميري رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٤، الذي صدر بالتصديق على اتفاقية القضاء على التمييز العنصري ضد المرأة، إنما تحفظ على النص المذكور في هذه الاتفاقية والذي ينص على المساواة بين الجنسين، ولم تكن مسألة الحقوق السياسية للمرأة بمعزل عن اهتمام مجلس الأمة (١٩٩٦)، وكذلك (١٩٩٩)، لقد تبنى بعض النواب والقوى الاجتماعية هذه المسألة، وكان صدور المرسوم الأميري عام (١٩٩٩) تأكيداً على اهتمام القيادة السياسية بإقرار الحقوق السياسية للمرأة، ورحبت الحكومة بهذا المرسوم، وعقد مجلس

الوزراء اجتماعه الأسبوعي صباح يوم ١٦ مايو ١٩٩٩، وأحيط المجلس علماً بأمر صاحب السمو أمير البلاد بمنح المرأة الكويتية كامل حقوقها السياسية في الترشيح والتصويت في الانتخابات النيابية تقديراً لجهودها في البناء والتنمية وما قدمته من تضحيات ومسؤوليات إزاء التحديات التي واجهت البلاد. وفي ذلك الاجتماع تم تكليف إدارة الشؤون القانونية لتنفيذ الرغبة الأميرية وبحث ما يتطلبه ذلك من إجراءات قانونية وسياسية، وأكد مجلس الوزراء ترحيبه بالمرسوم الأميري باعتباره يجسد الإيمان بالديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية ورقي المجتمع الكويتي ككل. لكن من المؤسف أن تنتهي المسألة برفض المرسوم الأميري من قبل مجلس الأمة لتعود المشكلة إلى سابق عهدها من الصراع بين مؤيد ومعارض.

(د) المشاركة السياسية للمرأة الكويتية بين التأييد والمعارضة:

يدور الجدل بين القوى السياسية والاجتماعية حول منح الحقوق السياسية للمرأة الكويتية، فهناك الاتجاه المؤيد لمزاولة المرأة الكويتية حق المشاركة السياسية واتجاه آخر معارض تماماً لهذا الحق، واتجاه نسائي يرفض الدخول إلى المعترك السياسي، واتجاه الحائرين بين هذا وذاك، وهناك في المقدمة الاتجاه الرسمي الحكومي الذي سبق وأن عرضنا رؤيته المؤيدة لهذه المشاركة.

وفيما يلي عرض لرؤية هذه الاتجاهات في مسألة حق المرأة الكويتية في المشاركة السياسية، وذلك في ضوء الأدلة والأسانيد التي يسوقها كل من الرأيين المؤيد ونظيره المعارض تدليلاً على صحة رأيهما وسلامة منطقهما.

(١) الرأي المعارض لمنح المرأة حق المشاركة السياسية:

يرى فريق من الفقهاء أن الإسلام يرفض فكرة مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية، ويتزعم هذا الموقف بعض كبار العلماء في المؤسسات والهيئات الإسلامية المؤثرة بكل من المملكة العربية السعودية ومصر وباكستان والجزائر، وكذلك العديد من علماء الإسلام في بلدان أخرى.

ويستند هذا الفريق إلى أن عضوية الهيئات النيابية تتضمن نوعاً من التصرف

في الشؤون العامة، ومن ثم هي تعد من الولاية العامة التي قصرها الإسلام على الرجال دون النساء، كما يذهب هذا الفريق إلى أن المرأة بطبيعتها الفطرية معدة لرعاية بيتها وقيامها بواجب الأمومة ورعاية الأسرة، وأن قيامها بالولاية العامة يتعارض مع وجوب قرارها في بيتها وعدم اختلاطها بالأجانب. كما يستندون في ذلك أيضاً إلى أن (القوامة ممنوحة للرجل)، وأنه من باب أولى أن يكون قيماً على شؤون الدولة، ويستشهد هذا الفريق من الفقهاء بالآيات القرآنية التالية:

قوله تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡۚ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثۡلُ ٱلَّذِي عَلَيۡهِنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيۡهِنَّ دَرَجَةٞۗ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰۖ﴾.

ويرى أصحاب هذا الرأي أن هذه الآيات الكريمة قد أوصدت دون النساء باب مجلس البرلمان، وهو لا يتعدى كونه قواماً على الأمة كلها، كما يحتج أصحاب هذا الرأي بعدة أحاديث نبوية نذكر منها:

قوله (ﷺ): "إن النساء سفهاء إلا التي أطاعت زوجها".

وقوله (ﷺ): "يا معشر النساء تصدقن وأكثرن من الاستغفار فإني رأيتكن أكثر أهل النار، فقالت امرأة جزلة: وما لنا يا رسول الله أكثر أهل النار، قال: (ﷺ): تكثرن اللعن وتكفرن العشير، وما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب منكن، قالت: يا رسول الله وما نقصان العقل والدين، قال (ﷺ): أما العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل فهذا نقصان العقل، وتمكث الليالي ما تصلي وتفطر في رمضان فهذا نقصان الدين". وآخر برواية البخاري: "أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم، قلن بلى: قال (ﷺ): فذلك من نقصان دينها".

ويذهب هذا الفريق إلى أنه لو جاز تولي المرأة لمنصب ولاية عامة لحدث ذلك في فجر الإسلام، بل إن اجتماع السقيفة الذي أسفر عن اختيار الخليفة الأول لرسول الله (ﷺ) لم تحضره المرأة بصفتها ناخبة، فضلاً عن أنها لم تتول الخلافة، ومع

إقرار أصحاب هذا الرأي للمرأة بالعلم والدين فإنهم يقيسون طبائع المرأة ويخلصون إلى أنها فطرت على قوة العاطفة التي تلائم وظيفة تنشئة الأطفال، وأن تعرضها لعوارض الحمل والوضع وخلافه من شأنه أن يضعف قوتها وتصرفها في حقوق الولاية العامة. وخلاصة رأي هؤلاء الفقهاء لمزاولة المرأة للولاية العامة أن الفارق الطبيعي البيولوجي في نظر الدين قد أسس عليه تفرقة بين الرجل والمرأة في تولي المناصب العامة.

ودعم هذا التوجه وجود الكثير من التساؤلات التي كثيراً ما تطرح على ساحة النقاش حول المسألة مثل: هل مجرد المطالبة من قبل فئة من النساء والفتيات بالحقوق السياسية تمثل القطاع العريض من النساء في الكويت؟ وهل من مصلحة القطاع النسائي ضمن معطيات الواقع الكويتي أن تدخل المرأة إلى البرلمان في ظل عمل نسائي تسوده النخبوية وعدم التنظيم والطبقية؟ وإذا كانت النقابات قد دعمت المشاركة، فأي مشاركة يمكن أن تقدمها المرأة إلى الحياة السياسية؟ وهل الرؤية العامة لعمل المرأة السياسية منظمة ومحددة؟ وهل المرأة الخليجية راغبة في المشاركة السياسية؟ أم أنها زاهدة فيها؟ أم أنها لم تتبلور رغبتها في ذلك بعد؟

(٢) الرأي المؤيد لمنح المرأة حق المشاركة السياسية:

وهذا الرأي يؤيد حق المرأة في الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية ويبدأ أنصار هذا الرأي برفض حجج الفريق المعارض ويرون أن الأدلة التي اعتمدوا عليها بالقول بعدم أحقية المرأة بالعمل السياسي أدلة لا يعول عليها وبخاصة (آيات القوامة) التي تختص بشأن الأسرة والإصلاح الاجتماعي، ويردون أن استقلالية الذمة المالية للمرأة خير شاهد على أهليتها للمشاركة الاقتصادية، وأن تدير حركة أموالها بعيداً عن الرجل وقوامته، وقد كفل الإسلام للمرأة حريات الاعتقاد والتفكير والرأي والتعليم والتملك والتصرف في أموالها، وحق الخروج للصلاة وطلب العلم واختيار زوجها.

كما أنهم يرون أن بعض العلماء قد أجاز للمرأة أن تقضي في بعض المسائل،

وأن تفتي وتعلم الناس في العلم، فلماذا تحرم من الحق السياسي في المشورة والتنفيذ ومراقبة التطبيق؟ ويرد أصحاب هذا الرأي الأحاديث التي اعتمد عليها أنصار موقف المعارضة بأن بعضها غير صحيح، وأن البعض الآخر قد فسر بشيء من التجاوز، كحديث "خلق النساء من ضلع أعوج" فقد روي في إطار توصية الرجال بالنساء، وحديث: "لم يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة" فقد ورد في صدد تمليك بنت كسرى على عرش الفرس، وأن عضوية البرلمان لا تقاس برئاسة الدولة.

كما يرى أصحاب هذا الرأي أن المرأة ليست ممنوعة بالإجماع من مزاولة حق المشاركة السياسية، وأنها يمكن أن تنوب عن جماعة بتصريف أمورهم وأن تكون وصية لفاقدي الأهلية، وأن تكون شاهدة، والشهادة ولاية كما قررها الفقهاء، كما أن أبا حنيفة يجيز تولي المرأة القضاء في بعض الأحيان، وأن حق الانتخاب ما هو إلا عملية توكيل، والمرأة لم يثبت أنها ممنوعة من التوكيل لأي إنسان في الدفاع عن حقوقها، والتعبير عن إرادتها كمواطنة(١٣).

وقد أرسى الإسلام قواعد المساواة بين الرجل والمرأة وكان هذا سبقا على كل الحضارات التي تتحدث اليوم عن هذه المساواة.

وقد نص القرآن الكريم في آيات صريحة على أوجه المساواة بين الذكر والأنثى فنجد قوله تبارك وتعالى في سورة النحل آية ٩٧ ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ وفي سورة آل عمران آية ١٩٥ يقول تبارك وتعالى ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۖ﴾.

ثانياً - منهجية الدراسة

تقديم:

يتضمن هذا الفصل تعريفاً بمنهجية الدراسة من حيث الطريقة والإجراءات، ولكن قبل توضيح المنهجية سيتم توضيح أهداف الدراسة بطريقة محددة، ثم توضيح الطريقة والإجراءات التي اتبعت لتحقيق هذه الأهداف. وعليه، فإن الصفحات القادمة تتضمن العناصر الآتية: –

أولاً: أهداف الدراسة.

ثانياً: تعريف المصطلحات والمفاهيم.

ثالثاً: عينة الدراسة.

رابعاً: أداة الدراسة.

خامساً: جمع البيانات.

سادساً: المعالجة الإحصائية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في توضيح البنود الثالث والرابع والخامس، سنركز على الجوانب الأساسية؛ لأن تفاصيل هذه البنود استحوذت على قدر كبير من الوقت والجهد، كما تضمنت إجراءات معقدة بعض الشيء، وإن كان كل ذلك قد أسفر عن ناتج ذي قيمة علمية عالية للدراسة.

أولاً – أهداف الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة تعرف توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية، ويقصد بهذه التوجهات المعرفة السياسية، والاقتناع بالمشاركة السياسية للمرأة، واستعداد المرأة لممارسة العمل السياسي. كما تستهدف الدراسة تعرف ما إذا كان لدى المرأة الكويتية رؤية بشأن القضايا ذات الصلة بحقوقها السياسية، كل ذلك

مع الأخذ بعين الاعتبار أثر المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية في التوجهات السياسية للمرأة الكويتية ورؤيتها السياسية. على هذا الأساس، فإن أهداف الدراسة تتمثل تحديداً في: –

- تعرف مدى معرفة المرأة الكويتية بالموضوعات السياسية العامة.
- تعرف مدى اقتناع المرأة الكويتية بمسألة المشاركة السياسية كحق من حقوقها.
- تعرف مدى استعداد المرأة الكويتية لممارسة العمل السياسية إذا أتيحت لها الفرصة.
- تعرف ما إذا كان لدى المرأة الكويتية رؤية محددة (مؤيدة أو ناقدة) بشأن القضايا ذات الصلة بحقوقها السياسية.
- تعرف أثر الخصائص الاقتصادية الاجتماعية في توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية ورؤيتها بخصوص الموضوعات ذات الصلة بهذه المشاركة.

ثانياً – مصطلحات الدراسة ومفاهيمها: –

من الضروري هنا تعريف المقصود بالمصطلحات والمفاهيم الأساسية حتى يكون القارئ على بينة منها، خاصة وأنها ستكرر كثيراً في الدراسة، والتي تتمثل في: –

(أ) المعرفة بالموضوعات السياسية العامة:

يقصد بها المعلومات التي تعرفها المرأة الكويتية عن مجلس الأمة من حيث الأعضاء، والرئيس، وموعد الانتخابات البرلمانية، وموقف المجلس من المرسوم الأميري المعني بحقوق المرأة السياسية، وكذلك موقف الحكومة، ومواقف بعض جمعيات النفع العام من الموضوع نفسه، وموقف الدستور وقانون الانتخابات من حق المرأة في الانتخابات البرلمانية، بالإضافة إلى المعرفة بأسماء بعض الدول الخليجية والإسلامية التي نالت فيها المرأة حقوقها السياسية.

(ب) الاقتناع بالمشاركة السياسية:

يقصد بذلك مدى اقتناع المرأة الكويتية بالمشاركة السياسية، وذلك من خلال رأيها في الموضوعات الآتية:

- منح المرأة حق التصويت والترشيح في الانتخابات البرلمانية.
- المشاركة السياسية للمرأة كضرورة للديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص والتنمية.
- قدرة المرأة على النجاح في المجال السياسي، وكفاءتها في تمثيل الشعب.
- أهمية إزالة العوائق التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة.
- العلاقة بين المشاركة السياسية للمرأة ودورها الأسري، وموقف الدين من هذه المشاركة.

(جـ) الاستعداد لممارسة العمل السياسي:

يقصد بذلك مدى استعداد المرأة الكويتية لممارسة الأنشطة الآتية: –

- الترشيح والتصويت في الانتخابات البرلمانية إذا تم إقرار حقوقها السياسية.
- اتخاذ موقف مؤيد للمرأة المرشحة طالما كانت تمتلك الكفاءة.
- المشاركة في الحملات الانتخابية للنساء المرشحات للانتخابات البرلمانية، وكذلك في توعية النساء بحقوقهن السياسية، وحث النساء على التصويت، وتشجيع النساء الأكفاء على ترشيح أنفسهن لتمثيل المرأة، وإزالة العراقيل التي تحول دون إقرار الحقوق السياسية للمرأة.
- الاهتمام بالقضايا السياسية الأساسية للمجتمع؛ وكذلك الواقع السياسي للمرأة في بعض المجتمعات الأخرى.

(د) التوجهات بشأن المشاركة السياسية:

يقصد بها رؤية المرأة الكويتية بشأن الأبعاد الثلاثة (المعرفة السياسية، الاقتناع بالمشاركة السياسية للمرأة، الاستعداد لممارسة العمل السياسي).

(هـ) الرؤية السياسية:

يقصد بها رأي المرأة الكويتية، أي ما إذا كان مؤيداً، أو محايداً، أو معارضاً بشأن عدة قضايا ذات صلة بالمشاركة السياسية، وهذه القضايا هي: –

- كفاءة مجلس الأمة في التشريع والرقابة وتمثيل المواطنين.
- توجهات التكتلات النيابية (البرلمانية) المؤيدة لمنح المرأة حقوقها السياسية والمعارضة لذلك.
- الفوائد والآثار الإيجابية جراء حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية.
- كفاية أعداد النساء الكويتيات ذوات القدرة على العمل السياسي.

إن آراء المرأة الكويتية بشأن هذه القضايا هي المقصودة برؤيتها السياسية.

(و) الخصائص الاقتصادية الاجتماعية:

يقصد بها السن والتعليم والدخل والعمل والحالة الاجتماعية ومحافظة الإقامة، باعتبارها خصائص النساء الكويتيات عينة البحث، والتي يمكن أن تؤثر في توجهاتهن بشأن المشاركة السياسية.

هذه هي المفاهيم الرئيسية للدراسة الحالية، وهي التي تمثل مجال البحث والقياس.

ثالثاً – عينة الدراسة:

كان من المقرر أن تجرى هذه الدراسة على عينة قوامها (٦٠٠) مفردة من النساء الكويتيات بواقع مئة مفردة من كل محافظة من محافظات الكويت الست، غير أنه لصعوبات عملية وفنية، أصبح حجم العينة (٤٠٧) مفردة من ذوات الأعمار عشرين عاماً فأكثر، وروعي في اختيارهن أن تشمل العينة مفردات متنوعة من حيث السن والتعليم والعمل والحالة الاجتماعية والدخل، وأن تضم العينة مفردات من كافة محافظات الكويت، وأن يكون عدد مجموعات العينة بحسب المتغيرات عدداً مناسباً بحيث يتم تحليل الاستجابات وفق أعلى مستوى إحصائي متقدم. العينة جاءت في خصائصها على النحو المبين بالجدول الآتي: –

جدول رقم ١
خصائص عينة الدراسة

مجموعات العينة	ك	٪
السن: أقل من ٣٠ سنة	١٦٤	٤٠,٣
٣٠ سنة فأكثر	٢٤٣	٥٩,٧
التعليم: أقل من الجامعي	٢٢٧	٥٥,٨
جامعي فأعلى	١٨٠	٢٤,٢
العمل: تعمل	٢٦٢	٦٤,٤
لا تعمل	١٤٥	٣٥,٦
الحالة الاجتماعية (حالياً): متزوجة	٢٦٩	٦٦,١
غير متزوجة	١٣٨	٣٣,٩
الدخل: أقل من ١٠٠٠ د.ك	٢٣٤	٥٧,٥
١٠٠٠ د.ك فأكثر	١٧٣	٤٢,٥
محافظة الإقامة: العاصمة	٧٠	١٧,٢
حولي	٧٠	١٧,٢
الفروانية	٦٨	١٦,٧
الأحمدي	٦٨	١٦,٧
الجهراء	٦٧	١٦,٥
مبارك الكبير	٦٤	١٥,٧

يتضح من هذا الجدول التقارب النسبي في توزيع العينة بحسب متغير محافظة الإقامة، وقد كان ذلك مقصوداً حتى يمكن تمثيل كافة الفئات النسائية من كل محافظة، كما يلاحظ أن العينة تتنوع بنسب مختلفة بحسب كافة المتغيرات، وهذه المتغيرات هي الخصائص الاقتصادية الاجتماعية التي يمكن أن تختلف وفقاً لها آراء النساء عينة البحث بشأن مسألة المشاركة السياسية، فمن حيث السن مثلاً، نجد أن العينة تضم (٤٠,٣٪) من النساء الأقل من ثلاثين سنة مقابل (٥٩,٧٪) من النساء ذوات الثلاثين

سنة فأكثر، كما أن العينة تتوزع من حيث العمل بواقع الثلثين تقريباً للنساء العاملات مقابل الثلث تقريباً للنساء غير العاملات، التوزيع نفسه تقريباً تتخذه العينة بحسب متغير الحالة الاجتماعية (متزوجات & غير متزوجات)، أخيراً من حيث الدخل، فإن العينة تتضمن (٥٧,٥٪) من النساء ذوات الدخل الشهري الأقل من ألف دينار كويتي، مقابل (٤٢,٥٪) يزيد عن هذا المبلغ. بوجه عام، فإن العينة اختيرت بحسب ضوابط معينة تتمثل في أن تتوافر فيها الخصائص الاقتصادية الاجتماعية المطلوب بحث تأثيرها في توجهات العينة بشأن المشاركة السياسية.

رابعاً – أداة الدراسة:

استخدمت الدراسة مقياساً تم تصميمه خصيصاً، كما تم التأكد من صدقه وثباته (Validity& Reliability). المقياس مر بمراحل معقدة وإجراءات صارمة حتى وصل إلى صيغته النهائية التي طبق بها. واتساقاً مع أهداف الدراسة، فإن المقياس يتكون من ثمانية وثلاثين بنداً تتوزع على الأبعاد الآتية: –

البعد الأول: ويقيس المعرفة السياسية (بحسب المعنى السابق ذكره) ويختص بهذا البعد عشرة بنود، كل بند يستهدف تعرف معلومة محددة، بمعنى ما إذا كانت المفحوصات تعرفن هذه المعلومة أم لا. ولكل سؤال درجة واحدة، فيكون إجمالي درجات هذا البعد عشر درجات، وتحصل المفحوصات على متوسط تقييمي وفق إجاباتهن على البنود/ الأسئلة.

البعد الثاني: ويقيس مدى الاقتناع بمسألة المشاركة السياسية للمرأة، ويتكون من عشرة بنود، كل منها عبارة عن مقولة معينة، بحيث تفيد المفحوصات برأيهن في هذه المقولة من خلال الاتفاق معها، أو معارضتها، أو عدم الإفادة بالاتفاق أو المعارضة، وقد تم تكويد الاستجابات على البنود بحيث تعكس الاستجابات المتفقة الرأي الإيجابي والاستجابات المعارضة تعكس الرأي السلبي، وظلت الاستجابات المحايدة كما هي، وتم التعبير عن الاستجابات بقيم كمية تتراوح بين (+٢) و(– ٢) فيما يخص كل بند، ومن ثمّ أصبحت الدرجة الكلية على هذا البعد تتراوح ما بين

(+٢٠) إلى (−٢٠)، على أساس أن البعد يتكون من عشرة بنود. وتحصل المفحوصات على متوسطات تقييمية بحسب الاستجابات التي تعكس آراءهن بشأن القضايا التي تقيسها البنود.

البعد الثالث: ويقيس مدى الاستعداد لممارسة العمل السياسي، ويتكون هو الآخر من عشرة بنود، كل منها يختص بنشاط معين، وبحيث تختار المفحوصات الاستجابات التي تعكس مدى استعدادهن لممارسة هذه الأنشطة، ولهذه الاستجابات نفس القيم الكمية للبعد الثاني، وكذلك نفس مجمل الدرجة.

هذه الأبعاد الثلاثة هي مجمل المشاركة السياسية كمفهوم إجرائي تم إخضاعه للقياس، وكما هو واضح فإن المقياس يضم هذه الأبعاد الثلاثة، وتتراوح الدرجة على بنوده مجتمعة ما بين (+٥٠) إلى (−٥٠) ويدل المتوسط المرتفع الذي تحصل عليه المفحوصات على ارتفاع إيجابية التوجه نحو المشاركة، والعكس صحيح.

بالإضافة إلى هذه البنود والأبعاد، فإن المقياس تضمن قائمة بالبيانات الشخصية للمفحوصات من حيث السن والعمل والتعليم والدخل والحالة الاجتماعية ومحافظة الإقامة، وهذه البيانات تمثل الخصائص الاجتماعية التي يحتمل أن تؤثرفي استجابات المفحوصات.

صدق المقياس:

تم عرض المقياس على ثلاثة من الخبراء الأكاديميين ذوي الاختصاص مشفوعاً بموضوع الدراسة وأهدافها وحدودها والعينة التي سيطبق عليها، وكان المطلوب من هؤلاء المحكِّمين أن يبدو آراءهم فيما إذا كان المقياس يقيس ما هو مطلوب قياسه، وأن يقترحوا أية تعديلات يرونها لازمة بحيث يكون المقياس صحيحاً مئة بالمئة في قياس المطلوب، وعلى الرغم من قلة الملاحظات التي أبداها المحكِّمون على المقياس، فإنها كانت مفيدة، وبعد مناقشة المحكِّمين في هذه الملاحظات وتنفيذ التعديلات المطلوبة عرض المقياس عليهم مرة ثانية، وأقروه بالإجماع.

ثبات المقياس:

تم التحقق من ثبات المقياس بطريقة إعادة التطبيق test-retest وذلك على عينة محدودة من النساء الكويتيات ذوات العشرين عاماً فأكثر (ن=٣١)، وقد تم التطبيق مرتين بفاصل زمني قدره ثلاثة أسابيع بين التطبيق الأول والتطبيق الثاني، وبحساب معمل الارتباط بين آراء المفحوصات على المقياس في التطبيقين، تبين أن قيمته (٠,٩١) وهذه القيمة عالية جداً وتؤكد ثبات المقياس. هكذا أصبح المقياس معداً بصورته النهائية، وتم تصوير العدد الكافي مع الأخذ بالاعتبار احتمالات الفاقد أو التالف، أو المفردات غير الصحيحة.

خامساً – جمع البيانات:

تم تدريب فريق البحث الميداني على كيفية تطبيق المقياس، مع تزويد أعضاء الفريق بإجابات وافية لأي استفسارات محتملة، وقام أعضاء الفريق بإجراءات المقابلات مع المفحوصات وفق الضوابط المحددة للعينة، وكانت المقابلات تتم في أماكن العمل، أو بالمنازل (وذلك بموجب موعد مسبق)، وخضعت البيانات للمراجعة والتدقيق مرتين: الأولى كانت بمجرد انتهاء المقابلة، والثانية كانت عند تسلم الاستبانات من الباحثات والباحثين، وقد استغرق جمع البيانات شهرين تقريبا.

سادساً – المعالجة الإحصائية:

تم إدخال البيانات في الحاسوب وفق نظام يناسب مكونات المقياس المستخدم، وتمت مراجعة البيانات بعد إدخالها مباشرة، كما تم «تكويد» وإعادة «تكويد» (coding & recoding) المتغيرات التي تتطلب ذلك، ثم عولجت البيانات إحصائياً باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) وذلك بحسب خطة إحصائية موضوعة بحيث تمكن من الحصول على المعطيات التي تجيب على تساؤلات الدراسة، وقد تضمنت المعالجة الإحصائية مايلي: –

– المؤشرات الإحصائية الوصفية: التكرارات والنسب للاستجابات على جميع بنود المقياس، وكذلك المتغيرات المستقلة (خصائص المفحوصات)، كماتضمنت

هذه المؤشرات المتوسطات والانحرافات المعيارية لقيم استجابات المفحوصات على أبعاد المقياس.

- اختبار "ت" (t- test) لمعرفة معنوية الفروق بين مجموعات العينة في متوسط الدرجة على المقياس بأبعاده منفردة ومجتمعة، وذلك بحسب متغيرات السن والتعليم والدخل والعمل والحالة الاجتماعية (علماً بأن هذه المتغيرات ثنائية التصنيف).
- تحليل التباين أحادي الاتجاه one - way Anova وذلك لمعرفة معنوية الفروق بين مجموعات العينة من حيث متوسط الدرجة على المقاس بأبعاده منفردة ومجتمعة، وذلك بحسب متغير محافظة الإقامة (العينة تضم ست مجموعات بحسب هذا المتغير)، كما تم استخدام معمل توكي "TUKEY POST-Hoc" لمعرفة مكمن الفروق الدالة في حالة وجودها.
- تحليل التباين ثنائي الاتجاه Tow- Way ANOVA وذلك لمعرفة أثر التفاعل الثنائي بين كل زوج من المتغيرات في متوسط الدرجة على أبعاد توجهات المرأة بشأن المشاركة السياسية، سواء كان ذلك على مستوى كل بعد على حدة، أو على مستوى هذه الأبعاد مجتمعة، وصاحب ذلك استخدام مربع إيتا " Eta square " كدلالة على حجم التغير size of effect في القيمة الكمية التي تعكس استجابات المفحوصات على المقياس.
- تحليل الانحدار متعدد الخطوات Stepwise Regression: وذلك لمعرفة تأثير جوانب الرؤية السياسية للنساء عينة البحث على توجههن بشأن المشاركة السياسية، ومن ثمّ تعرف المتغيرات ذات التأثير الجوهري، والتباين الذي تفسره، وقدرتها على التنبؤ بالمتغير محل القياس (التوجه نحو المشاركة السياسية لدى النساء عينة البحث).

بموجب هذه المعالجة الإحصائية تم الحصول على النتائج التي تقابل أهداف البحث، وتم تنظيم هذه النتائج وجدولتها عل النحو الموضح في الصفحات القادمة.

ثالثاً - نتائج الدراسة

تقديم:

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة بشأن المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، وذلك بما يقابل أهداف الدراسة بأبعادها المختلفة. وبناء عليه فإن النتائج تتضمن النقاط الآتية: –

أولاً: المعرفة السياسية لدى المرأة الكويتية.

ثانياً: اقتناع المرأة الكويتية بالمشاركة السياسية.

ثالثاً: استعداد المرأة الكويتية لممارسة العمل السياسي.

رابعاً: مجمل مؤشرات توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية.

خامساً: العلاقة بين الرؤية السياسية والتوجهات بشأن المشاركة السياسية لدى المرأة الكويتية.

في عرض نتائج الدراسة ستؤخذ في الاعتبار خصائص النساء عينة البحث من حيث التعليم والعمل والسن والدخل والحالة الاجتماعية ومحافظة الإقامة باعتبار هذه الخصائص متغيرات يمكن أن تؤثر في توجهات عينة البحث بشأن المشاركة السياسية والرؤية السياسية، كما تجدر الإشارة إلى أن عرض نتائج الدراسة سيكون من خلال مستويين: الأول يتضمن النتائج الوصفية، والثاني يتضمن النتائج الاستدلالية، وذلك من خلال الطرق الإحصائية المناسبة حسبما يلاحظ القارئ.

أولاً – المعرفة السياسية لدى المرأة الكويتية:

إلى أي حد تمتلك المرأة الكويتية الحد الأدنى من المعرفة عن القضايا أو

الموضوعات ذات الصلة بحقوقها السياسية؟ إن تعرف طبيعة المعلومات التي تمتلكها المرأة الكويتية عن الأمور ذات الدلالة لحقوقها السياسية يشكل أحد الاهتمامات الأساسية لهذه الدراسة، وبناء على ذلك تضمنت أداة البحث اختبار "Test" عينة البحث من حيث المعرفة بالموضوعات الآتية: –

- عدد أعضاء مجلس الأمة الكويتي.
- العام الذي تم فيه انتخاب أعضاء مجلس الأمة الكويتي (وقت إجراء الدراسة).
- اسم رئيس مجلس الأمة الكويتي.
- موقف الحكومة من المرسوم الأميري القاضي بمنح المرأة حقوقها السياسية.
- موقف مجلس الأمة من المرسوم الأميري القاضي بمنح المرأة حقوقها السياسية.
- موقف بعض جمعيات النفع العام من المرسوم الأميري القاضي بمنح المرأة حقوقها السياسية.
- موقف الدستور الكويتي من حق المرأة الانتخابي.
- موقف قانون الانتخابات من حق المرأة الانتخابي.
- بعض الدول الخليجية التي تتمتع فيها المرأة بالحقوق السياسية.
- بعض الدول الإسلامية التي تتمتع فيها المرأة بالحقوق السياسية.

كان التساؤل هو: إلى أي حد تمتلك المرأة الكويتية المعرفة الصحيحة عن هذه الموضوعات؟ الجدول الآتي يوضح توزيع العينة بحسب طبيعة المعرفة (صحيحة & غير صحيحة) بالموضوعات المذكورة: –

جدول رقم ٢
توزيع النساء عينة البحث بحسب المعرفة ببعض الجوانب السياسية

موضوعات القياس	المعرفة			
	صحيحة		غير صحيحة	
	ك	٪	ك	٪
عدد أعضاء مجلس الأمة	٢٣١	٥٦,٨	١٧٦	٤٣,٢
عام انتخابات مجلس الأمة (فترة الدراسة)	٢١٥	٥٢,٨	١٩٢	٤٧,٢
رئيس مجلس الأمة	٣٧٥	٩٢,١	٣٢	٧,٩
موقف الحكومة من مرسوم حقوق المرأة السياسية	١٩٥	٤٧,٩	٢١٢	٥٢,١
موقف مجلس الأمة من مرسوم حقوق المرأة السياسية	٣٠١	٧٤	١٠٦	٢٦
موقف جمعيات النفع العام من مرسوم حقوق المرأة السياسية	٢٧٦	٦٧,٨	١٣١	٣٢,٢
موقف الدستور من حق المرأة الانتخابي	١٢٢	٣٠	٢٨٥	٧٠
موقف قانون الانتخابات من حق المرأة الانتخابي	٢٤١	٥٩,٢	١٦٦	٤٠,٨
بعض الدول الخليجية التي تتمتع فيها المرأة بالحقوق السياسية	٣٠٤	٧٤,٧	١٠٣	٢٥,٣
بعض الدول الإسلامية التي تتمتع فيها المرأة بالحقوق السياسية	٢٨٩	٧١	١١٨	٢٩

يكشف هذا الجدول عن نتيجة مؤسفة، وهي أن ما يتراوح بين (٧,٩٪) إلى (٧٠٪) من النساء الكويتيات عينة البحث ليس لديهن المعرفة الصحيحة عن

الموضوعات المبينة بالجدول (رغم بساطة هذه الموضوعات) وأن ما يزيد عن نصف العينة (٥٢,١٪) لم يعرفن موقف الحكومة من المرسوم الأميري المتعلق بمنح المرأة حقوقها السياسية، كما أن (٧٠٪) منهن لا يعرفن موقف الدستور من الحقوق الانتخابية للمرأة، كما أن نسبة عدم المعرفة تبلغ (٤٠,٨٪) فيما يتعلق بقانون الانتخابات، وعلى الرغم من أن (٦٧,٨٪) من العينة قد عرفت موقف بعض جمعيات النفع العام من المرسوم الأميري الخاص بمنح المرأة حقوقها السياسية، فإن (٣٢,٢٪) لم يعرفن هذا الموقف. وتميل نسبة المعرفة الصحيحة إلى الزيادة عندما تتعلق المعلومة بأسماء معينة؛ فإن (٩٢,١٪) قد عرفن اسم رئيس مجلس الأمة، بينما تنخفض نسبة المعرفة الصحيحة إلى (٥٦,٨٪) فيما يتعلق بعدد أعضاء مجلس الأمة. وتقترب نسبة المعرفة الصحيحة من ثلاثة أرباع العينة عندما يتعلق الأمر باسم دولة عربية وإسلامية تتمتع فيها المرأة بحقوقها السياسية، بينما تنخفض إلى (٣٠٪) فقط فيما يتعلق بالمعرفة الصحيحة بموقف الدستور الكويتي من حق المرأة في الانتخاب.

ويلاحظ من الجدول أيضاً ارتفاع نسبة المعرفة الصحيحة بين النساء فيما يتعلق بموقف مجلس الأمة من مرسوم منح المرأة حقوقها السياسية (٧٠٪) ويرجع ذلك إلى كثرة تناول هذه القضية في وسائل الإعلام والتجمعات المختلفة، حيث كان التركيز على أن الحكومة تؤيد منح المرأة حقوقها السياسية بينما اعترض مجلس الأمة على ذلك.

وعلى مجمل بنود المعرفة بالأمور السياسية، والموضحة بالجدول، فإن الدرجة الكلية لهذه البنود هي عشر درجات، وقد حصلت العينة على درجة متوسطها (٦,٣) بانحراف معياري قدره (٢,٤)؛ أي أن النساء عينة البحث حصلن على (٦٣٪) في المعرفة بالأمور السياسية، ويختلف متوسط درجة مجموعات العينة على النحو المبين بالجدول الآتي: –

جدول رقم ٣
متوسطات درجات مجموعات العينة في المعرفة السياسية

مجموعات العينة	ن	الدرجة في المعرفة السياسية		مؤشرات إحصائية
		م	ع	
السن: أقل من ٣٠ سنة	١٦٤	٥,٣	٢,٤	**
٣٠ سنة فأكثر	٢٤٣	٦,٩	٢,٢	T = 6.8
التعليم: أقل من الجامعي	٢٢٧	٦	٢,٢	* T = 2.5
جامعي فأعلى	١٨٠	٦,٦	٢,٣	
العمل: تعمل	٢٦٢	٦,٧	٢,٣	* T = 2.5
لا تعمل	١٤٥	٦,٠١	٢,٤	
الحالة الاجتماعية (حالياً): متزوجة	٢٦٩	٦,٣	٢,٤	T = .4
غير متزوجة	١٣٨	٦,٢	٢,٣	
الدخل: أقل من ١٠٠٠ د.ك	٢٣٤	٦	٢,٣	* T = 2.5
١٠٠٠ د.ك فأكثر	١٧٣	٦,٦	٢,٤	
محافظة الإقامة: العاصمة	٧٠	٦,١	٢,٣	F = .7
حولي	٧٠	٦,٦	٢,٥	
الفروانية	٦٨	٦,٠٤	٢,٢	
الأحمدي	٦٨	٦,٥	٢,١	
الجهراء	٦٧	٦,١	٢,٨	
مبارك الكبير	٦٤	٦,٢	٢,٣	

وخلاصة هذا الجدول أن المعرفة السياسية لدى النساء الكويتيات (عينة البحث) تتأثر تأثراً جوهرياً بالسن والتعليم والعمل والدخل، حيث تزداد المعرفة لدى النساء الأكبر سناً (٣٠ سنة فأكثر) (م=٦,٩) مقارنة بالنساء الأصغر سناً

(م=٥,٣)، كما تزداد بين النساء الأعلى تعليماً (م=٦,٦) مقارنة بالنساء الأقل تعليماً (م=٦)، والمعرفة السياسية تزداد لدى النساء العاملات (م=٦,٧) مقارنة بالنساء غير العاملات (م=٦,٠١)، ومن حيث الدخل فإن الجدول يوضح أن المعرفة السياسية تزداد لدى النساء الأعلى دخلاً (م=٦,٦) مقارنة بالنساء الأقل دخلاً (م=٦)، ولا تتأثر المعرفة السياسية بخصائص النساء (عينة البحث) من حيث الحالة الاجتماعية ومحافظة الإقامة، إذ إن الفروق بين متوسطات درجات مجموعات العينة بحسب هذين المتغيرين هي فروق غير جوهرية (P > .05).

وإذا كان ذلك فيما يتعلق بمتوسطات درجات المعرفة السياسية لمجموعات العينة بحسب كل متغير على حدة، فإن هذه المتوسطات تتأثر أيضاً بالتفاعل بين هذه المتغيرات، ولحسم هذه المسألة تم استخدام تحليل التباين ثنائي الاتجاه، وكانت النتيجة على النحو المبين بالجدول الآتي: –

جدول رقم ٤
أثر التفاعل الثنائي بين خصائص عينة البحث
في المتوسط الدال على المعرفة السياسية

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	حجم التغيير
السن × التعليم	١	٢٠,٦	٢٠,٦	٤,٠٤*	٠,٠١
السن × العمل	١	٢,٣	٢,٣	٠,٤	٠,٠٠١
السن × الحالة الاجتماعية	١	٢٥٠	٢٥٠	٠,٠٥	صفر
السن × الدخل	١	١,٣	١,٣	٠,٠٠٢	صفر
السن × الإقامة	٥	٥٦,٦	١١,٤	٢,٢*	صفر
التعليم × العمل	١	٤,٧	٤,٧	٠,٢	٠,٠٠٢
التعليم × الحالة الاجتماعية	١	٣,٢	٣,٢	٠,٦	٠,٠٠١

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	حجم التغيير
التعليم × الدخل	١	١٦,٨	١٦,٨	٣,٠٢	٠,٠٠٧
التعليم × الإقامة	٥	١٢,٦	٢,٥	٠,٤٤	٠,٠٠٦
العمل × الحالة الاجتماعية	١	١,٨	١,٨	٠,٠٠٣	صفر
العمل × الدخل	١	٢٣	٢٣	٠,٠٤	صفر
العمل × الإقامة	٥	٥,٩	١,٢	٠,٢١	٠,٠٠٣
الحالة الاجتماعية × الدخل	١	١٧,٥	١٧,٥	٣,١	٠,٠٠٨
الحالة الاجتماعية × الإقامة	٥	١٣,٦	٢,٧	٠,٥	٠,٠٠٦
الدخل × الإقامة	٥	٦٧,٢	١٣,٤	*٢,٤	٠,٠٣

خلاصة هذا الجدول ما يلي: –

- إن التغير في المعرفة السياسية لدى النساء الكويتيات عينة البحث يتأثر بالتفاعل الثنائي بين بعض المتغيرات وليس جميعاً.
- إن حجم التغير (Size of effect) في المعرفة السياسية، نتيجة التفاعلات الثنائية الموضحة بالجدول يتراوح ما بين (صفر٪) إلى (٣٪).
- إن التفاعلات الثنائية ذات الدلالة للمعرفة السياسية لدى النساء الكويتيات هي التفاعل بين:
  - السن والتعليم.
  - السن ومحافظة الإقامة.
  - الدخل ومحافظة الإقامة.

ويتطلب ذلك بطبيعة الحال معرفة متوسطات درجات العينة في المعرفة السياسية بحسب المتغيرات التي تمثل هذه التفاعلات الثلاثة. فيما يتعلق بالتفاعل

بين السن والتعليم، كانت متوسطات درجات مجموعات العينة على النحو المبين بالجدول الآتي: –

جدول رقم ٥
متوسطات درجات مجموعات العينة
في المعرفة السياسية بحسب السن ومحافظة الإقامة

المحافظة	السن	
	أقل من ٣٠ سنة	٣٠ سنة فأكثر
العاصمة	٥,٧	٦,٤
حولي	٤,١	٧,٣
الفروانية	٤,٩	٦,٨
الأحمدي	٦,١	٦,٨
الجهراء	٥,٢	٦,٩
مبارك الكبير	٥,٣	٧,١

يوضح الجدول أن أكثر مجموعات العينة من حيث المعرفة السياسية هي مجموعة النساء اللاتي يقمن بمحافظة حولي اللاتي تبلغ أعمارهن ثلاثين سنة فأكثر (م=٧,٣)، تليها مجموعة محافظة مبارك الكبير من الفئة العمرية نفسها (م=٧,١). أما أقل مجموعات العينة من حيث المعرفة السياسية فهي المجموعة الأقل من ٣٠ سنة اللاتي يقمن بمحافظة حولي (م=٤,١)، وفيما بين هذه القيم تقع متوسطات درجات بقية مجموعات العينة. وإذا كان متغير "محافظة الإقامة" ذا تفاعل دال مع متغير السن، فإنه كذلك أيضاً مع متغير الدخل.

جدول رقم ٦
متوسطات درجات مجموعات العينة
في المعرفة السياسية بحسب الدخل ومحافظة الإقامة

المحافظة	الدخل	
	أقل من ١٠٠٠ د.ك	١٠٠٠ د.ك فأكثر
العاصمة	٥,٤	٦,٩
حولي	٥,٨	٧,٦
الفروانية	٥,٩	٦,٣
الأحمدي	٦,٤	٦,٦
الجهراء	٦,٢	٦
مبارك الكبير	٦,٤	٦,٠٣

فالنساء الأعلى دخلاً، المقيمات بمحافظة حولي، هن الأكثر معرفة (م=٧,٦) بينما أقل المجموعات معرفة هي مجموعة النساء الأقل دخلاً اللاتي يقمن بمحافظة العاصمة (م=٥,٤)، وفيما بين هاتين القيمتين تقع بقية قيم متوسطات درجات مجموعات العينة في المعرفة السياسية.

أخيراً، فإن التفاعل بين السن والتعليم إذا كان ذا دلالة لمتوسط الدرجة في المعرفة السياسية، فإن متوسطات درجات مجموعات العينة جاءت على النحو المبين بالجدول الآتي:

جدول رقم ٧
متوسطات درجات مجموعات العينة
في المعرفة السياسية بحسب السن والتعليم

التعليم	السن	
	أقل من ٣٠ سنة	٣٠ سنة فأكثر
أقل من الجامعي	٥,٠٤	٦,١
جامعي	٥,٩	٦,٩

وكما هو واضح، فإن النساء الأكبر سناً (٣٠ سنة فأكثر) قد حققن متوسطات مرتفعة في المعرفة السياسية مقارنة بالنساء الأصغر سناً (أقل من ٣٠ سنة)، لكن ذلك يتأثر بالتعليم، فالنساء الجامعيات الأكبر سناً، قد حصلن على متوسط مرتفع (م=٦,٩) مقارنة بالمجموعات الأخرى، كما أن أقل مجموعات العينة في المعرفة السياسية، هي مجموعة النساء الأقل تعليماً والأصغر سناً (م=٥,٠٤). ومن هنا تتضح أهمية التعليم في المعرفة السياسية للمرأة الكويتية.

ثانياً – اقتناع المرأة الكويتية بالمشاركة السياسية:

إلى أي حد يوجد لدى المرأة الكويتية اقتناع بمسألة المشاركة النسائية في الحياة السياسية؟ إن هذا الاقتناع ضرورة أساسية ليس فقط لاعتبارات تتعلق بصورة المرأة عن ذاتها، ولكن أيضاً للسعي المنظم للحصول على حقوقها السياسية وممارسة هذه الحقوق بكفاءة. في هذا الإطار استطلعت الدراسة آراء النساء عينة البحث فيما يتعلق بالقضايا الآتية: –

- ضرورة منح المرأة الكويتية حق التصويت في الانتخابات البرلمانية.
- ضرورة منح المرأة الكويتية حق الترشيح في الانتخابات البرلمانية.
- المشاركة السياسية للمرأة كضرورة للديمقراطية.
- المشاركة السياسية للمرأة كضرورة لتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص.
- المشاركة السياسية للمرأة كضرورة لمساهمتها في التنمية.
- قدرة المرأة على النجاح في المجال السياسي إذا أتيحت لها الفرصة.
- كفاءة المرأة لتمثيل الشعب في البرلمان.
- ضرورة إزالة العوائق التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة.
- عدم تناقض المشاركة السياسية للمرأة مع دورها الأسري.
- عدم تناقض المشاركة السياسية للمرأة مع الدين الإسلامي.

إن الدراسة حاولت أن تتعرف آراء النساء عينة البحث في هذه القضايا سواء فيما يتعلق بنمط الرأي، أو فيما يتعلق بمجمل تقدير هذه الآراء كتعبير عن الاقتناع بمسألة المشاركة السياسية. الجدول (٨) يوضح آراء النساء عينة البحث في القضايا المذكورة.

جدول رقم ٨
آراء النساء عينة البحث بشأن الاقتناع بمسألة المشاركة السياسية

بنود الاقتناع بالمشاركة السياسية	الرأي					
	إيجابي		غير محدد		سلبي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ضرورة منح المرأة الكويتية حق التصويت	٣٠٨	٧٥,٧	٣٤	٨,٣	٦٥	١٦
ضرورة منح المرأة الكويتية حق الترشيح	٢٠٦	٥٠,٦	٤٦	١١,٣	١٥٥	٣٨,١
المشاركة السياسية للمرأة كضرورة للديمقراطية	٢٧٥	٦٧,٦	٤٠	٩,٨	٩٢	٢٢,٦
المشاركة السياسية للمرأة كضرورة لتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص	٢٨٢	٦٩,٣	٥٣	١٣	٧٢	١٧,٧
المشاركة السياسية للمرأة كضرورة لمساهمتها في التنمية	٢٥٤	٦٢,٤	٥١	١٢,٥	١٠٢	٢٥,١
الاقتناع بقدرة المرأة على تحقيق النجاح في المجال السياسي إذا أتيحت لها الفرصة	٢١٠	٥١,٦	١١٨	٢٩	٧٩	١٩,٤
الاقتناع بكفاءة المرأة في تمثيل الشعب في البرلمان	٢٣٧	٥٨,٢	٨٤	٢٠,٦	٨٦	٢١,١
ضرورة إزالة العوائق التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة	٢٥٣	٦٢,٢	٦٠	١٤,٧	٩٤	٢٣,١
المشاركة السياسية للمرأة لا تتناقض مع دورها الأسري	١٣٧	٣٣,٧	٨٣	٢٠,٤	١٨٧	٤٦
المشاركة السياسية للمرأة لا تتنافى مع الدين الإسلامي	٢٣٩	٥٨,٧	٧٠	١٧,٢	٩٨	٢٤,١

بداية، فإن الرأي الإيجابي يعني الاتفاق مع البند وتأييده، أما الرأي السلبي فإنه يعني الرفض وعدم الاتفاق، بينما يعني الرأي المحايد عدم الإفادة برؤية معينة. وكما هو واضح من الجدول فإن ما يتراوح بين (٣٣,٧٪) إلى (٧٥,٧٪) من النساء عينة البحث قد عبرن عن آراء إيجابية بشأن القضايا الموضحة بالجدول، ومن المثير للانتباه الانخفاض الملحوظ لنسبة اللاتي عبرن عن رأي إيجابي بشأن عدم تناقض المشاركة السياسية للمرأة مع دورها الأسري، إذ إن (٣٣,٧٪) فقط هن اللاتي عبرن عن هذا الرأي، وهذا يعني أن ثلثي العينة إما أنهن عبرن عن رأي سلبي أو لم يفدن برأي محدد حول هذه المسألة. فإذا علمنا أن أهمية الدور الأسري للمرأة من كافة الوجوه ندرك خطورة هذه النتيجة. كما أن حوالي نصف العينة فقط عبرن عن رأي إيجابي بشأن قدرة المرأة على تحقيق النجاح في المجال السياسي إذا أتيحت لها الفرصة وكذلك فيما يتعلق بضرورة منح المرأة حق الترشيح في الانتخابات البرلمانية، في الوقت الذي ترتفع فيه نسبة الرأي الإيجابي إلى (٧٥,٧٪) بشأن ضرورة منح المرأة حق التصويت. أي أن النساء أقل ميلاً إلى منح المرأة حق الترشيح وأكثر ميلاً إلى منحها حق التصويت. وإذا كان العامل الديني عاملاً جوهرياً في ثقافة المجتمع الكويتي كمجتمع مسلم، فإن الجدول يوضح أن القائلات بأن المشاركة السياسية للمرأة لا تتعارض مع الدين الإسلامي تبلغ نسبتهن (٥٨,٧٪) من العينة، مقابل (٢٤,١٪) يرون عكس ذلك، في حين لم تفد نسبة (١٧,٢٪) برأي محدد حول هذه المسألة. وبوجه عام، فإنه على الرغم من أن الطابع الإيجابي هو الغالب على آراء عينة البحث، فإن الرأي السلبي يظهر في قضايا حيوية، يكفي مثلاً أن (٤٦٪) من النساء عينة البحث ترى أن المشاركة السياسية للمرأة تتناقض مع دورها الأسري، كما أن (٣٨,١٪) لا يرون ضرورة منح المرأة حق الترشيح في الانتخابات البرلمانية، وكذلك (٢٤,١٪) يرون أن المشاركة السياسية للمرأة تتناقض مع الدين الإسلامي، لكن في مقابل ذلك، فإن ما يزيد على ثلثي العينة يرون أن المشاركة السياسية للمرأة ضرورة للديمقراطية، وتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص.. هناك إذن مؤشرات إيجابية وأخرى سلبية بشأن اقتناع المرأة الكويتية بمسألة المشاركة السياسية للنساء.

وعلى مستوى مجمل استجابات النساء الكويتيات عينة البحث بشأن بنود الاقتناع بالمشاركة السياسية للمرأة، تبين من الدراسة أن متوسط درجة هذا الاقتناع هو (٥,٨٦)، فإذا علمنا أن الدرجة الكلية لهذه البنود تتراوح ما بين (+٢٠) إلى (−٢) ندرك أن عينة البحث قد عبرت عن اقتناع ضعيف، فلنتصور أن الاقتناع الإجمالي عبارة عن خط مستقيم قطباه أشد الاقتناع وأشد عدم الاقتناع، وأن درجة أشد الاقتناع هي (+٢٠)، بينما درجة أشد عدم الاقتناع هي (− ٢٠)، هنا يكون متوسط درجة العينة على هذا المتصل هو (٥,٨٦). وتختلف هذه القيمة بحسب خصائص المفحوصات على النحو المبين بالجدول الآتي:

جدول رقم ٩
متوسطات درجات مجموعات العينة
من حيث الاقتناع بالمشاركة السياسية للمرأة

مجموعات العينة	ن	الاقتناع بالمشاركة السياسية		مؤشرات إحصائية
		م	ع	
السن: أقل من ٣٠ سنة	١٦٤	٤,٧	٩,٦	T = 1.85
٣٠ سنة فأكثر	٢٤٣	٦,٧	١١,٢	
التعليم: أقل من الجامعي	٢٢٧	٤	٩,٣	**
جامعي فأعلى	١٨٠	٨,٣	١١,١	T = 4.2
العمل: تعمل	٢٦٢	٥,٦	١٠,٣	T = .8
لا تعمل	١٤٥	٦,٤	١١,٣	
الحالة الاجتماعية (حالياً): متزوجة	٢٦٩	٧	١٠,٥	**
غير متزوجة	١٣٨	٣,٦	١٠,٥	T = 3.1
الدخل: أقل من ١٠٠٠ دك	٢٣٤	٥,٨	٩,٥	T = .124
١٠٠٠ دك فأكثر	١٧٣	٥,٩	١٠,١	

تابع جدول رقم ٩
متوسطات درجات مجموعات العينة
من حيث الاقتناع بالمشاركة السياسية للمرأة

مجموعات العينة	ن	الاقتناع بالمشاركة السياسية		مؤشرات إحصائية
		م	ع	
محافظة الإقامة: العاصمة	٧٠	٤,٨	١٠,٥	
حولي	٧٠	٩,٧	١٠,٢	
الفروانية	٦٨	١,٨	١٠,١	**
الأحمدي	٦٨	٨,١	١٠	F = 4.8
الجهراء	٦٧	٥,٣	١١	
مبارك الكبير	٦٤	٥,٣	١٠,٦	

لابد من توضيح أن الفروق بين مجموعة النساء الأكبر سناً، ومجموعة النساء الأصغر سناً في درجة الاقتناع بالمشاركة تقترب من الدلالة (حيث جاءت قيمة= ١,٨، بمعنوية = ٠,٠٥٧). فالنساء الأكبر سناً هن الأكثر اقتناعاً (م=٦,٧) مقارنة بالنساء الأصغر سناً (م=٤,٧)، وفيما يخص متغير الدخل ومتغير العمل، فإنهما لا يؤثران تأثيراً جوهرياً في إحداث فروق دالة بين النساء من حيث الاقتناع بالمشاركة السياسية ($P > .05$) أما متغيرات التعليم والحالة الاجتماعية ومحافظة الإقامة، فإنها ذات تأثير جوهري في الدرجة المعبرة عن هذا الاقتناع ($P < .05$)، وكما هو واضح بالجدول، فإن الاقتناع يزداد بدلالة إحصائية بين النساء الأعلى تعليماً، المتزوجات المقيمات بمحافظتي حولي والأحمدي، وذلك مقارنة بالنساء الأقل تعليماً، غير المتزوجات، المقيمات بمحافظات العاصمة والفروانية والجهراء ومبارك الكبير. لكن بحث دلالة كل هذه المتغيرات في الاقتناع بالمشاركة السياسية باستخدام تحليل التباين ثنائي الاتجاه قد أسفر عن نتائج أكثر توضيحاً، خاصة فيما يتعلق بالدخل كأحد المتغيرات المؤثرة في اقتناع النساء بالمشاركة السياسية. وبوجه عام جاءت نتائج تحليل التباين ثنائي الاتجاه على النحو المبين بالجدول الآتي: –

جدول رقم ١٠
أثر التفاعل الثنائي بين خصائص عينة البحث في المتوسط الدال على المعرفة السياسية

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	حجم التغيير
السن × التعليم	١	٣٦٥,٥	٣٦٥,٥	٣,٤	٠,٠٠٨
السن × العمل	١	١٩٣,١	١٩٣,١	١,٧	٠,٠٠٤
السن × الحالة الاجتماعية	١	١٣,٣	١٣,٣	٠,١٢	صفر
السن × الدخل	١	٥١٤,٧	٥١٤,٧	٤,٦*	٠,٠١١
السن × الإقامة	٥	١٣٢٧,٤	٢٦٥,٥	٢,٥*	٠,٠٣١
التعليم × العمل	١	٢٤٣,٩	٢٤٣,٩	٢,٢	٠,٠٠٦
التعليم × الحالة الاجتماعية	١	٢٣٥,٨	٢٣٥,٨	٢,٢	٠,٠٠٥
التعليم × الدخل	١	١٢٧١,٧	١٢٧١,٧	١٢**	٠,٠٣
التعليم × الإقامة	٥	١٠٣٥,١	٢٠٧	٢	٠,٠٣
العمل × الحالة الاجتماعية	١	٢٧٤,٥	٢٧٤,٥	٢,٥	٠,٠٠٦
العمل × الدخل	١	٦٥,٢	٦٥,٢	٠,٦	٠,٠٠١
العمل × الإقامة	٥	٩٩٩,١	١٩٩,٨	١,٨٥	٠,٠٢٣
الحالة الاجتماعية × الدخل	١	٩٢٥,٧	٩٢٥,٧	٨,٤**	٠,٠٢١
الحالة الاجتماعية × الإقامة	٥	٨٦٩,٧	١٧٤	١,٧	٠,٠٢
الدخل × الإقامة	٥	٢٥٤٤,٢	٥٠٩	٤,٩**	٠,٠٦

يتضح من الجدول أن التفاعلات ذات الدلالة لمسألة الاقتناع بالمشاركة السياسية للمرأة هي التفاعل بين: –

- السن والدخل.
- السن ومحافظة الإقامة.
- التعليم والدخل.
- الحالة الاجتماعية والدخل.
- الدخل ومحافظة الإقامة.

أما بقية التفاعلات الثنائية (عشرة تفاعلات) فإنها غير ذات دلالة. وفيما يتعلق بالتفاعل بين السن والدخل، تبين أن متوسطات درجات مجموعات العينة المعبرة عن الاقتناع بالمشاركة السياسية للمرأة جاءت على النحو المبين بالجدول الآتي: –

جدول رقم ١١
متوسطات درجات مجموعات العينة بشأن الاقتناع بالمشاركة السياسية للمرأة بحسب متغير السن ومتغير الدخل

السن	الدخل	
	أقل من ١٠٠٠ د.ك	١٠٠٠ د.ك فأكثر
أقل من ٣٠ سنة	٥,٧٦	٢,٩٢
٣٠ سنة فأكثر	٥,٨٣	٧,٧

وكما هو واضح، فإن أقل مجموعات العينة تعبيراً عن الاقتناع بالمشاركة السياسية للمرأة هي المجموعة صغيرة السن مرتفعة الدخل (م=٢,٩٢)، أما أكثر مجموعات العينة تعبيراً عن الاقتناع بالمشاركة فهي مجموعة النساء الأكبر سناً مرتفعة الدخل. أما بخصوص التفاعل بين السن ومحافظة الإقامة، فإن متوسطات الدرجات المعبرة عن الاقتناع بالمشاركة السياسية للمرأة جاءت على النحو المبين بالجدول الآتي: –

جدول رقم ١٢
متوسطات درجات مجموعات العينة بشأن الاقتناع بالمشاركة السياسية للمرأة بحسب السن ومحافظة الإقامة

محافظة الإقامة	السن	
	أقل من ٣٠ سنة	٣٠ سنة فأكثر
العاصمة	٢,٣	٦,٣
حولي	٢,١	١١,٦
الفروانية	٠,٣٣	٢,٨٥
الأحمدي	٨,٨	٧,٤
الجهراء	٥,٠٣	٥,٦
مبارك الكبير	٦,٨	٣,٧

فالنساء الأكبر سناً المقيمات بمحافظة حولي يتصدرن الترتيب الأول من حيث الاقتناع بالمشاركة السياسية للمرأة (م=١١,٦) بينما يأتي في الترتيب الأخير مجموعة النساء الأصغر سناً المقيمات بمحافظة الفروانية، حيث يقل المتوسط عن الواحد الصحيح (م=٠,٣٣)، وإن كنا نلاحظ أن النساء الأصغر سناً من أهالي محافظة الأحمدي قد عبرن عن اقتناع مرتفع نسبياً (م=٨,٨) وكذلك النساء الأصغر سناً من أهالي محافظة مبارك الكبير (م=٦,٨). أما فيما يتعلق بالتفاعل بين التعليم والدخل، فإن متوسطات الدرجات المعبرة عن الاقتناع بالمشاركة السياسية للمرأة، جاءت على النحو المبين بالجدول الآتي: –

جدول رقم ١٣
متوسطات درجات مجموعات العينة بشأن الاقتناع بالمشاركة السياسية للمرأة بحسب متغير التعليم ومتغير الدخل

التعليم	الدخل	
	أقل من ١٠٠٠ د.ك	١٠٠٠ د.ك فأكثر
أقل من الجامعي	٥,٣١	١,٥١
جامعي	٦,٦	١٠,٠٢

يتضح من الجدول أن النساء الأقل تعليماً ذوات الدخل المرتفع هن أقل مجموعات العينة تعبيراً عن الاقتناع بالمشاركة السياسية للمرأة (م=١,٥١)، أما النساء الأعلى تعليماً ذوات الدخل المرتفع فهن أكثر مجموعات العينة تعبيراً عن ذلك (م=١٠,٠٢)، وتشير قيم متوسطات مجموعات العينة الموضحة بالجدول إلى أن الدخل بالتفاعل مع التعليم له تأثير جوهري في اقتناع المرأة الكويتية بمسألة المشاركة السياسية، فإذا قل التعليم وزاد الدخل، يقل الاقتناع بهذه المسألة. كما أن الدخل يتفاعل أيضاً مع الحالة الاجتماعية للمرأة بما يؤثر في اقتناعها بالمشاركة السياسية.

جدول رقم ١٤
متوسطات درجات مجموعات العينة بشأن الاقتناع بالمشاركة السياسية بحسب متغير الحالة الاجتماعية ومتغير الدخل

الحالة الاجتماعية	الدخل	
	أقل من ١٠٠٠ د.ك	١٠٠٠ د.ك فأكثر
متزوجة	٦,٠٧	٨,٢
غير متزوجة	٥,٣	١

فالنساء المتزوجات ذوات الدخل المرتفع هن أكثر مجموعات العينة اقتناعاً بالمشاركة السياسية للمرأة، أما النساء غير المتزوجات ذوات الدخل المرتفع، فإنهن أقل مجموعات العينة تعبيراً عن ذلك، وقد يكون السبب أن غير المتزوجات يكن غالباً صغيرات ومن ثمّ يقل إدراكهن لأهمية المشاركة السياسية، ويركزن على جوانب أخرى كالتعليم مثلاً، أو تكوين أسرة. أخيراً، فإنه – وكما سبقت الإشارة – فإن التفاعل بين الدخل ومحافظة الإقامة له تأثير دال في الاقتناع بالمشاركة السياسية للمرأة، وبتقصي متوسطات الدرجات المعبرة عن ذلك خلصت الدراسة إلى النتيجة المجملة بالجدول الآتي: –

جدول رقم ١٥
متوسطات درجات مجموعات العينة بشأن الاقتناع بالمشاركة السياسية للمرأة بحسب الدخل ومحافظة الإقامة

محافظة الإقامة	الدخل	
	أقل من ١٠٠٠ د.ك	١٠٠٠ د.ك فأكثر
العاصمة	٤,٣	٥,٣
حولي	٥,٨٦	١٤,٣
الفروانية	١,٢	٣,٣
الأحمدي	١٠,٢	٥,٨٧
الجهراء	٦,٥	٣,٨٢
مبارك الكبير	١,١	٨,٣

يوضح الجدول أن النساء الأعلى دخلاً ويقمن بمحافظة حولي هن أكثر مجموعات العينة تعبيراً عن الاقتناع بالمشاركة السياسية للمرأة (م=١٤,٣)، يلي ذلك مجموعة النساء الأقل دخلاً اللاتي يقمن بمحافظة الأحمدي (م=١٠,٢)، وكذلك

النساء ذوات الدخل المرتفع اللاتي يقمن بمحافظة مبارك الكبير (م=٨,٣)، وتنخفض قيمة المتوسط الدال على الاقتناع بالمشاركة السياسية لدى النساء ذوات الدخل الأقل اللائي يقمن بمحافظة الفروانية (م=١,٢).

يتضح مما سبق أن خصائص المفحوصات من حيث السن والدخل والتعليم والحالة الاجتماعية ومكان الإقامة تؤثر في مدى اقتناعهن بالمشاركة السياسية للمرأة، ويختلف هذا التأثير من متغير إلى آخر. المسألة الأخيرة في تلك الجزئية هي حجم التغير "Size of effect" في مدى الاقتناع بالمشاركة السياسية نتيجة التفاعل الثنائي بين خصائص النساء عينة البحث، فإذا رجعنا إلى الجدول رقم(١٠) الذي يتضمن التفاعلات الثنائية نتبين أن حجم التغير الناتج عن تلك التفاعلات يتراوح ما بين (صفر ٪) إلى (٦٪). فالتفاعل بين السن والحالة الاجتماعية مثلاً لم يكن له أثر في حجم التغير في الظاهرة محل الدراسة (الاقتناع بالمشاركة السياسية للمرأة)، أما التفاعل بين الدخل ومحافظة الإقامة فقد أحدث تغيراً قيمته (٦٪)، ويتفاعل عامل الدخل مع عوامل أخرى بما يؤثر في مدى اقتناع المرأة الكويتية بمسألة المشاركة السياسية.

ثالثاً – استعداد المرأة الكويتية لممارسة العمل السياسي:

إن امتلاك المعرفة الضرورية بالقضايا السياسية، وكذلك الاقتناع بأهمية المشاركة السياسية للمرأة تتوقف على الاستعداد العملي لممارسة الحقوق السياسية، فالمرأة قد تمتلك المعرفة السياسية، وقد تكون مقتنعة بضرورة مشاركتها في العمل السياسي، لكن الأهم من ذلك أن يكون لديها الاستعداد لممارسة العمل السياسي، فإلى أي حد يمكن القول بأن المرأة الكويتية لديها مثل هذا الاستعداد؟ الدراسة الحالية حاولت أن تتوصل إلى إجابة على هذا التساؤل، ولذا تقصت مدى استعداد النساء عينة البحث لممارسة جوانب المشاركة السياسية الآتية: –

- الترشيح للانتخابات إذا تم إقرار الحقوق السياسية للمرأة.

- الحرص على التصويت لصالح المرأة إذا تم إقرار حقوقها السياسية.
- التصويت لصالح المرأة المرشحة إذا تساوت الكفاءة بينها وبين المرشح المنافس.
- المشاركة في الحملات الانتخابية للنساء المرشحات.
- المشاركة في توعية النساء بحقوقهن السياسية.
- المشاركة في الجهود التي تبذل لإزالة العراقيل التي تحول دون إقرار الحقوق السياسية للمرأة.
- تشجيع العناصر النسائية النشطة كي ترشح نفسها في الانتخابات إذا تم إقرار الحقوق السياسية للمرأة.
- المشاركة في جهود حث النساء على التصويت في الانتخابات.
- الاهتمام بالأمور السياسية في المجتمع.
- متابعة الواقع السياسي للمرأة في المجتمعات الأخرى.

التساؤل هو: ما مدى "استعداد" المرأة الكويتية للقيام بهذه الأمور؟. لقد تم تنظيم استجابات المفحوصات على البنود المذكورة بحيث توضح ما إذا كان هذا الاستعداد إيجابياً أو سلبياً أو غير محدد، والاستعداد الإيجابي يعني الموافقة على المشاركة العملية، أما الاستعداد السلبي فيعني رفض مثل هذه المشاركة، بينما الاستعداد غير المحدد يعني عدم الإفادة من رأي محدد بشأن قبول المشاركة أو رفضها. والجدول (١٦) يوضح آراء النساء عينة الدراسة بشأن الاستعداد لممارسة العمل السياسي.

جدول رقم ١٦
استعداد النساء عينة البحث للمشاركة في العمل السياسي

جوانب المشاركة السياسية	الاستعداد					
	إيجابي		محايد		سلبي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الاستعداد للترشح للانتخابات إذا تم إقرار الحقوق السياسية للمرأة	٩٧	٢٣,٨	٧٨	١٩,٢	٢٣٢	٥٧
الحرص على التصويت لصالح المرأة إذا تم إقرار حقوقها السياسية	٢٢٧	٥٥,٨	٧٩	١٩,٤	١٠١	٢٤,٨
التصويت لصالح المرأة المرشحة إذا تساوت كفاءتها مع كفاءة المرشح الرجل	١٤٦	٣٥,٨	١٢٤	٣٠,٥	١٣٧	٣٣,٧
الاستعداد للمشاركة في الحملات الانتخابية للنساء المرشحات	٢٢٦	٥٥,٨	٦٤	١٥,٧	١١٧	٢٨,٨
الاستعداد للمشاركة في توعية النساء بحقوقهن السياسية	١١٥	٢٨,٣	٥٨	١٤,٢	٢٣٤	٥٧,٥
الاستعداد للمشاركة في الجهود التي تبذل لإزالة العراقيل التي تحول دون إقرار الحقوق السياسية للمرأة	٢٠٧	٥٠,٩	٧٧	١٩	١٢٣	٣٠,١
الاستعداد لتشجيع العناصر النسائية النشطة كي ترشح نفسها في الانتخابات	٢١١	٥١,٨	٧٣	١٨	١٢٣	٣٠,٢
الاستعداد للمشاركة في حث النساء على ممارسة حقهن في التصويت (إذا تم إقراره)	٢٣٧	٥٨,٢	٧٠	١٧,٢	١٠٠	٢٤,٦

تابع جدول رقم ١٦
استعداد النساء عينة البحث للمشاركة في العمل السياسي

جوانب المشاركة السياسية	الاستعداد					
	إيجابي		محايد		سلبي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الاستعداد للاهتمام بالجوانب السياسية بوجه عام في المجتمع الكويتي	٢٩٢	٧١,٧	٤٩	١٢	٦٦	١٦,٣
الاستعداد لمتابعة الواقع السياسي للمرأة في المجتمعات الأخرى	٨٢	٢٠	٦١	١٥	٢٦٤	٦٥

لمزيد من التوضيح، فإنه من حيث مجمل تكرارات الاستعداد الإيجابي، فإن هذا المجمل يبلغ (١٨٤٠) تكراراً (وذلك على جميع البنود الموضحة بالجدول)، أي أن المتوسط هو (١٨٤)، وهذا يعادل تماماً (٤٥,٢٪) من العينة؛ أي أن هذه النسبة من عينة الدراسة عبرت عن استعداد إيجابي للمشاركة السياسية. في مقابل ذلك، فإن مجمل التكرارات السلبية يبلغ (١٤٩٧) بمتوسط تقريبي يعادل (١٥٠)، أي ما يوازي (٣٦,٩٪) من عينة الدراسة، فهذه النسبة عبرت عن استعداد سلبي. أما عدم التحديد، فإن مجمل التكرارات الدالة عليه هو (٧٣٣)، بمتوسط قدره (٧٣)؛ أي ما يعادل (١٧,٩٪) من عينة الدراسة. وعلى وجه الدقة، فإن تكرارات استجابات العينة تتوزع كالآتي:

٤٥,٢٪ تعبر عن استعداد إيجابي.

٣٦,٩٪ تعبر عن عدم الاستعداد.

١٧,٩٪لم تفد برأي محدد.

وذلك على مستوى البنود العشرة التي تقيس الاستعداد لممارسة العمل السياسي والموضحة بالجدول. على مستوى كل بند على حدة يلاحظ الانخفاض الشديد لنسبة النساء اللاتي عبرن عن استعداد إيجابي فيما يتعلق بالقضايا الآتية: –

- الترشيح للانتخابات (٢٣,٨٪).
- توعية النساء بحقوقهن السياسية (٢٨,٣٪).
- متابعة الواقع السياسي للمرأة في المجتمعات الأخرى (٢٠٪).

وهناك قضايا عبرت النساء الكويتيات عن استعداد إيجابي بشأنها بنسبة مرتفعة بعض الشيء: –

- الاستعداد للاهتمام بالجوانب السياسية العامة بالمجتمع الكويتي (٧١,٧٪).
- الاستعداد للمشاركة في حث النساء على ممارسة حقوقهن السياسية (٥٨,٢٪).
- الحرص على التصويت لصالح المرأة (٥٥,٨٪).
- الاستعداد للمشاركة في الحملات الانتخابية للنساء المرشحات (٥٥,٥٪).
- الاستعداد للمشاركة في الجهود التي تبذل لإزالة العراقيل التي تحول دون مشاركة المرأة (٥٠,٩٪).
- الاستعداد لتشجيع العناصر النسائية النشطة لأن ترشح نفسها في الانتخابات (٥١,٨٪). هذه مؤشرات ذات أهمية دون شك، لكن إذا نظرنا إلى تكرارات الاستعداد السلبي (الرافض)، سنجد أنها تتراوح ما بين (١٦,٣٪) إلى (٦٥٪)، وإن كان أخطر دلالتها تلك المتعلقة باستعداد المرأة لأن ترشح نفسها في الانتخابات البرلمانية، إذ إن (٥٧٪) من العينة عبرن عن رفضهن لذلك.

- من حيث متوسط مجمل القيم الكمية المعبرة عن استعداد النساء عينة البحث للمشاركة السياسية، تبين أن هذا المتوسط قيمته (٣,٨) فقط وهذه القيمة تجاوزت الإطار السلبي، لكنها تبقى منخفضة، وتختلف بحسب خصائص المفحوصات على النحو المبين بالجدول الآتي: –

جدول رقم ١٧

متوسطات درجات مجموعات العينة

من حيث الاستعداد لممارسة العمل السياسي

مجموعات العينة		ن	الاقتناع بالمشاركة السياسية		مؤشرات إحصائية
			م	ع	
السن:	أقل من ٣٠ سنة	١٦٤	٢,٢	١٠,٢	T =
	٣٠ سنة فأكثر	٢٤٣	٤,٨	١١,٨	2.4
التعليم:	أقل من الجامعي	٢٢٧	١,٣	١٠,٦	T =
	جامعي فأعلى	١٨٠	٦,٩	١١,١	5.2**
العمل:	تعمل	٢٦٢	٣,٣	١١,٢	T =
	لا تعمل	١٤٥	٤,٥	١١,٢	1.05
الحالة الاجتماعية (حالياً):	متزوجة	٢٦٩	٥,٣	١١	T =
	غير متزوجة	١٣٨	٠,٨١١	١١,١	3.9**
الدخل:	أقل من ١٠٠٠ د.ك	٢٣٤	٣,٩٤	١٠,١	T =
	١٠٠٠ د.ك فأكثر	١٧٣	٣,٥١	١٢,١	0.383
محافظة الإقامة:	العاصمة	٧٠	٢,٦	١١,٦	
	حولي	٧٠	٧,٢	١٠,٦	
	الفروانية	٦٨	١,٣	١٠,٨	F =
	الأحمدي	٦٨	٥,٥	١٠	2.6*
	الجهراء	٦٧	٢,٨	١٢,٣	
	مبارك الكبير	٦٤	٣	١١,٢	

خلاصة هذا الجدول أن الاستعداد لممارسة العمل السياسي يزداد لدى النساء الأعلى تعليماً، المتزوجات مقارنة بالنساء الأقل تعليماً وغير المتزوجات، كما يزداد هذا الاستعداد لدى النساء المقيمات بمحافظتي حولي والأحمدي مقارنة بالنساء من بقية المحافظات. بمعنى أوضح، فإن الخصائص ذات الدلالة للاستعداد للعمل السياسي هي التعليم والحالة الاجتماعية ومحافظة الإقامة، إذ إن قيمة المعامل الإحصائي (T) لها دلالة عالية ($P < .05$) أما متغيرات السن والعمل والدخل، فإنها غير ذات دلالة للقيمة المعبرة عن استعداد النساء لممارسة العمل السياسي ($P > .05$). لكن بحث التفاعل الثنائي بين المتغيرات (خصائص المفحوصات) قد أسفر عن نتيجة تلقي الأضواء الكاشفة على تأثيرها في الاستعداد لممارسة العمل السياسي، وذلك على النحو المبين بالجدول الآتي: –

جدول رقم ١٨
أثر التفاعل الثنائي بين خصائص عينة البحث
في المتوسط الدال على الاستعداد لممارسة العمل السياسي

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	حجم التغيير
السن × التعليم	١	٣٩٢,٨	٣٩٢,٨	٣,٤	٠,٠٠٨
السن × العمل	١	٢٧٩,٨	٢٧٩,٨	٢,٣	٠,٠٠٦
السن × الحالة الاجتماعية	١	٤,١	٤,١	٠,٠٣٤	صفر
السن × الدخل	١	٤٠٠	٤٠٠	٣,٢	٠,٠٠٨
السن × الإقامة	٥	٨٣٦	١٦٧	١,٤	٠,٠٢
التعليم × العمل	١	٢٤١	٢٤١	٢,٠٤	٠,٠٠٥
التعليم × الحالة الاجتماعية	١	١٠٥,٨	١٠٥,٨	٠,٩٣	٠,٠٠٢
التعليم × الدخل	١	١٢٣٢,٦	١٢٣٢,٦	١٠,٧**	٠,٠٣

تابع جدول رقم ١٨
أثر التفاعل الثنائي بين خصائص عينة البحث
في المتوسط الدال على الاستعداد لممارسة العمل السياسي

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	حجم التغيير
التعليم × الإقامة	٥	١٢٦٤,٨	٢٥٣	٢,٢	٠,٠٣
العمل × الحالة الاجتماعية	١	٦٢,٣	٦٢,٣	٠,٥٢	٠,٠٠١
العمل × الدخل	١	٦٥,٦	٦٥,٦	٠,٥٢	٠,٠٠١
العمل × الإقامة	٥	١١٤٧,١	٢٢٩,٤	١,٩	٠,٠٢
الحالة الاجتماعية × الدخل	١	٩٥٢	٩٥٢	٨**	
الحالة الاجتماعية × الإقامة	٥	٥٦٢,٨	١١٢,٦	٠,٩٣	٠,٠١٢
الدخل × الإقامة	٥	٣٢٦٣,١	٦٥٢,٦	٥,٦**	٠,٠٧

يلاحظ من الجدول أن حجم التغير في القيمة المعبرة عن الاستعداد لممارسة العمل السياسي يتراوح ما بين (صفر٪) إلى (٧٪)، وذلك كنتيجة للتفاعلات الثنائية بين خصائص المفحوصات الموضحة بالجدول. على سبيل المثال، فإن ٨ في الألف من التباين في القيمة المعبرة عن الاستعداد لممارسة العمل السياسي ترجع إلى اختلاف المفحوصات من حيث السن والتعليم معاً، وتصل هذه القيمة إلى (٢٪) فيما يتعلق بالتفاعل بين السن والإقامة، (٣٪) فيما يتعلق بالتفاعل بين التعليم والدخل، أما أكبر نسبة من حجم التغير، فإنها (٧٪) وهي ناتجة عن التفاعل بين الدخل والإقامة. وتشير قيم (F) إلى أن التفاعلات ذات الدلالة هي التفاعل بين:

- التعليم والدخل.
- الحالة الاجتماعية والدخل.

- الإقامة والدخل.

أما بقية التفاعلات الثنائية الموضحة بالجدول فإنها تفاعلات غير دالة إحصائياً. وفيما يتعلق بالتفاعل بين التعليم والدخل، فقد تبين أن المتوسطات الدالة على استعداد مجموعات العينة لممارسة العمل السياسي جاءت على النحو المبين بالجدول الآتي: -

جدول رقم ١٩
متوسطات درجات مجموعات العينة بشأن الاستعداد لممارسة العمل السياسي بحسب التعليم والدخل

التعليم	الدخل	
	أقل من ١٠٠٠ د.ك	١٠٠٠ د.ك فأكثر
أقل من الجامعي	٢,٩	- ١,٦
جامعي	٥,٦	٨,٢

إن المجموعة الوحيدة التي جاء استعدادها سالباً (وليس ضعيفاً فقط) هي مجموعة النساء ذوات الدخل المرتفع والتعليم الأقل (م= - ١,٦) أما أكثر مجموعات العينة تعبيراً عن الاستعداد لممارسة العمل السياسي، فإنها مجموعة النساء ذوات التعليم العالي والدخل المرتفع (م=٨,٢)، أما الجامعيات ذوات الدخل المنخفض، فإن استعدادهن لممارسة العمل السياسي جاء بمتوسط قدره (٥,٦)، كما أن النساء ذوات الدخل الأقل والتعليم الأقل من الجامعي فقد بلغت قيمة استعدادهن (٢,٩) وهي قيمة منخفضة. أما فيما يتعلق بالتفاعل بين محافظة الإقامة والدخل، فقد جاءت متوسطات مجموعات العينة على النحو المبين بالجدول الآتي: -

جدول رقم ٢٠
متوسطات درجات مجموعات العينة بشأن الاستعداد لممارسة العمل السياسي بحسب الدخل ومحافظة الإقامة

محافظة الإقامة	الدخل	
	١٠٠٠ د.ك فأكثر	١٠٠٠ د.ك فأكثر
العاصمة	١,٩٧	٣,٥
حولي	٢,٨٤	١٢,٤
الفروانية	١,٢٣	١,٤٢
الأحمدي	٦,٩٤	٣,٩٤
الجهراء	٥,٢	٠,٣٨ –
مبارك الكبير	٦,٥	١,٧ –

وكما هو واضح من الجدول، فإن هناك مجموعتين جاء استعدادهما سالباً، وهما مجموعة محافظة الجهراء ذوات الدخل المرتفع، وكذلك مجموعة محافظة مبارك الكبير (م= – ٣٨، م= ١,٧ على التوالي)، أما بقية المجموعات فإن استجاباتها عكست استعداداً إيجابياً لممارسة العمل السياسي، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، وتتراوح قيم المتوسطات ما بين (١,٢٣) إلى (١٢,٤)، وتأتي مجموعة محافظة حولي ذوات الدخل المرتفع باعتبارها في الترتيب الأول من حيث الاستعداد لممارسة العمل السياسي (م=١٢,٤)، أخيراً، فإن التفاعل بين الدخل والحالة الاجتماعية هو تفاعل دال كما سبقت الإشارة، وبحسب هذين المتغيرين جاءت متوسطات مجموعات العينة على النحو المبين بالجدول الآتي: –

جدول رقم ٢١
متوسطات درجات مجموعات العينة بشأن الاستعداد لممارسة العمل السياسي بحسب الدخل والحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	الدخل	
	أقل من ١٠٠٠ د.ك	١٠٠٠ د.ك فأكثر
متزوجة	٤,٦	٦,٢
غير متزوجة	٢,٨	– ٢,٢

خلاصة هذا الجدول أن المجموعة التي عبرت عن استعداد سالب هي مجموعة النساء غير المتزوجات ذوات الدخل المرتفع (م= – ٢,٢)، أما بقية مجموعات العينة فقد عبرت عن استعداد إيجابي، ويأتي في المقدمة مجموعة النساء المتزوجات ذوات الدخل المرتفع (م=٦,٢)، تليها مجموعة النساء المتزوجات ذوات الدخل الأقل (م=٤,٦)، وأخيراً مجموعة النساء غير المتزوجات ذات الدخل الأقل (م=٢,٨).

رابعاً – مجمل مؤشرات توجهات المرأة الكويتية نحو المشاركة السياسية:

يقصد بمجمل مؤشرات المشاركة السياسية الأبعاد الثلاثة السابق توضيحها: المعرفة السياسية، الاقتناع بالمشاركة السياسية، الاستعداد لممارسة العمل السياسي، وإذا كانت الدرجة الكلية لهذه الأبعاد الثلاثة تتراوح ما بين (+٥٠) إلى (–٥٠)، فإن الاستجابات التي اختارتها المفحوصات تعكس تماماً الدرجة التي حصلن عليها فيما يتعلق بتوجههنّ بشأن المشاركة السياسية، ليس فقط من حيث الشدة "Strength" ولكن أيضاً من حيث طبيعة هذا التوجه (إيجابي، محايد، سلبي)، وبينما يشير التوجه الإيجابي إلى الفاعلية وتأييد المشاركة، فإن التوجه السلبي يعني رفض المشاركة، وعدم الإقبال عليها، أما التوجه المحايد فيعني "عدم القرار" سواء

بالإيجاب أو بالسلب. السؤال هو: ما شدة توجه المرأة الكويتية حيال المشاركة السياسية؟ وما طبيعة هذا التوجه؟

لقد تبين من المعالجة الإحصائية لاستجابات النساء عينة البحث على بنود المقياس، أن متوسط قيمة مجمل هذه الاستجابات هو (١٦) درجة بانحراف معياري (٢١,٩)، أي أن القيمة التي تدل على توجه المفحوصات بشأن المشاركة السياسية للمرأة الكويتية تعادل (٣٢٪) من مجمل القيمة الكلية في الاتجاه الموجب، هذه النسبة التي تعادل (١٦) درجة كما سبقت الإشارة يمكن تمثيلها على متصل موجب (٥٠)، سالب (٥٠) على النحو الآتي: –

وإذا كان متوسط درجة توجه النساء عينة البحث يبلغ (١٦) درجة كما سبقت الإشارة، فإن هذا المتوسط يختلف باختلاف خصائص هؤلاء النساء من حيث السن والتعليم والعمل والحالة الاجتماعية والدخل ومحافظة الإقامة على النحو المبين بالجدول الآتي: –

جدول رقم ٢٢
متوسطات درجات مجموعات العينة
في مجمل المشاركة السياسية

مجموعات العينة	ن	درجة المشاركة		مؤشرات إحصائية
		م	ع	
السن: أقل من ٣٠ سنة	١٦٤	١٢,٢	١٩,٥	T = 2.8**
٣٠ سنة فأكثر	٢٤٣	١٨,٤	٢٣,٢	
التعليم: أقل من الجامعي	٢٢٧	١١,٨	٢٠	T = 5**
جامعي فأعلى	١٨٠	٢١,٨	٢٣	
العمل: تعمل	٢٦٢	١٤,٩	٢١,٥	T = 1.2
لا تعمل	١٤٥	١٧,٦	٢٢,٧	
الحالة **الاجتماعية (حالياً)**: متزوجة	٢٦٩	١٨,٦	٢١,٦	T = 3.5**
غير متزوجة	١٣٨	١٠,٦	٢١,٨	
الدخل: أقل من ١٠٠٠ دك	٢٣٤	١٥,٧	١٩,٢	T = 0.136
١٠٠٠ دك فأكثر	١٧٣	١٦,١	٢٥,٢	
محافظة الإقامة: العاصمة	٧٠	١٣,٥	٢٢,٦	F = 3.9**
حولي	٧٠	٢٣,٦	٢١,١	
الفروانية	٦٨	٩,٢	٢٠,٨	
الأحمدي	٦٨	٢٠,١	١٩,٨	
الجهراء	٦٧	١٤,٢	٢٣,٣	
مبارك الكبير	٦٤	١٤,٥	٢١,٨	

مرة أخرى، فإن المتوسط المرتفع يدل على توجه أكثر إيجابية نحو المشاركة السياسية والعكس صحيح. ومن الجدول، يتضح أن متغيرات السن، التعليم، الحالة الاجتماعية، محافظة الإقامة قد أحدثت اختلافات جوهرية في القيمة الدالة على التوجه نحو المشاركة السياسية ($P < .05$) حيث نتبين أن المتوسطات المرتفعة قد حصل عليها النساء الأكبر سناً، الأعلى تعليماً، المتزوجات مقارنة بالنساء الأصغر سناً، الأقل تعليماً، غير المتزوجات، كما يرتفع المتوسط الدال على التوجه الإيجابي نحو المشاركة

السياسية للمرأة بحسب آراء مجموعة محافظة حولي، ومحافظة الأحمدي مقارنة بمجموعات بقية المحافظات.

وعند بحث أثر الاختلافات في متغيرين معاً (التفاعل الثنائي) في القيمة الدالة على مجمل التوجه نحو المشاركة السياسية للمرأة لدى عينة البحث، خلصت الدراسة إلى النتيجة المجملة بالجدول الآتي: –

جدول رقم ٢٣
أثر التفاعل الثنائي بين خصائص عينة البحث
في المتوسط الدال على التوجه نحو المشاركة السياسية

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	حجم التغيير
السن × التعليم	١	١١٨٣,٥	١١٨٣,٥	٢,٦	٠,٠٠٦
السن × العمل	١	١٠٣٢,٢	١٠٣٢,٢	٢,٢	٠,٠٠٥
السن × الحالة الاجتماعية	١	٣٨	٣٨	٠,٠٨٢	صفر
السن × الدخل	١	١٨٣١,٥	١٨٣١,٥	٣,٩*	٠,٠١
السن × الإقامة	٥	٤٧٣١,٩	٩٤٦,٤	٢,١	٠,٠٣
التعليم × العمل	١	١١٠٩	١١٠٩	٢,٤	٠,٠٠٦
التعليم × الحالة الاجتماعية	١	٧٥٢,٧	٧٥٢,٧	٠,١٩٢	٠,٠٠٤
التعليم × الدخل	١	٥٦٠٥,٨	٥٦٠٥,٨	١٢,٦**	٠,٠٣
التعليم × الإقامة	٥	٤٨٠٥,١	٩٦١	٢,٢	٠,٠٣
العمل × الحالة الاجتماعية	١	٦٠٥	٦٠٥	١,٣	٠,٠٠٣
العمل × الدخل	١	٢٧٧,٢	٢٧٧,٢	٠,٦	٠,٠٠١
العمل × الإقامة	٥	٣٩١٣	٧٨٢,٦	١,٧	٠,٠٢
الحالة الاجتماعية × الدخل	١	٤٢٨٥	٤٢٨٥	٩,٣**	٠,٠٢
الحالة الاجتماعية × الإقامة	٥	٢٨٤٨,٤	٥٧٠	١,٣	٠,٠٢
الدخل × الإقامة	٥	١٣٠٢٩,٤	٢٦٠٦	٥,٨**	٠,٠٧

ويتضح من الجدول أن من بين إجمالي خمسة عشر تفاعلاً ثنائياً (يوضحها الجدول) هناك أربعة تفاعلات فقط ذات دلالة جوهرية، وهذه التفاعلات هي: –

- التفاعل بين السن والدخل.
- التفاعل بين التعليم والدخل.
- التفاعل بين الحالة الاجتماعية والدخل.
- التفاعل بين محافظة الإقامة والدخل.

وفيما يلي توضيح موجز لأثر هذه التفاعلات في متوسط القيمة الدالة على توجه النساء عينة البحث بشأن المشاركة السياسية للمرأة.

فيما يخص التفاعل بين السن والدخل، فإن الجدول يوضح أن حجم التغير الناتج عن هذا التفاعل يبلغ (١٪)، أي أن ١٪ من التغير في المتوسط الدال على توجه المفحوصات نحو المشاركة السياسية يعود إلى اختلافهن من حيث السن والدخل، وقد جاءت متوسطات درجات مجموعات العينة بحسب هذين المتغيرين على النحو المبين بالجدول الآتي: –

جدول رقم ٢٤
متوسطات درجات مجموعات العينة في مجمل المشاركة السياسية بحسب متغير السن ومتغير الدخل

السن	الدخل	
	أقل من ١٠٠٠ د.ك	١٠٠٠ د.ك فأكثر
أقل من ٣٠ سنة	١٤,٣	٨,٨
٣٠ سنة فأكثر	١٦,٨٨	٢٠,٢

ويتضح من الجدول أن أعلى متوسط دال على التوجه بشأن المشاركة السياسية للمرأة هو (٢٠,٢) وقد حققته مجموعة النساء ذوات الدخل المرتفع الأكبر سناً، بينما تأتي مجموعة النساء ذوات الدخل المرتفع الأصغر سناً كأقل المجموعات تعبيراً عن التوجه الإيجابي بشأن المشاركة السياسية للمرأة (م=٨,٨).

التفاعل الآخر ذو الدلالة هو التفاعل بين التعليم والدخل، وبحسب هذين المتغيرين جاءت متوسطات مجموعات العينة بشأن المشاركة السياسية للمرأة على النحو المبين بالجدول الآتي: –

جدول رقم ٢٥
متوسطات درجات مجموعات العينة في مجمل المشاركة السياسية بحسب متغير التعليم ومتغير الدخل

التعليم	الدخل	
	أقل من ١٠٠٠ د.ك	١٠٠٠ د.ك فأكثر
أقل من الجامعي	١٤,٢	٦
جامعي	١٨,٣	٢٥,٣

وكما هو واضح بالجدول، فإن النساء الجامعيات ذوات الدخل المرتفع هن أكثر مجموعات العينة تعبيراً عن التوجه الإيجابي بشأن المشاركة السياسية للمرأة (م=٢٥,٣)، تليها مجموعة النساء الجامعيات ذوات الدخل المنخفض (م=١٨,٣)، بينما تأتي في آخر القائمة مجموعة النساء الأقل تعليماً والأعلى دخلاً (م=٦,٦). وقد حقق التفاعل بين الدخل والتعليم تغيراً في متوسط القيمة الدالة على التوجه نحو المشاركة السياسية قدره (٣٪). أما بخصوص التفاعل بين الحالة الاجتماعية والدخل، فقد حقق تغيراً في هذا المتوسط قدره (٢٪) وقد جاءت متوسطات درجات مجموعات العينة على النحو المبين بالجدول الآتي:

جدول رقم ٢٦
متوسطات درجات مجموعات العينة في مجمل المشاركة السياسية بحسب الحالة الاجتماعية والدخل

الحالة الاجتماعية	الدخل	
	أقل من ١٠٠٠ د.ك	١٠٠٠ د.ك فأكثر
متزوجة	١٦	٢١,٢
غير متزوجة	١٤,٣	٥

فالنساء المتزوجات ذوات الدخل المرتفع هن أكثر مجموعات العينة تعبيراً عن التوجه الإيجابي بشأن المشاركة السياسية للمرأة (م=٢١,٢) بينما أقل المجموعات تعبيراً عن ذلك هي مجموعة النساء غير المتزوجات ذوات الدخل المرتفع (م=٥)، التفاعل الأخير ذو الدلالة للمشاركة السياسية هو التفاعل بين الدخل ومحافظة الإقامة.

جدول رقم ٢٧
متوسطات درجات مجموعات العينة في مجمل المشاركة السياسية بحسب الدخل ومحافظة الإقامة

محافظة الإقامة	الدخل	
	١٠٠٠ د.ك فأكثر	١٠٠٠ د.ك فأكثر
العاصمة	١١,٧	١٥,٧
حولي	**١٤,٥**	٣٤,٤
الفروانية	٨,٤	١١,٠٤
الأحمدي	٢٣,٥	١٦,٤
الجهراء	١٧,٩٢	١٦,٤
مبارك الكبير	٢١,١	٥,٤

بحسب هذا الجدول، فإن متوسطات درجات مجموعات العينة تتراوح ما بين (٥,٤) إلى (٣٤,٣) وبينما نجد أن مجموعة محافظة حولي ذات الدخل المرتفع تتصدر الترتيب الأول، فإن مجموعة محافظة مبارك الكبير ذات الدخل المرتفع تأتي في الترتيب الأخير. ومن الواضح أن هناك بعض المحافظات يزداد لدى مجموعاتها قيمة المتوسط الدال على التوجه بشأن المشاركة السياسية بحسب الدخل المرتفع، في حين نجد العكس لدى مجموعات البعض الآخر. ففي محافظة العاصمة مثلاً نجد أن المجموعة ذات الدخل المرتفع هي الأكثر توجهاً إيجابياً نحو المشاركة السياسية للمرأة (م=١٥,٧) بينما المجموعة ذات الدخل المنخفض من المحافظة نفسها (العاصمة) يقل المتوسط الدال على توجهها بشأن هذا الموضوع (م=١١,٧)، العكس نجده في مجموعتي محافظة مبارك الكبير، فالمجموعة الأعلى دخلاً يقل متوسط درجتها بكثير عن متوسط درجة المجموعة الأقل دخلاً (الصف الأخير بالجدول). بقي أن نشير إلى أن التفاعل بين الدخل ومحافظة الإقامة قد أحدث أكبر نسبة من التغير في المتوسط الدال على توجه عينة البحث بشأن المشاركة السياسية للمرأة، حيث بلغت هذه النسبة (٧٪).

خامساً – العلاقة بين الرؤية السياسية والتوجهات بشأن المشاركة السياسية لدى المرأة الكويتية:

يقصد بالرؤية السياسية، ذلك الرأي الذي تتبناه المرأة الكويتية بشأن ممارسات البرلمان (مجلس الأمة) وموقف التكتلات البرلمانية من منح المرأة حقوقها السياسية وما يتصل بذلك من آثار على المجتمع وعلى قدرة المرأة الكويتية على تجسيد هذه الفائدة. وبصورة أكثر تحديداً، فإن الرؤية السياسية التي بحثتها الدراسة تتضمن رأي النساء عينة البحث في الموضوعات الآتية:

- كفاءة مجلس الأمة في التشريع.
- كفاءة مجلس الأمة في الرقابة.
- كفاءة مجلس الأمة في تمثيل المواطنين.
- توجهات التكتلات النيابية المعارضة منح المرأة حقوقها السياسية.
- توجهات التكتلات النيابية المؤيدة منح المرأة حقوقها السياسية.
- وجود فائدة تعود على المجتمع جراء إقرار الحقوق السياسية للمرأة.

- وجود أثر إيجابي على سمعة الكويت دولياً جراء إقرار الحقوق السياسية للمرأة.
- كفاية أعداد النساء الكويتيات ذوات القدرة على العمل السياسي.

إن الرؤية بشأن هذه القضايا هي "الرؤية السياسية" المعنية في الدراسة الحالية، وتكون الرؤية "مؤيدة" إذا كانت تتفق مع القضايا المذكورة، بينما تكون "معارضة" إذا كانت لا تتفق مع هذه القضايا، وتكون غير محددة إذا لم تتضمن رأياً محدداً. وفيما يلي النتائج التي توصلت إليها الدراسة بشأن نقطتين أساسيتين:

الأولى: آراء عينة البحث بشأن القضايا ذات الصلة بالمشاركة السياسية للمرأة.

الثانية: الرؤية السياسية كعوامل منبئة بالمشاركة السياسية للمرأة.

(أ) آراء عينة البحث بشأن القضايا ذات الصلة بالمشاركة السياسية للمرأة:

الجدول (٢٨) يوضح توزيع النساء عينة البحث بحسب طبيعة آرائهن بشأن القضايا ذات الصلة بالمشاركة السياسية للمرأة.

على الرغم من أن ما يزيد على ثلاثة أرباع العينة يرون أن هناك أثراً إيجابياً على سمعة الكويت دولياً جراء إقرار الحقوق السياسية للمرأة، وعلى الرغم من أن حوالي (٦٠٪) تؤكد وجود فائدة حقيقية للمجتمع إذا تم إقرار هذه الحقوق، فإنه من المؤسف وجود ثلث العينة (٣٣,٢٪) تؤيد توجهات التكتلات النيابية التي تعارض منح المرأة حقوقها السياسية!! من جهة أخرى، فإن ثلاثة أرباع العينة ترى أن النساء الكويتيات القادرات على ممارسة العمل السياسي لسن بالعدد الكافي، أما الربع الآخر (٢٤,٨٪) فلم يفد برأي محدد حول هذه المسألة. وعلى الرغم من أن (٤٥٪) تتفق مع توجهات التكتلات النيابية المؤيدة لمنح المرأة حقوقها السياسية، فإن هذا يعني وجود (٥٥٪) من العينة ترفض هذه التوجهات أو لم تحدد رأياً في هذا الشأن.

لكن على الجانب الآخر، فإن الجدول يوضح أن نسبة لا يستهان بها من النساء عينة البحث عبرت عن رؤية انتقادية بشأن قضايا مهمة، إن (٣٧,١٪) تنتقد كفاءة مجلس الأمة كجهة رقابية، (٣١,٢٪) تنتقد المجلس كجهة تشريعية، (٣٢,٤٪) تنتقد المجلس كجهة نيابية تمثل المواطنين، كما أن (٣١,٧٪) من العينة تعارض توجهات الكتل النيابية التي ترفض منح المرأة حقوقها السياسية، بالإضافة

جدول رقم ٢٨
الرؤية السياسية لعينة البحث بشأن الموضوعات ذات الصلة بالمشاركة السياسية للمرأة

الموضوعات	الرؤية السياسية					
	مؤيدة		غير محددة		معارضة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
– كفاءة مجلس الأمة في التشريع.	١٨٧	٤٦	٩٣	٢٢,٨	١٢٧	٣١,٢
– كفاءة مجلس الأمة في الرقابة.	٨٨	٢١,٦	١٨٧	٤٦	١٣٢	٣٢,٤
– كفاءة مجلس الأمة في تمثيل المواطنين.	١٦١	٣٩,٦	٩٥	٢٣,٣	١٥١	٣٧,١
– توجهات التكتلات النيابية المعارضة منح المرأة حقوقها السياسية.	١٣٥	٣٣,٢	١٤٣	٣٥,١	١٢٩	٣١,٧
– توجهات التكتلات النيابية المؤيدة منح المرأة حقوقها السياسية.	١٨٣	٤٥	٩٥	٢٣,٣	١٢٩	٣١,٧
– وجود فائدة تعود على المجتمع جراء إقرار الحقوق السياسية للمرأة.	٢٤٣	٤٩,٧	٧٨	١٩,٢	٨٦	٢١,١
– وجود أثر إيجابي على سمعة الكويت دولياً جراء إقرار الحقوق السياسية للمرأة.	٣١٠	٧٦,٢	٩٧	٢٣,٨	–	–
– كفاية أعداد النساء الكويتيات ذوات القدرة على العمل السياسي.	–	–	١٠١	٢٤,٨	٣٠٦	٧٥,٢

إلى ذلك، ليس هناك من العينة من يعارض مقولة أن إقرار الحقوق السياسية للمرأة له أثر إيجابي على سمعة الكويت. هناك مؤشرات تدل على إيجابية الرأي النسائي وفاعليته، لكن هناك أيضاً ما يناقض ذلك.

(ب) جوانب الرؤية السياسية كعوامل منبئة بالمشاركة السياسية للمرأة:

لقد سبقت الإشارة إلى أن خصائص المفحوصات (النساء الكويتيات عينة البحث) تؤثر إلى حد ما في المعرفة السياسية لديهن، وكذلك في اقتناعهن بمسألة المشاركة السياسية، واستعدادهن لممارسة العمل السياسي. إن هذه الأبعاد الثلاثة تختلف بشكل أو بآخر باختلاف المفحوصات عينة البحث من حيث السن والتعليم والعمل والحالة الاجتماعية والدخل ومحافظة الإقامة. لكن هذا الاختلاف لم ينتج عنه سوى تغير محدود في القيمة الدالة على التوجه بشأن المشاركة السياسية، إن أعلى نسبة من التغير في هذه القيمة لم تتجاوز (٧٪)، ومن هنا اتجهت الدراسة إلى تقصي المسألة بطريقة أكثر عمقاً، وذلك لهدف أساسي هو رصد العوامل التي تفسر أكبر نسبة من التباين في توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية.

وعلى ضوء المقابلات الاستطلاعية المكثفة التي تمت في مرحلة الإعداد للدراسة، تبين بوضوح أن الاختلاف بين النساء الكويتيات إنما يحدث بأكبر نسبة له، ليس بناء على اختلافهن من حيث الخصائص الديموجرافية، ولكن بناء على ما لديهن من رؤية سياسية (مؤيدة أو معارضة) لوضع القائم في جوانبه ذات الصلة بالمشاركة السياسية للمرأة. صحيح أن الخصائص الديموجرافية لها تأثير، لكنه يتضاءل أمام تأثير الرؤية السياسية. ومن هنا فإن جوانب هذه الرؤية اتخذت كي تبحث كعوامل منبئة "Predicting factors" بتوجه النساء الكويتيات بشأن المشاركة السياسية، وتفسر الاختلاف في هذا التوجه (القيمة الكمية الدالة عليه). وقد استخدمت الدراسة تحليل الانحدار متعدد الخطوات Stepwise regression بحيث تكون القيمة الكمية الدالة على المشاركة السياسية متغيراً تابعاً "dependent" بينما تكون البنود التي تقيس الرؤية السياسية متغيرات مستقلة، وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

(١) جوانب الرؤية السياسية كعوامل منبئة بالمعرفة السياسية لدى المرأة الكويتية:

من بين البنود الثمانية التي تمثل الرؤية السياسية، تبين أن ثلاثة بنود فقط هي التي تؤثر تأثيراً جوهرياً في المعرفة السياسية لدى النساء الكويتيات عينة البحث، وهذه البنود هي: –

- الرأي في كفاية أعداد النساء الكويتيات القادرات على العمل السياسي.
- الرأي في كفاءة مجلس الأمة في التشريع.
- الرأي في وجود فائدة حقيقية تعود على المجتمع الكويتي جراء إقرار الحقوق السياسية للمرأة.

وقد جاءت نتائج تحليل الانحدار المتعدد على النحو المبين بالجدول الآتي: –

جدول رقم ٢٩

جوانب الرؤية السياسية المنبئة بالمعرفة السياسية لدى النساء عينة البحث

جوانب الرؤية السياسية	الارتباط المتعدد	التباين	المساهمة	قيمة F	الانحدار
– كفاية أعداد النساء الكويتيات ذوات القدرة على العمل السياسي	٠,٢٣٥	٠,٠٥٥	٠,٠٥٥	٢٣,٦**	١,١ –
– كفاءة مجلس الأمة في التشريع	٠,٢٥٧	٠,٠٦١	٠,٠١١	٤,٦*	٠,٢٩ –
– وجود فائدة تعود على المجتمع جراء إقرار الحقوق السياسية للمرأة	٠,٢٧٥	٠,٠٦٩	٠,٠١٠	٤,٢*	٠,٢٩١

الثابت: ٥,٣

(**) P < .01

(*) P < 0.5

يكشف هذا الجدول عن ارتباط موجب بين البنود الثلاثة الموضحة بالجدول من جهة والمعرفة السياسية لدى النساء عينة البحث من جهة ثانية، ومن الواضح أن قيمة معامل الارتباط تزداد كلما أضيفت بنود. ففي البند الأول بالجدول كانت هذه القيمة (٠,٢٣٥) تزايدت إلى (٠,٢٧٥) عندما أضيف البند الثالث. والبنود المذكورة تفسر حوالي (٧٪) من التباين في المعرفة السياسية لدى المفحوصات (المعرفة في القضايا التي شملتها الدراسة)، كما يوضح الجدول أن التباين الذي يحدثه كل بند، هو تباين دال إحصائياً بدلالة قيمة F ($P < .05$)، ويشير معامل الانحدار إلى أن المعرفة السياسية تزداد كلما كان لدى المرأة رؤية ناقدة بشأن أعداد النساء الكويتيات ذوات القدرة على العمل السياسي، وكذلك بشأن كفاءة مجلس الأمة كونه جهة تشريعية، كما تزداد المعرفة السياسية كلما كان لدى المرأة الكويتية (عينة البحث) رؤية مؤيدة بشأن الفائدة التي تعود على المجتمع جراء إقرار الحقوق السياسية للمرأة.

جوانب الرؤية السياسية كعوامل منبئة بالاقتناع بمسألة المشاركة السياسية للمرأة الكويتية:

تبين من الدراسة أن بنود الرؤية السياسية المنبئة باقتناع عينة البحث بمسألة المشاركة السياسية للمرأة تتمثل في خمسة بنود هي:

- توجهات التكتلات النيابية المعارضة لمنح المرأة حقوقها السياسية.
- الرأي في كفاءة مجلس الأمة في تمثيل المواطنين.
- الرأي بوجود فائدة حقيقية تعود على المجتمع جراء إقرار الحقوق السياسية للمرأة.
- الرأي في كفاءة أعداد النساء الكويتيات ذوات القدرة على العمل السياسي.
- الرأي في كفاية مجلس الأمة كجهة رقابية على مؤسسات الدولة.

والجدول الآتي يوضح هذه الجوانب كعوامل منبئة بمدى اقتناع عينة البحث بمسألة المشاركة السياسية للمرأة: –

جدول رقم ٣٠
جوانب الرؤية السياسية المنبئة بالاقتناع بالمشاركة السياسية للمرأة لدى النساء عينة البحث

جوانب الرؤية السياسية	الارتباط المتعدد	التباين	المساهمة	قيمة F	الانحدار
– توجهات التكتلات النيابية المؤيدة منح المرأة حقوقها السياسية.	٠,٥٧٤	٠,٣٢٩	٠,٣٢٩	١٩٨,٥**	٣,٩
– كفاءة مجلس الأمة في تمثيل المواطنين.	٠,٦١٥	٠,٣٧٨	٠,٠٤٩	٣١,٨**	٣,٥
– وجود فائدة تعود على المجتمع جراء إقرار الحقوق السياسية للمرأة.	٠,٦٤٥	٠,٤١٧	٠,٠٣٩	٢٦,٧**	٢,٤
– كفاية أعداد النساء الكويتيات ذوات القدرة على العمل السياسي.	٠,٦٦٧	٠,٤٤٥	٠,٠٢٩	٢١**	– ٤,٥
– كفاءة مجلس الأمة في الرقابة.	٠,٦٧٣	٠,٤٥٣	٠,٠٠٨	٥,٧*	– ١,٣

الثابت: ٠,٨٦

(**) P < .01

(*) P < 0.5

من الواضح أن البنود الخمسة الموضحة بالجدول تفسر حوالي (٤٥٪) من التباين في الاقتناع بمسألة المشاركة السياسية للمرأة. هذه النسبة المرتفعة تؤكد بوضوح أن القضايا التي تتناولها البنود ذات دلالة شديدة الأهمية، خاصة وأنها ترتبط ارتباطاً مرتفعاً بالقضية الأساسية: اقتناع النساء عينة البحث بمسألة

المشاركة السياسية للمرأة. كما أن قيمة التباين الذي يحدثه كل بند في هذه القضية هي قيمة دالة، أي جوهرية من المنظور الإحصائي ويدل معامل الانحدار على أن الاقتناع بمسألة المشاركة السياسية للمرأة يزداد لدى المفحوصات اللاتي عبرن عن اتفاق مع توجهات الكتل النيابية المؤيدة لحقوق المرأة السياسية، وكذلك مع كفاءة مجلس الأمة في تمثيل المواطنين، ووجود فائدة حقيقية للمجتمع جراء إقرار حقوق المرأة، كما يزداد الاقتناع بمسألة المشاركة السياسية للمرأة لدى المفحوصات اللاتي لديهن رؤية ناقدة بشأن كفاية أعداد النساء الكويتيات القادرات على ممارسة العمل السياسية، وكذلك بشأن كفاءة مجلس الأمة في الرقابة.

(٢) جوانب الرؤية السياسية كعوامل منبئة باستعداد المرأة الكويتية لممارسة العمل السياسي:

في هذه الجزئية، جاءت النتائج موضحة أنه من بين ثمانية بنود تقيس الرؤية السياسية، هناك ستة منها تؤثر تأثيراً جوهرياً في استعداد المفحوصات (النساء عينة البحث) لممارسة العمل السياسي، وهذه البنود هي الرأي في: –

- توجهات التكتلات النيابية المؤيدة منح المرأة حقوقها السياسية.
- كفاية أعداد النساء الكويتيات ذوات القدرة على العمل السياسي.
- كفاءة مجلس الأمة في تمثيل المواطنين.
- وجود فائدة حقيقية للمجتمع جراء إقرار الحقوق السياسية للمرأة.
- كفاءة مجلس الأمة في الرقابة.
- كفاءة مجلس الأمة في التشريع.

والجدول الأتي يوضح نتائج تحليل الانحدار بشأن هذه البنود كعوامل منبئة بالقيمة الدالة على استعداد النساء عينة البحث لممارسة العمل السياسي:

جدول رقم ٣١
جوانب الرؤية السياسية المنبئة باستعداد عينة البحث لممارسة العمل السياسي

جوانب الرؤية السياسية	الارتباط المتعدد	التباين	المساهمة	قيمة F	الانحدار
– توجهات التكتلات النيابية المؤيدة منح المرأة حقوقها السياسية.	٠,٥٩٤	٠,٣٥٢	٠,٣٥٢	٢٢٠,٣**	٤,٩٧
– كفاية أعداد النساء الكويتيات ذوات القدرة على العمل السياسي.	٠,٦٢٥	٠,٣٩١	٠,٠٣٩	٢٥,٧**	٥,٢ –
– كفاءة مجلس الأمة في تمثيل المواطنين.	٠,٦٥٧	٠,٤٣٢	٠,٠٤١	٢٩,٣**	٢,٩٧
– وجود فائدة تعود على المجتمع جراء إقرار الحقوق السياسية للمرأة.	٠,٦٧٤	٠,٤٥٥	٠,٠٢٢	١٦,٥**	٢,١
– كفاءة مجلس الأمة في الرقابة.	٠,٦٨١	٠,٤٦٤	٠,٠٠٩	٧,٠٤**	١,٣ –
– كفاءة مجلس الأمة في التشريع.	٠,٦٨٥	٠,٤٦٩	٠,٠٠٥	٤,١*	١ –

الثابت: – ١,٧

(**) P < .01

(*) P < 0.5

يوضح الجدول أن البنود الموضحة بالجدول تفسر (٤٧٪) من التباين في القيمة الدالة على استعداد النساء عينة البحث لممارسة العمل السياسي، وهي جميعها

ترتبط بهذه القيمة ارتباطاً عالياً (حوالي ٠,٧٠ تقريباً)، كما أن المساهمة الخاصة بكل بند هي مساهمة دالة، وذلك بدلالة قيمة F ($P < .05$)، وتزداد القيمة الدالة على الاستعداد لممارسة العمل السياسي لدى النساء اللاتي عبرن عن رأي انتقادي بشأن: كفاية أعداد النساء القادرات على ممارسة العمل السياسي، كفاءة مجلس الأمة في الرقابة والتشريع، وكذلك اللاتي عبرن عن رأي إيجابي بشأن توجهات الكتل النيابية المؤيدة لحقوق المرأة، كفاءة مجلس الأمة في تمثيل المواطنين، وجود فائدة تعود على المجتمع جراء إقرار الحقوق السياسية للمرأة.

(٣) جوانب الرؤية السياسية كعوامل منبئة بمجمل المشاركة السياسية للمرأة الكويتية:

إن مجمل المشاركة السياسية هو المعرفة والاقتناع والاستعداد بمعنى المعرفة السياسية والاقتناع بالمشاركة السياسية للمرأة، والاستعداد لممارسة العمل السياسي، وهي النقاط الثلاث السابق ذكرها. وعند بحث جوانب الرؤية السياسية كعوامل منبئة بالقيمة الدالة على مجمل توجهات النساء عينة البحث بشأن المشاركة السياسية للمرأة، جاءت النتائج لتؤكد أن البنود المنبئة بهذه القيمة هي نفسها البنود المنبئة بالقيمة الدالة على الاستعداد لممارسة العمل السياسي، وهذه البنود هي: –

- توجهات التكتلات النيابية المؤيدة منح المرأة حقوقها السياسية.
- كفاية أعداد النساء الكويتيات ذوات القدرة على العمل السياسي.
- كفاءة مجلس الأمة في تمثيل المواطنين.
- وجود فائدة تعود على المجتمع جراء إقرار الحقوق السياسية للمرأة.
- كفاءة مجلس الأمة في الرقابة.
- كفاءة مجلس الأمة في التشريع.

والجدول الآتي يتضمن توضيح هذه البنود كعوامل منبئة بالقيمة الدالة على توجهات عينة البحث بشأن مجمل المشاركة السياسية: –

جدول رقم ٣١
جوانب الرؤية السياسية المنبئة باستعداد عينة البحث لممارسة العمل السياسي

جوانب الرؤية السياسية	الارتباط المتعدد	التباين	المساهمة	قيمة F	الانحدار
– توجهات التكتلات النيابية المؤيدة منح المرأة حقوقها السياسية.	٠,٥٨	٠,٣٤	٠,٣٤	٢٠٩,١**	٨,٨
– كفاية أعداد النساء الكويتيات ذوات القدرة على العمل السياسي.	٠,٦٢	٠,٣٨	٠,٠٤٣	٢٨,٤**	– ١٠,٧
– كفاءة مجلس الأمة في تمثيل المواطنين.	٠,٦٦	٠,٤٤	٠,٠٥٢	٣٧**	٦,٥
– وجود فائدة تعود على المجتمع جراء إقرار الحقوق السياسية للمرأة.	٠,٦٨٢	٠,٤٦٥	٠,٠٣٠	٢٢,٤**	٤,٨
– كفاءة مجلس الأمة في الرقابة.	٠,٦٨٩	٠,٤٧٥	٠,٠١٠	٧,٣**	– ٢,٥
– كفاءة مجلس الأمة في التشريع.	٠,٦٩٣	٠,٤٨٠	٠,٠٠٥	٤,٢*	– ١,٩

الثابت: ٤,٧

P < .01 (**)

P < 0.5 (*)

خلاصة هذا الجدول أن هذه البنود الستة تفسر (٤٨٪) من التباين في القيمة الدالة على مجمل توجهات عينة البحث بشأن مجمل المشاركة السياسية، وتزداد هذه

القيمة لتعكس توجهاً أكثر إيجابية لدى النساء اللاتي عبرن عن رأي انتقادي لمجلس الأمة كجهة تشريعية ورقابية واللاتي أفدن بقلة عدد النساء الكويتيات القادرات على ممارسة العمل السياسي. كما تزداد القيمة الدالة إيجابياً على المشاركة السياسية بحسب آراء النساء اللاتي يتفقن مع توجهات الكتل النيابية التي تؤيد منح المرأة حقوقها السياسية، وكذلك النساء اللاتي يقررن كفاءة مجلس الأمة في تمثيل المواطنين، ويرين فائدة تعود على المجتمع جراء إقرار الحقوق السياسية للمرأة.

رابعاً - خلاصة النتائج ومناقشتها

تقديم:

إن المشاركة السياسية للمرأة ضرورة جوهرية ليس فقط لتأكيد الديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان، ولكن أيضاً لتحقيق التنمية المتكاملة والمستدامة في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمشاركة السياسية للمرأة الكويتية تواجهها مجموعة من التحديات التي يكون من قبيل الاختزال السيئ حصرها في مجرد رفض البرلمان (مجلس الأمة) إقرار الحقوق السياسية للمرأة الكويتية، إن هذا الرفض هو مجرد إحدى العقبات التي سيتم التغلب عليها آجلاً أو عاجلاً. أما التحديات الأهم فهي تلك الموجودة في الثقافة، والتي تتجسد في ممارسات وأفكار تقلل من مكانة المرأة وتجعلها تابعة وتحصر شخصيتها في الأسرة والزواج، وهذه الممارسات والأفكار المرتبطة بالثقافة المجتمعية، انعكست في طرق تنشئة المرأة، وانعكست أيضاً على إدراك المرأة لذاتها (Self Perception)، وكان من نتائج ذلك وجود تراكمات تتزايد باستمرار وتصبح جزءاً من سلوك المجتمع تجاه المرأة، كما تصبح روافد تشكل الإدراك السلبي للذات لدى النساء، الأمر الذي تقل معه الواقعية والنشاط والإحساس بالكفاءة الذاتية[١٤]، الأمر الذي ينعكس بالتأكيد سلبياً على مشاركة المرأة بما في ذلك المشاركة السياسية، هنا تظهر ضرورة تبين جوانب متعددة بالاستناد إلى المنهج العلمي، ومن هذه الجوانب تلك المتعلقة بما هو عليه واقع وتوجهات النساء نحو المشاركة السياسية، فالبحث العلمي الرصين الذي يعنى بهذا الواقع وما يتصل به من متغيرات هو الخطوة الأساسية الأولية في اتجاه تحقيق العمل السياسي[١٥].

الدراسة الحالية تأتي في هذا الإطار، إنها دراسة استشرافية لتوجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية، وأقصد بهذه التوجهات تحديداً، المعرفة السياسية

(ذات الدلالة للمشاركة) لدى المرأة الكويتية، مدى اقتناع المرأة الكويتية بالمشاركة السياسية للنساء، ثم الاستعداد لممارسة العمل السياسي، وكذلك ما إذا كان لدى المرأة الكويتية رؤية معينة (ناقدة أو مؤيدة) بشأن القضايا ذات الصلة بالمشاركة السياسية. وقد ركزت الدراسة على الموضوعات والقضايا المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالحقوق السياسية للمرأة الكويتية (حق الانتخاب والترشيح في البرلمان، أي مجلس الأمة)، ولقد سبق تنفيذ تلك الدراسة إعداد مكثف ومطالعات وزيارات ميدانية ومقابلات مفتوحة ومجموعات نقاش مركزة (Focused group discussions)، وجلسات عصف ذهني (Brain storming) حتى يتم وضع الأمور في نصابها الصحيح من خلال التركيز على دراسة أشد القضايا دلالة للمشاركة السياسية للمرأة في الكويت. وعلى الرغم من أن الدراسة تدخل في عداد علم الاجتماع السياسي، فإنها في تخطيطها وتنفيذها كانت تضع في اعتبارها واقع المجتمع الكويتي ثقافياً واجتماعياً وانعكاساته على القضية مجال البحث، عندما بحثت الدراسة المعرفة السياسية لدى النساء الكويتيات مثلاً، كان مجال البحث هو ما يتعلق بالواقع الكويتي بصفة أساسية مع التطرق إلى الواقع العربي والإسلامي بصورة مبسطة، حيث تبين لنا أثناء الإعداد للدراسة أن الممارسة السياسية للمرأة في بلدان أخرى، يمكن أن يكون لها صدى من نوع ما هنا في الكويت. وإذا كان البعد الأول في الدراسة يختص ببحث المعرفة السياسية، فإن البعد الثاني يختص ببحث مدى اقتناع المرأة بمسألة المشاركة السياسية، وتناول البعد الثالث مدى استعداد المرأة لممارسة العمل السياسي، وتشكل هذه الأبعاد الثلاثة البعد الرابع الذي هو عبارة عن مجمل توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية. والبعد الخامس في هذه الدراسة تقرر إضافته بعد أن بينت المسوح والمقابلات المسبقة أن العوامل الاقتصادية الاجتماعية لا تفسر نسبة كبيرة من طبيعة توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية، ومن هنا كان التفتيش عن عوامل أخرى أكثر عمقاً وشمولاً وواقعية، وبعد مناقشات علمية مستفيضة ومقابلات مكثفة تبين أن هذه العوامل لا تخرج عن كونها "الرؤية السياسية" التي لدى النساء الكويتيات بشأن جوانب الواقع ذات

الصلة بمسألة الحقوق السياسية، ويعني هذا البعد مدى وجود رؤية لدى المرأة الكويتية بشأن جوانب الواقع السياسي، ما هي طبيعة هذه الرؤية إن وجدت؟ هل هي ناقدة أم مؤيدة، وعلى هذا الأساس أضيف هذا البعد ليكون مجالاً من مجالات الدراسة الميدانية الاستشرافية. وقد أجريت الدراسة وفق منهجية علمية سبق توضيحها بالفصل المنهجي، وفيما يلي رؤية تفسيرية مجملة للنتائج.

أولاً – ملخص النتائج:

خلصت الدراسة إلى النتائج المفصلة على النحو الذي يتضمنه الفصل الثالث، وتتلخص هذه النتائج في:

١ – إن المعرفة السياسية لدى المرأة الكويتية تعتبر متوسطة تميل إلى الانخفاض، حيث حصلت النساء عينة البحث على متوسط قدره (٦,٣) درجة من إجمالي عشر درجات.

٢ – تزداد المعرفة السياسية لدى النساء الأعلى تعليماً، والأكبر سناً وذوات الدخل المرتفع والعاملات، ولا تختلف الدرجة في المعرفة السياسية باختلاف الحالة الاجتماعية ومحافظة الإقامة.

٣ – إن اقتناع المرأة الكويتية بمسألة المشاركة السياسية تبلغ الدرجة الدالة عليه قرابة ست درجات من إجمالي عشر درجات، وهذا يعني أن هناك اقتناعاً متوسطاً يميل إلى أن يكون منخفضاً.

٤ – إن الاقتناع بمسألة المشاركة السياسية للمرأة تزداد بين النساء الأعلى تعليماً، المتزوجات، والمقيمات ببعض محافظات الكويت دون البعض الآخر، كما أن عامل "الدخل" متفاعلاً مع العوامل الأخرى (وليس بمفرده) يلعب دوراً جوهرياً في التأثير في مدى اقتناع النساء عينة البحث بالمشاركة السياسية، فالنساء ذوات الدخل المرتفع، أظهرن اقتناعاً أكثر، وإن كان ذلك يتوقف على عوامل أخرى.

٥ – إن (٤٥,٢٪) من العينة عبرت عن استعداد إيجابي لممارسة العمل السياسي، مقابل (٣٦,٩٪) من العينة عبرت عن عدم الاستعداد، ولم تفد نسبة

(١٧,٩٪) برأي محدد حول هذه المسألة، وتنخفض القيمة الدالة على الاستعداد لممارسة العمل السياسي ككل إلى أدنى درجة (٣,٨) من إجمالي عشر درجات.

٦ – إن الاستعداد لممارسة العمل السياسي لدى النساء الكويتيات عينة البحث يزداد لدى الأعلى تعليماً، والمتزوجات والمقيمات بمحافظة حولي والأحمدي، كما أن الدخل – بالتفاعل مع بعض المتغيرات الأخرى – يلعب دوراً مؤثراً.

٧ – إذا كان إجمالي درجة مقياس المشاركة السياسية يتراوح ما بين (+٥٠) إلى (– ٥٠)، فإن متوسط القيمة الكمية التي تعبر عن توجهات المفحوصات بشأن هذه المشاركة هو (١٦) درجة (وهذه قيمة منخفضة) وإن كانت تقع ضمن المتصل الإيجابي، وتزداد القيمة الكمية الدالة على التوجه الإيجابي بشأن المشاركة السياسية لدى النساء الأكبر سناً والأعلى تعليماً والمتزوجات والمقيمات بمحافظتي حولي والأحمدي. ومرة أخرى يظهر تأثير الدخل متفاعلاً مع السن والتعليم والحالة الاجتماعية ومحافظة الإقامة، ليعكس كونه متغيراً مهماً في التأثير على توجه النساء بشأن المشاركة السياسية.

ثانياً – أثر الرؤية السياسية في التوجه نحو المشاركة:

كشفت هذه الدراسة عن أن وجود رؤية سياسية لدى المرأة هو العامل الأساسي المؤثر في توجهاتها بشأن المشاركة السياسية، فعلى الرغم من أن العوامل الاقتصادية الاجتماعية (التعليم والعمل والسن والحالة الاجتماعية) تؤثر إلى حد ما في هذه التوجهات، فإن تأثيرها يتضاءل أمام تأثير وجود رؤية سياسية، هذه النتيجة تتفق مع نتائج بعض الدراسات العلمية الموثوق فيها والتي توصلت إلى أن المشاركة السياسية تزداد لدى أولئك الذين لديهم رؤية معينة بشأن القضايا العامة، خاصة هؤلاء الذين لديهم نوع من الرضا عن حياتهم الشخصية(١٦).

ولتوضيح أهمية تأثير الرؤية السياسية تم تحليل البيانات باستخدام طريقة إحصائية تمكن من رصد حجم هذا التأثير، ونجمل في الجدول الآتي حجم تأثير

الرؤية السياسية في التوجهات النسائية بشأن المشاركة مقارنة بتأثير المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية.

جدول رقم ٣٣
حجم تأثير العوامل الاقتصادية الاجتماعية والرؤية السياسية في التوجه بشأن المشاركة السياسية

مجالات التأثير / المؤثرات	المعرفة السياسية	الاقتناع بالمشاركة السياسة	الاستعداد لممارسة العمل السياسي	مجمل التوجه نحو المشاركة السياسية
(أ) العوامل الاقتصادية الاجتماعية:				
التعليم	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠٦	٠,٠٦
العمل	٠,٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣
الدخل	٠,٠٢	صفر	صفر	–
السن	٠,١١	٠,٠٠٨	٠,٠١	٠,٠٢
الحالة الاجتماعية	٠,٠٠١	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠٣
الإقامة	٠,٠٠٨	٠,٠٦	٠,٠٣	٠,٠٥
(ب) الرؤية السياسية	٠,٩	٠,٥٣	٠,٤٩٩	٠,٥٤

إن التعليم عامل مهم ومؤثر واضح في توجهات المرأة بشأن المشاركة السياسية، لكن تأثيره لا يتجاوز (٦٪)، والعمل ليس هناك من يقلل من شأنه، لكن تأثيره لا يتجاوز (٢٪)، فإذا كان التعليم ضرورياً للمشاركة وتنمية شخصية المرأة، فإنه في المجتمع الكويتي لا يمثل مشكلة، فالمرأة الكويتية تجد فرصاً واسعة وتشجيعاً قوياً للحصول على أعلى مستوى تعليمي، ويكفي أن غالبية خريجي الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي من الإناث.

لكن المشكلة تأتي من زاوية أخرى، وهي أن المرأة المتعلمة لا تستثمر ما تعلمته في بلورة توجهات كافية فيما يتعلق بالمشاركة السياسية. ومن حيث العمل،

فإن المرأة الكويتية لها حق العمل تماماً مثل الرجل، وهناك ألوف النساء العاملات والكثيرات منهن ذوات مناصب قيادية، لكن المشكلة تأتي من أن المرأة الكويتية هي نفسها التي تضع وجودها المهني في مرتبة تالية بعد دورها كزوجة وأم، كما أن الكثيرات من النساء الكويتيات لا تتوقف حياتهن على الدخل والترقي في الوظيفة، ولذلك تقل مشاركة النساء في قوة العمل، ومن هنا فإن أثر الدخل (بمفرده) يتم (تحييده) كعامل مؤثر في توجهات المرأة بشأن المشاركة النسائية. إن الأغلبية الساحقة من النساء الكويتيات تجد ما يكفيها من المال أو الدخل سواء من الوظيفة أو من التأمينات، أو من ثروة العائلة أو من الزوج... إلخ. وهذا يفسر أن "الدخل" – مرة أخرى بمفرده – لم يحدث أي تباين في القيم الكمية الدالة على توجهات المرأة بشأن المشاركة السياسية (انظر الجدول).

وإذا أخذنا متغير السن، فإن الجدول يوضح أنه يفسر (١١٪) من التباين في المعرفة السياسية، وقد سبقت الإشارة إلى أن المعرفة تزداد لدى النساء الأكبر سناً مقارنة بالأصغر سناً، لكن تأثير السن يتضاءل إلى ثمانية بالألف في الاقتناع بالمشاركة السياسية، ويصل إلى (١٪) فيما يخص الاستعداد لممارسة العمل السياسي، ثم إلى (٢٪) فيما يخص مجمل المشاركة، وهذا يتطلب تهيئة سياسية للنساء الأصغر سناً (أقل من ٣٠ سنة) ونشر المعرفة السياسية لدى النساء الأكبر سناً (٣٠ سنة فأكثر).

وبينما نجد أن تأثير الحالة الاجتماعية ينخفض إلى واحد بالألف فيما يتعلق بالمعرفة السياسية، نجده يرتفع إلى (٤٪) فيما يتعلق بالاستعداد لممارسة العمل السياسي، وهذا يكشف – مرة أخرى – عن أهمية الاستقرار الأسري والزواجي بالنسبة للمرأة الكويتية، والتي تكون أكثر استعداداً للمشاركة في العمل السياسي عندما يتحقق هذا الاستقرار، إذ إنه في سلم الأولويات، ليس فقط من منظور أجندة اهتمام المرأة، ولكن أيضاً من منظور ثقافة المجتمع. المتغير الأخير – ضمن العوامل الاقتصادية الاجتماعية – هو متغير محافظة الإقامة، ومن الواضح بالجدول السابق

أنه يساهم بتأثير يتراوح ما بين ثمانية بالألف إلى ستة بالمئة، وعلى مستوى مجمل المشاركة، فإن تأثيره يصل إلى (٥٪) وهذه هي الأخرى نسبة يعتد بها، وقد أكدت النتائج انخفاض متوسطات القيم الدالة على إيجابية توجهات النساء بشأن المشاركة السياسة، وذلك لدى مجموعات العينة من محافظات الفروانية والجهراء ومبارك الكبير، وهذا قد يفسر بغياب التجمعات المنظمة أو الأنشطة الهادفة ذات الصلة بالسعي نحو إقرار الحقوق السياسية للمرأة، كما قد يفسر أيضاً بوجود أنشطة مضادة لهذه المساعي، بالإضافة إلى الطابع المحافظ لدى المواطنين في تلك المحافظات. هذه فيما يخص أثر المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية في القيم الكمية الدالة على توجهات النساء عينة البحث بشأن المشاركة السياسية.

إذا انتقلنا إلى الجانب الآخر، وأعني به "وجود رؤية سياسية لدى هؤلاء النساء"، سنجد أن تأثيرها يفوق بكثير تأثير كافة المتغيرات المذكورة، فالجدول السابق يوضح مثلاً أن تأثير الرؤية السياسية في مجمل المشاركة يصل إلى (٥٤٪). هذا يعني بوضوح شديد أن الرؤية السياسية تفسر هذه النسبة من التباين في مجمل القيم الدالة على توجهات عينة البحث بشأن المشاركة السياسية، وتصل هذه النسبة إلى (٥٣٪) فيما يخص الاقتناع بالمشاركة، حوالي (٥٠٪) فيما يخص الاستعداد لممارسة العمل السياسي، وإن كانت هذه النسبة تنخفض إلى (٩٪) فيما يخص المعرفة السياسية. ماذا يعني ذلك من دلالات؟ إنه بوضوح شديد يعني أن وجود رؤية سياسية لدى النساء مطلب ضروري جداً لكي تصبح مشاركتهن السياسية الفاعلة حقيقة واقعة.

ثالثاً – أثر العامل الاقتصادي في التوجه نحو المشاركة:

أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن متغير الدخل ذو أهمية في المعرفة السياسية، أما على مستوى الاقتناع والاستعداد ومجمل المشاركة، فإن الدخل بمفرده ليس له تأثير، لكن الأمر يختلف عندما يتفاعل الدخل مع متغيرات أخرى، فالدخل المرتفع المصحوب بتعليم عال وحياة أسرية مستقرة يزداد معه التوجه الإيجابي لدى النساء

الكويتيات نحو المشاركة السياسية، وهذه النتيجة تتفق مع بعض النتائج التي توصلت إليها دراسات أخرى، من ذلك مثلاً دراسة موري وهالت[١٧]، والتي خلصت إلى أن الرفاهية المعيشية تزداد معها المشاركة بينما تقل مع الضنك المعيشي، إن لم تنعدم معه المشاركة، وتستند الدراسة المذكورة إلى هذه النتيجة في تأكيد أن الشباب الذين يشملهم نظام الرفاهية الاجتماعية (في بريطانيا) سوف يكونون أكثر مشاركة وفاعلية بدرجة أكبر من غيرهم الذين لم يشملهم هذا النظام.

من جهة أخرى، فإن تردي الوضع الاقتصادي كثيراً ما يكون عقبة أمام المشاركة السياسية للمرأة، لأنها تصبح تحت ضغوط وانشغالات يومية وتناقضات لا حصر لها في سبيل إشباع الحاجات الأساسية من مأكل وملبس وتدبير الإنفاق، وغير ذلك من المشكلات الناتجة عن تردي الوضع الاقتصادي، وهنا تسود القيم الشخصية التي ترى أن المشاركة السياسية نوع من الترف الزائد الذي لا يصح مجرد التفكير فيه، وتصبح ظروف الحياة اليومية عائقاً أمام مشاركة المرأة أو المطالبة بحقها في ذلك[١٨].

وإذا كانت المرأة الكويتية لها حق العمل دون تمييز ضدها لصالح الرجل، فإن ذلك من متطلبات الفاعلية السياسية، بل والفاعلية في الوجود الاجتماعي بوجه عام لقد أشارت دراسات علمية موثوق بها، إلى انخفاض معدلات الوفيات بين النساء العاملات مقارنة بالنساء غير العاملات[١٩]، وإذا كان العمل مدفوع الأجر، يصقل شخصية المرأة ويزيد من فاعليتها في المجتمع، فإن الدراسة الحالية قد بينت أن النساء العاملات قد عكسن توجهاً أكثر إيجابية (بفروق غير جوهرية) بشأن مجمل المشاركة السياسية مقارنة بالنساء غير العاملات، فعلى الرغم من أن الفروق بين النساء العاملات وغير العاملات لم تكن جوهرية، فإنها كانت مرتفعة نسبياً فيما يخص النساء اللاتي يعملن، وعلى الرغم من أهمية العمل لشخصية المرأة على المستوى النفسي الاجتماعي والسياسي، فإنه يكون أحياناً مصدراً للضغوط والمضايقات، وفي دراسة أجريت على النساء الأمريكيات العاملات أفاد (١٨٪) من

العينة بأنهن تعرضن للإهانة البدنية، (١١,٩٪) منهن خبرن عنفاً حاداً، (٤٠,٣٪) خبرن التهديد، كما أن (٢٨,٤٪) تعرضن للإساءة التي يتعرض لها المجرمون، علماً بأن تلك الدراسة أجريت في إحدى مناطق شيكاغو الأمريكية[٢٠]، إن المجتمع الكويتي والمجتمع العربي الإسلامي بوجه عام، تقلّ فيه مثل هذه المضايقات، خاصة فيما يتعلق بالعمل في المنظمات الحكومية، (علماً بأن الغالبية الساحقة من قوة العمل النسائية الكويتية تعمل بالحكومة)، ومن هنا فإن العمل (خارج المنزل وبأجر مدفوع) يمثل دلالة لمشاركة المرأة، وتؤكد دراسة أجريت في إحدى دول الخليج (السعودية)، على أهمية تدعيم المشاركة في مجال العمل، سواء من خلال مشاركة العمل في الخطط والسياسات، أو في اتخاذ القرارات داخل المؤسسات التي يعملون بها.

رابعاً – فيما وراء المعطيات الكمية: نحو مزيد من التفسير:

لقد سبقت الإشارة إلى أن القيمة الدالة على توجهات النساء الكويتيات عينة البحث هي قيمة منخفضة نسبياً فإنها تقع على المتصل الإيجابي؛ أي أن توجهات المرأة بشأن المشاركة السياسية هي توجهات إيجابية ضعيفة، فما هي الأسباب الكامنة وراء هذا الضعف؟ هناك باحثون أفذاذ تصدوا لمثل هذا التساؤل في دراساتهم الرصينة، لقد طرح دنكان[٢١] مجموعة تساؤلات مهمة حول الشخصية (personality) وخبرات الحياة كمصادر لوعي النساء ونشاطهن بشأن حقوقهن، وكان التركيز على مفاهيم الدافعية للمشاركة، وعضوية الجماعة، وتأثير المجتمع، وتبين أن هذه المفاهيم تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المشاركة السياسية للمرأة سواء بالسلب (عندما تكون غير مواتية) أو بالإيجاب (عندما تكون مواتية) وفي مرحلة لاحقة ناقش سترايكر[٢٢] الاختلافات بين الأفراد من منظور المفاهيم المرتبطة بنظرية الهوية، وهذه الاختلافات ترجع جذورها إلى التركيب الاجتماعي (Social structure) والموقع الاجتماعي (Social location) والتفاعل الاجتماعي، من هذه المفاهيم مفهوم تشكيل الذات كجزء من هويات متعددة ترتبط بالتفاعل في إطار

شبكات من العلاقات الاجتماعية، وهذه الهويات (Identities) تعمل كعناصر متنافسة في ارتفاع الاختيارات السلوكية للفرد، ومن هذه المفاهيم أيضاً الالتزام، والبروز المميز للهوية، والعمليات الهادفة التي تربط هذه المفاهيم والاختيارات السلوكية التي تناسب الدور[٢٣]، فالتركيب الاجتماعي قد يعطي مزايا معينة للمرأة مقابل تحديات يضعها أمامها، ليس فقط فيما يخص المشاركة السياسية وإنما في جوانب حياتية أخرى عديدة، وقد تحتل المرأة موقعاً هامشياً (وليس مركزياً) في المجتمع، أو العكس، كما قد تتاح للمرأة الفرص بشأن تفاعلها الاجتماعي، لكن هذه الفرص تكون مصحوبة بتحديات، وينتج عن ذلك تشكيل الذات الأنثوية، ويكون الاختيار السلوكي بما يتفق وهذا التشكيل. ومن هذا المنظور يمكن تقويم أهم العوامل التي تؤثر في المشاركة السياسية إيجاباً أو سلباً، ومن ثم تفسر ضعف التوجه الإيجابي للمرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية:

- إن المشاركة السياسية تتأثر بمجموعة من العوامل والقيم، مثل تقبل هوية الجنس، المساواة بين الجنسين، والاجتماعية (Sociability)، والعلاقات داخل الأسرة، والموقف من الدين[٢٤] فالمرأة المتقبلة لذاتها لن تعرقلها النظرة التقليدية تجاه المرأة في المجتمع، والمساواة بين الجنسين سوف تعزز سلوك المشاركة، والقدرة على التأقلم مع الواقع الاجتماعي سوف تمكن من إيجاد المنافذ التي يمكن اختراقها للتصدي للعقبات التي تحول دون المشاركة، كما أن العلاقات الأسرية المستقرة سوف تعطي المرأة دافعاً قوياً وفرصاً مواتية للتفكير السليم في اتخاذ القرار الصائب بشأن المشاركة أو عدم المشاركة، وعندما تفهم المرأة الدين على أنه يهدف في النهاية إلى سعادة الناس، فإنها حينئذ ستتعامل مع الآراء المستندة إلى الدين برؤية متأنية ومتعقلة.
- وتعتبر التنشئة من العوامل الأساسية التي تؤثر في المشاركة السياسية للمرأة، وكثيراً ما تؤكد الوقائع على أن هناك ظروفاً تنشيئية سلبية (غير مواتية) فهناك تمييز بين الجنسين لصالح الذكور على حساب الإناث في العديد من المجتمعات ومنها المجتمعات العربية، ومن هذه الظروف تنشئة الإناث على الخضوع والتابعية، وينتج عن ذلك آثار سيكلوجية تقيد قدرات الإناث على المشاركة

والمبادرة، وتخلق لديهن التقدير السلبي للذات، وإذا كانت مواجهة هذه الآثار وأسبابها تقع على عاتق المجتمع، فإنه كما تذهب دراسة هجلي[٢٥] من المفترض أن الوعي النسوي بخبراته المتزايدة بالذات، لابد أن يعمل على مواجهة الواقع غير الصحيح في التنشئة، وما يترتب عليه من آثار تعوق الفاعلية والمشاركة، فإذا وجد مثل هذا الوعي، فإنه يكون بمثابة الطريق المفضي إلى وعي سياسي ناضج وسلوك سياسي واضح المعالم، وتتمكن المرأة من تحقيق بعد جديد يمكنها من التأثير في الأنشطة السياسية[٢٦].

- وتتأثر المشاركة السياسية بسمات شخصية الفرد مثل القدرات المعرفية، والدافعية، والانفتاح على العالم، إضافة إلى أن المشاركة تتأثر بالخبرات السابقة على المشاركة، فمثل هذه الخبرة ما هي إلا نوع من التعلم المسبق، والتدريب العملي على المشاركة الفعلية فيما بعد، ومن الدراسات التي ناقشت هذه الفكرة ببلاغة دراسة كول وزملائه[٢٧]، فقد تبين أن النساء اللاتي سبق لهن النشاط الاجتماعي والقضايا العامة في إطار الجماعات غير السياسية، أصبحن فيما بعد ذوات رؤية سياسية وأكثر تعبيراً عن الكفاءة السياسية، بل وأصبحن بارزات سياسياً، مقارنة بالنساء اللاتي لم يسبق لهن الاهتمام بالنشاط الاجتماعي والقضايا العامة.

- وتتأثر المشاركة السياسية بمتغيرات الإشباع، والحاجة، والسيطرة، ويذكر كرب[٢٨]، أن هذه المتغيرات هي عوامل أساسية منبئة بالاستعداد للمشاركة السياسية، فإذا كان لدى المرأة حاجة إلى هذه المشاركة، وإذا وجدت فيها إشباعاً لهذه الحاجة (Need) فإنها سوف تقدم على سلوك المشاركة، وإذا كانت المرأة تمتلك السيطرة على مسار حياتها وحرية التصرف فيما يخصها، ورأت أن المشاركة تحقق لها المزيد من السيطرة، فإنها ستقدم عليها.

- والمشاركة السياسية للمرأة تتأثر بمدى وطبيعة الدعم الذي يقدمه المجتمع، بحيث تكون مساعي المرأة منصبة على الفاعلية، وليس على الانفعالية السلبية تجاه عقبات يضعها المجتمع[٢٩] وكذلك موقف المجتمع في توجهه العام نحو هذه المسألة قبولاً أو رفضاً، فإذا كانت الملامح الأساسية الغالبة على موقف المجتمع تتمثل في الرفض، فإن ذلك يكون عاملاً معوقاً (ولكن ليس مانعاً)، وهذا

العامل المعوق يضعف بالتدريج أمام قوة العوامل ذات الصلة بالتأثير على المشاركة، وبحسب نموذج المشاركة في تحديد أهداف الجماعة، فإن هذه الأسباب تتعلق بالدافعية والأداء[٣٠]، فإذا كان لدى النساء دافعية مرتفعة للمشاركة السياسية، وإذا كان الأداء منظماً ومتكاملاً ومستمراً في اتجاه الحصول على حق المشاركة، فإن ذلك سوف يؤدي بالتأكيد إلى ممارسة هذا الحق، فالتنظيم والتكامل والاستمرارية للجهود تعني القوة (Power) ويضاف إليها المزيد من القوة كلما حققت نجاحاً، ومع امتلاك القوة تزداد المشاركة، فهناك علاقة وثيقة بينهما[٣١]، فالمشاركة تقوى وتستمر عندما يوجد الأشخاص النشطون الذين ينظمون أنفسهم ضمن علاقات وأنشطة ذات دلالة للقضية أو القضايا التي يعملون من أجلها، وعندما يوجد في أذهانهم ربط واضح بين هذه القضية وبين أمورهم الحياتية ووجودهم[٣٢].

- كما أن دافعية النساء للمشاركة السياسية تتأثر بالتقدير الاجتماعي، فهناك علاقة إيجابية بين المشاركة من جهة وشعور الشخص بالتقدير الاجتماعي من جهة ثانية، بمعنى أن الأشخاص الذين يدركون أنفسهم على أنهم محل تقدير مرتفع لدى المجتمع تزداد احتمالات مشاركتهم[٣٣] فإذا لم يوجد هذا التقدير، أو كان نقيضه (عدم التقدير) هو الموجود، يضعف الاستعداد للمشاركة السياسية، وهذا الضعف يعكس أحياناً نوعاً من الاغتراب السياسي، الناتج عن عدم الثقة السياسية، والإحساس بالعجز[٣٤].
- أي أن المرأة عندما تدرك ذاتها على أنها أقل مكانة، أو أنها تابعة، أو أن هناك معارضة اجتماعية لحقوقها السياسية، فإنها حينئذ تفقد الثقة في الممارسات السياسية والجهات القائمة عليها، كما أنها قد تخبر إحساساً بالعجز حيال هذه القوة الثقافية المتجذرة التي تعبر عنها ممارسات ظاهرة.

الهوامش

١ – محمد منيف العجمي – **المرأة الكويتية والمشاركة السياسية** – الطبعة الأولى، الكويت ٢٠٠٠م، ص ١٣٨.

٢ – بندر عايد الظفيري، **المشاركة السياسية للمرأة الكويتية**، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٩٥م، ص ٢١ – ٢٢.

٣ – المرجع السابق ص ٢٨ – ٣٠.

٤ – محمد جواد رضا، **معركة الاختلاط في الكويت**، الطبعة الأولى، دار الربيعان، الكويت ١٩٨٣. ص ٢١ – ٢٤.

٥ – جريدة **القبس** الكويتية – الثلاثاء ٩/٣/٢٠٠٤ – الكويت ص ٣٦.

٦ – وزارة التخطيط، **المجموعة الإحصائية السنوية**، الكويت ٢٠٠٢ ص ٤٤.

٧ – يحيى الجمل، **النظام الدستوري في الكويت**، ١٩٧١ ص ١٦٢ – ١٦٩.

٨ – وزارة التخطيط، مرجع سابق، ٢٠٠٢ ص ٣٤٢ – ٣٤٣.

٩ – دلال الزبن، **مفهوم العمل عند المرأة الكويتية**، الطبعة الأولى، ذات السلاسل، الكويت ١٩٩٦ ص ٦٦.

١٠ – ناصر ثابت، **المرأة الكويتية والتنمية والتغيرات الاجتماعية المرافقة: دراسة اجتماعية ميدانية**، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية الآداب، ذات السلاسل، الكويت ١٩٩٥ ص ١١.

١١ – وزارة التخطيط – مرجع سابق – الكويت ١٩٩٨ ص ٤٤.

١٢ – ديوان الخدمة المدنية، **التقرير الفصلي للقوى العاملة**، الكويت ١٩٩٩ ص ١١.

١٣ – الظفيري، مرجع السابق ١٩٩٥ ص ٥٤.

١٤ – Daley, amonds, J & parfitt Gaynor, physical selfperceptions,

aerobic capacity and physical activity in male and female members of a cooperate health and fitness club. Perceptual and motor skills. Vol 83 (3,ptl) N.Y > 1996 pp 1075-1082.

١٥ – Diaw Bamba, participatory research is the first step towards political action: the case of young female domestic servants in Kadar, childhood: A global journal of child research, vol. 3 (2) 1996, U.K pp 271-272.

١٦ – Chen, Jie, subjective motivations for mass political participation. Social sciences quarterly. N.Y, 2000 vol, 81 (2) pp 645-662.

١٧ – Marray, cathy & hallett, Christine, young people's participation in decisions affecting their welfare, childhood: a global journal of child research, U.K, 2000, vol. 7 (1) PP 11-25.

١٨ – Henderson ,Karla & Ainsworth Barbara , E (2000) sociocultural perfectives on physical activity in the lives of order AFRICAN American and American, Washington, 2000 pp. 20-22.

١٩ – Vagero, Denny & Lahelma, Eero (1998) women, work and mortality: An analysis of female labor Participation. in: Orth Gomer Kristina etal (eds) women , stress and heart diseases. NJ. Laurence Erlbaum Associate inc. PP 75-85

٢٠ – Lioyd, susan & Taluk, nina (1999) the effects of male violence on female employment. Violence against women. Vol. 5 (4) pp 370-392

٢١ – Duncan, Lauren, E personality and life experiences: sources of feminist consciousness and women's rights activism. Dissertation abstracts international. Section B. sciences and engineering woshington, 1996 (8-B): 4625.

٢٢ – Strayker, Sheldon (2000) identity competition: key to differential social movement participation. Strayker, Sheldon etal self-identity and social movements'.vol. 13. university of Minnesota.pp 21-40

٢٣ – Strayker, Sheldon, (previous reference) 2000 p 30.

٢٤ – Rodriguez, D. etal (1996) values and participation in politics and Spanish adolescents. Psicologia Politica. No 12.PP. 7-32.

٢٥ – Highly, kathleen anee (1998) the impactof wwomen's studies on feminist identify development, sex-role egalitarianism, assertiveness and self-esteem in college women. Dissertation abstract internatioal. Section b: the sciences and engineering. Vol. 59 (1-b): 0417.

٢٦ – Bennett, Shirley, leh the feminist transformation of political activity: a grounded theory study. Dissertation abstract international section B. the sciences and engineering wahington 1997 vol. 57 (7-B): 4292.

٢٧ – Cole Elizabeth etal political participation and feminist consciousness among women aactivists of the 1960's political psychology. N.Y 1998 vol. 19 (2) pp 349-371.

٢٨ – Cripe-Lymne Marie predictors of community participation in sanction facility improvement: attitudes among female periurban residents of Quezon city. Kissertation abstracts international section B. the sciences and engineering Washington 1998 vol 58 (10-B): 5696.

٢٩ – Hercus, Cheryl identity, emotion and feminst collective action. Gender and society U.K 1999 vol. 13 (1) PP 34-55.

٣٠ – Wegge, Guergen (2000) participation goal setting some moval findings and a comprehensive model as anew ending to an old story. Applied psychology. vol. 43 (3) pp 498-516.

٣١ – Klein, Katherine etal (2000) power and participation in the work place: implication for impowerment theory, research and practice. In: Jullian rapport & Edward Siedman (Eds) handbook of community psychology Newyork. Kluwer A cademic.PP 273-295.

٣٢ – Passy, florence & giugni, marco (2000) life spheres, networks and sustained participation in social movement: a phenomenological

approach to political commitment. Sociological forum. Vol.15 (1) pp 117-144

٣٣ – Sanchez, anta & barbara emilio (1999) relationship among personal self-esteem, collective self-esteem and community participation. anales de psicologia. Vol. (2) pp 251-260.

٣٤ – Gross, J overjero, a (1994) political alienation and political participation at the university of Oviedo political psychology California 1994 vol 8 pp 45-61.

المجلة العربية للعلوم الإدارية

Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير : أ.د. عبد الكريم عبد العزيز الصفار

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣ ● First Issue, November 1993
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية ● A refereed Journal Publishes Original Research in Administrative Sciences
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر (يناير، مايو، سبتمبر) ● Published by the Academic Publication Council, Kuwait University, 3 Issues (January, May, September)
- تهدف المجلة إلى الإسهام في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها ● The Journal Intends to Develop and Exchange Business Thoughts
- مسجلة في قواعد البيانات العالمية ● Listed in Several International Databases

ISSN:1029-855X

الاشتراكات

الكويت : 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات الدول العربية : 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات
الدول الأجنبية : 15دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي :

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب. : 28558 الصفاة 13055 - دولة الكويت
هاتف : 4827317 (965):Tel بدالة : 4846843 (965) داخلي : 4415 - 4416 - 4734 فاكس: 4817028 (965) :Fax
E-mail: ajoas@kuc01.kuniv.edu.kw Web Site:http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكّمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: مبارك سيف الهاجري

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤
بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٥

رئيسة التحرير
د. فاطمة حسين يوسف العبد الرزاق

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف مجالات البحث والدراسة (باللغتين العربية والانجليزية).

ومن أبوابها:

- البحوث (باللغتين العربية والانجليزية)
- عرض الكتب ومراجعتها
- البيبلوجرافيا العربية

الإشتراكات

داخل دولة الكويت
٣ دنانير للأفراد - ١٥ دينار للمؤسسات.
الدول العربية
٤ دنانير للأفراد - ١٥ دينار للمؤسسات.
الدول غير العربية
١٥ دولار للأفراد - ٦٠ دولار للمؤسسات.
ترسل قيمة الاشتراك للأفراد مقدماً باسم مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية مسحوب على أحد المصارف الكويتية

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيسة تحرير
مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
ص. ب : 17073 الخالدية
الرمز البريدي 72451 الكويت
تلفون : 4984067 - 4984066 - 4833215 (965+)
فاكس : 4833705 (965+)
E-mail:jotgaaps@kuc01.kuniv.edu.kw
Http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps

ISSN: 0254-4288

صدر عن:

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

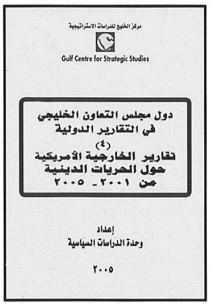

عدد الصفحات: ٨٦٨
المقاس: ٢١×٢٩.٧

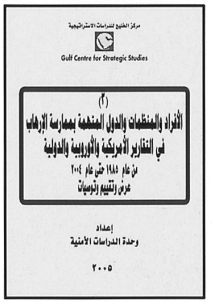

عدد الصفحات: ١٢٨
المقاس: ١٧×٢٤

عدد الصفحات: ٢٤٢
المقاس: ١٧×٢٤

عدد الصفحات: ٢٢٢
المقاس: ٢١×٢٩.٧

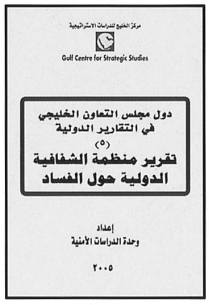

عدد الصفحات: ٨٢
المقاس: ١٧×٢٤

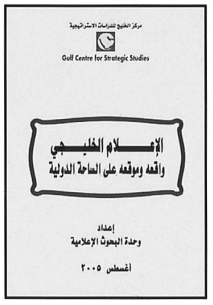

عدد الصفحات: ١٨٦
المقاس: ١٧×٢٤

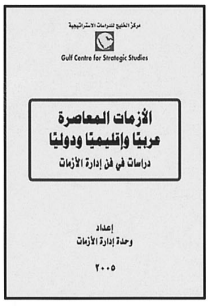

عدد الصفحات: ١١٩٤
المقاس: ٢١×٢٩.٧

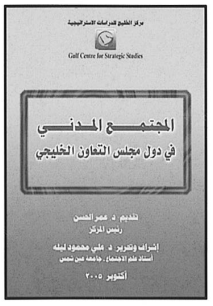

عدد الصفحات: ٢٣٨
المقاس: ١٧×٢٤

عدد الصفحات: ١٨٤
المقاس: ١٧×٢٤

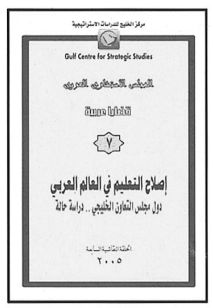

عدد الصفحات: ١٤٨
المقاس: ١٧×٢٤

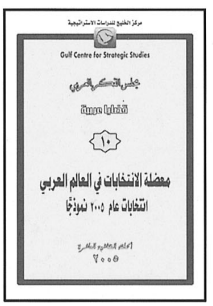

عدد الصفحات: ٢٩٢
المقاس: ١٧×٢٤

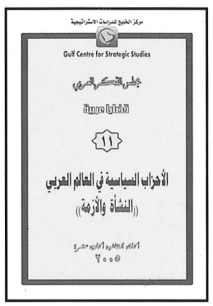

عدد الصفحات: ٢٨٨
المقاس: ١٧×٢٤

للاستفسار يرجى الاتصال على
Head Office : Third Floor, 46 Grays Inn Road London WCIX8LR
Tel.: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074049025
E.mail: gcss@btconnect.com
web site: www.gcss.org.bh

Gulf Centre for Strategic Studies
مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة العلوم الاجتماعية
Journal of the Social Sciences

فصلية – أكاديمية – محكّمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة والاقتصاد والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات

رئيس التحرير: الدكتور **خالد أحمد الشلال**

تفتح أبوابها أمام

- أوسع مشاركة للباحثين الاجتماعيين العرب للإسهام في معالجة قضايا مجتمعاتهم.
- التفاعل الحي مع القارئ المثقف والمهتم بالقضايا المطروحة.
- المقابلات والمناقشات الجادة ومراجعات الكتب والتقارير.
- تؤكد المجلة إلتزامها بالوفاء والانتظام بوصولها في مواعيدها المحددة إلى جميع قرائها ومشتركيها.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية

جامعة الكويت

ص.ب 27780 الصفاة، 13055- الكويت

تليفون: 00965-4810436

فاكس 4836026

E-mail:JSS@kuc01.kuniv.edu.kw

الاشتراكات

الكويت والدول العربية		الدول الأجنبية	
أفراد	3 دنانير سنوياً ويضاف إليها دينار واحد في الدول العربية	أفراد	15 دولاراً
مؤسسات	15 ديناراً في السنة 25 ديناراً لمدة سنتين	مؤسسات	60 دولاراً في السنة 110 دولارات لسنتين

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً نقدا أو بشيك باسم المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية ويرسل على عنوان المجلة، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

Visit our web site: http://kuc01.kuniv.edu.kw/~jss

المجلة التربوية

مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. صالح عبدالله جاسم

تنشر:

- البحوث التربوية المحكمة
- مراجعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضر الحوار التربوي
- التقارير عن المؤتمرات التربوية وملخصات الرسائل الجامعية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص. ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤
E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

أكاديمية - فصلية - محكمة

بحوث باللغة العربية والإنجليزية

مناقشات - عروض كتب - تقارير

مجلس النشر العلمي

رئيس التحرير: د. مرسل فالح العجمي

P.o.Box: 26585-Safat.13126 kuwait

Tel: (+965)4817689 – 4815453 Fax: (+965) 4812514

E-mail:ajh@kuc01.kuniv.edu.kw http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh/

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت - تأسس عام ١٩٩٤

مديرة المركز
أ.د. أمل يوسف العذبي الصباح

يصدر عن المركز مايلي :

* سلسلةالإصدارات الخاصة.
* سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي .
* مجلدات وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارهـا الجغرافي .
* سلسلة إصدارات لنشر بحوث الندوات والمؤتمرات .
* مطبوعات خاصة بنشر ملخصات الأطروحات العلمية (الماجستير ، الدكتوراه) .

سلسلة الإصدارات الخاصة

سلسلة علمية محكمة - صدر العدد الأول عام ١٩٩٧م .

يرحب المركز بنشر الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى إبراز الخصوصية البيئية للمنطقة الخليجية ورصد قضايا التنمية بأبعادها الحضارية الشاملة وفي ضوء المتغيرات العالمية.

قواعد النشر :

أولاً : أن يكون البحث أو الدراسة معنياً بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية في المجالات الآتية: السياسة ، الاقتصاد ، الجغرافيا ، التاريخ ، علم النفس ، الاجتماع، التربية ،اللغة العربية وآدابها ، البيئة ، القانون ، الإعلام ، التراث (الآثار والحضارة والفنون).

ثانياً : أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص .

ثالثاً : لم يسبق تقديمها للنشر إلى جهة أخرى .

رابعاً : ألا يقل عدد صفحات البحث أو الدراسة عن ١٠٠ صفحة ولا يزيد على ٢٠٠ صفحة .

الاشتراكات

نوع الإشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
الأفراد	٣ د.ك	٤ د.ك	٦٠ دولاراً
المؤسسات	١٥ د.ك	١٥ د.ك	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم مديرة المركز

ص.ب ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي (٧٠٤٦٠)

هاتف : ٤٨١٦٧٩٩ - ٤٨١٦٨٠٧ - ٤٨١٦٨٢٤ - المفتاح الدولي : ٠٠٩٦٥ - فاكس : ٤٨١٤٢٩٥ - ٤٨١٠٤٧٤

العنوان الإلكتروني لصفحة المركز www.cgaps.net

البريد الإلكتروني للمركز gulf_center@yahoo.com

محتوى الحولية الرابعة والعشرين:

٢٠٢ – شعر أيمن بن خريم الأسدي. (جمع وتحقيق)	د. عبدالله القتم
٢٠٣ – أثر التدريب في سلوك الموظفين كما يراه رؤساء العمل «دراسة ميدانية مقارنة بين الجهات الحكومية والجهات الخاصة بدولة الكويت»	د. فهد يوسف الفضالة
٢٠٤ – التحول الوبائي في دولة الإمارات العربية المتحدة «دراسة في الجغرافيا الطبية»	أ. د. محمد مدحت جابر عبدالجليل
٢٠٥ – عولمة الأنشطة الإعلامية قضايا وآراء. (بحث مستكتب)	أ. د. حمدي حسن أبو العينين
٢٠٦ – (السرديات) مقدمة نظرية.	د. مرسل فالح العجمي
٢٠٧ – تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب بين طلاب مرحلة التعليم الجامعي بدولة الكويت «دراسة وبائية»	د. فريح عويد العنزي، ود. الحسين محمد عبدالمنعم
٢٠٨ – في محدّدات العقل العمراني الخلدوني. (بحث باللغة الإنجليزية)	د. محمود بن حبيب الذوادي
٢٠٩ – «إلياذة» هوميروس الملحمة الأنموذج أو ينبوع الإلهام الشعري منذ القدم وإلى اليوم. (بحث مستكتب)	أ. د. أحمد عتمان
٢١٠ – العلاقة بين الأمان العاطفي والاستقلال عن المجال الإدراكي لدى أطفال الروضة الكويتيين في ضوء إدراك الأمهات والمعلمات.	د. معصومة أحمد إبراهيم
٢١١ – (ذات القوافي) قصيدة في ثلاثين قافية بمدح سيد الوجود محمد ﷺ، لعلي بن محمد بن عبدالعزيز المعروف بـ (ابن الدريهم). (تحقيق)	د. محمد حسان الطيان
٢١٢ – المرأة في البلاط الأموي في الأندلس (١٣٨هـ/ ٧٥٥م – ٤٢٢هـ/١٠٣٠م) دراسة في سيرتها ودورها السياسي والاجتماعي والثقافي.	د. يوسف بن أحمد حوالة
٢١٣ – الأشياء وتشكلاتها في الرواية العربية.	د. مصطفى إبراهيم الضبع
٢١٤ – اتجاهات الشباب والمراهقين نحو العمل الفني الصناعي في المجتمع القطري.	د. كلثم علي الغانم.
٢١٥ – التاريخ السياسي لإمارة بني مسافر في أذربيجان والران وبعض مظاهر الحضارة (٣٣٠-٤٤٠هـ/ ٩٤١-١٠٢٩م).	د. سليمان عبد العبدالله الخرابشة
٢١٦ – (موت النص) جدلية التحقيق والتخييل في النص الشعري في ضوء النقد الأدبي القديم، والشعراء النقدة.	د. محمد أبو الفضل بدران

محتوى الحولية الخامسة والعشرين:

٢١٧- سلوك تدخين السجائر لدى طلبة جامعة الكويت: دراسة في شخصية المدخنين	د. بدر محمد الأنصاري
٢١٨- مصادر المياه و دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية	د. عبيد سرور العتيبي
٢١٩- قراءة نقدية في شعرية القصيدة الجديدة في الكويت ملامح من المستويات الأسلوبية والتعبيرية و الدلالية و المعنوية	د. محمود جابر عباس(رحمه الله)
٢٢٠ - بناء القصيدة العربية في العصر المملوكي: البنية الإحالية	د. يوسف إسماعيل
٢٢١ - موقف ابن الشجري من شعر المتنبي	د. ليلى خلف السبعان
٢٢٢ - ديانة شهداء نجران قراءة جديدة للمصادر الأولية	د. عائشة سعيد أبو الجدايل
٢٢٣ - دور بني العباس في إدارة البلدان، وإمارة الحج في العصر العباسي الأول (١٣٢هـ/٧٥٠م - ٢٣٢هـ/٨٤٦م).	د. فيصل عبد الله بني حمد
٢٢٤ - تجاوز ضفاف المألوف: دراسة في شعر الأعشى الكبير	د. نسيمة راشد الغيث
٢٢٥ - أصول النحو عند البغدادي: دراسة في شواهد الخزانة	د. فاطمة راشد الراجحي
٢٢٦ - وثائق الوقف الكويتية وأهميتها التاريخية (١٢٦٣ - ١٣٨٢ هـ / ١٨٤٧ - ١٩٦٣ م)	د. فيصل عبد الله الكندري
٢٢٧ - من ظواهر الأشباه بين اللغويات العربية والدرس اللساني المعاصر "الترادف"	د. عبد الرحمان بودرع
٢٢٨ - ظاهرة السفر للسياحة خارج الكويت أسبابها والعوامل المؤثرة فيها: دراسة تحليلية تطبيقية في جغرافية السياحة	د. غانم سلطان أمان
٢٢٩ - التوظيف الفنّي للنجوم والكواكب في شعر أبي العلاء	د. جاسم سليمان حمد الفهيد
٢٣٠ - النظرية القصدية في المعنى عند جرايس	د. صلاح إسماعيل
٢٣١ - العلاقات المصرية الخيتية في عصر الدولة الحديثة (١٥٥٠-١٠٦٩ ق.م) بحث مرجعي	د. فايزة محمود صقر

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسائل ذات الصلة بدولة الكويت:

١٠ – الروابط العائلية – القرابية في مجتمع الكويت المعاصر	فهد ثاقب الثاقب
٣٥ – اتجاهات الآباء والأمهات الكويتيين في تنشئة الأبناء وعلاقتها ببعض المتغيرات	عبد الفتاح القرشي
٥٧ – التغير الاجتماعي في الدول المنتجة للنفط (مجتمع الكويت)	نورة الفلاح
٦٣ – نجاح الشيخ أحمد الجابر في الإفادة من التنافس الإنجليزي الأمريكي بشأن نفط الكويت	ميمونة خليفة العذبي الصباح
٦٧ – النفط والنمو الحضري بدولة الكويت – دراسة حضرية	أمل يوسف العذبي الصباح
٧٢ – خبرات الكويت: توزيعها، نشأتها، تصنيفها	عبد الحميد أحمد كليو
٧٧ – الاتجاه نحو الدين وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى عينه من الطلبة الجامعيين في الكويت	نزار مهدي الطائي
٨٢ – مشكلة الحدود الكويتية بين الدولتين العثمانية و البريطانية (١٨٩٩ -١٩١٣ م)	ميمونة خليفة العذبي الصباح
٩٤ – الاغتراب في الشعر الكويتي	سعاد عبد الوهاب العبد الرحمن
٩٦ – سياسات الاتصال في دولة الكويت	نبيل عارف الجردي – علي الدشتي(باحث اعلامي) (البحث باللغة الإنجليزية)
٩٨ – موقف المشاهدين في دولة الكويت من القناة الفضائية المصرية بعد التحرير (دراسة ميدانية)	محمد معوض إبراهيم وياسين طه الياسين
١٠٠ – شعر العدواني في مرايا بعض معاصريه	نسيمة راشد الغيث
١٠٤ – اتجاهات الكويتيين نحو ظاهرة الزواج من غير الكويتية	فهد عبد الرحمن الناصر
١٠٥ – انتخاب المجلس الوطني الكويتي لعام ١٩٩٠ (دراسة في الجغرافية السياسية)	جاسم محمد كرم
١٠٨ – الأعراض الاضطرابية المصاحبة لمشكلة الطلاق في الأسرة الكويتية بعد صدمة العدوان العراقي	بشير صالح الرشيدي
١١٦– المهارات الاجتماعية في علاقتها بالقدرات الإبداعية و بعض المتغيرات الديموجرافية لدى طالبات الجامعة	عبد اللطيف محمد خليفة

١١٨- قياس الحرج الموقفي: لدى طلاب المرحلة الجامعية من الجنسين وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية في المجتمع الكويتي	بدر محمد الأنصاري
١٢١- اتجاهات المواطنين الكويتيين نحو الآثار المترتبة على العمالة الوافدة	نضال حميد الموسوي
١٢٥- تفضيلات الاختيار الزواجي ومعوقاته في المجتمع الكويتي	خالد أحمد مجرن الشلال
١٢٧- الاتجاه نحو بعض وظائف الأسرة الكويتية	عدنان عبد الكريم الشطي
١٣٠- الآثار الاقتصادية للغزو العراقي (دراسة مسحية تحليلية)	غانم سلطان أمان و فتحي عبد الله فياض
١٣٢- عدم الاستقرار الأسري (دراسة ميدانية مقارنة بين الزوجات المتفرغات (ربات البيوت) والعاملات في المجتمع الكويتي	هادي مختار رضا
١٣٧- الطفل، المدرسة، التلفزيون: دراسة تحليلية لمحتوى برامج الأطفال في تلفزيون دولة الكويت ودورها في دعم القيم المراد غرسها في طفل المدرسة	محمد محمود العبد الغفور
١٣٩- دافع الإنجاز وعلاقته بالقلق والاكتئاب والثقة بالنفس لدى الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين في القطاع الحكومي	عويد سلطان المشعان
١٤٢- نسق المعتقدات حول تدخين السجائر وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى عينة من طلاب جامعة الكويت (دراسة مقارنة بين المدخنين وغير المدخنين)	حصة عبد الرحمن الناصر و عبد اللطيف محمد خليفة
١٤٣- الثقافة في الكويت والغزو العراقي	عبد الله حمد محارب
١٤٦- مظاهر السلوك العدواني لدى طلبة المدارس الثانوية في دولة الكويت (دراسة استطلاعية)	فهد عبد الرحمن الناصر
١٥٣- بعض الأدلة التاريخية والشواهد الجغرافية على استقلال دولة الكويت	فتحي عبد الله فياض
١٥٧- المخاوف المرضية عند طلاب الجامعة الكويتيين	بدر محمد الأنصاري
١٦٢- قراءة في ديوان "قصائد في قفص الاحتلال للشاعرة غنيمة زيد الحرب" نموذج من شعر المقاومة الكويتية"	عبد الستار ضيف

تابع حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسائل ذات الصلة بدولة الكويت:

١٦٦- الآثار والانعكاسات المتزايدة للأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي	محمد سليمان الحداد
١٧٤- حجم وأنماط استهلاك المياه بدولة الكويت والعوامل الجغرافية المؤثرة فيها (دراسة تحليلية نقدية في جغرافية الاستهلاك).	غانم سلطان أمان
١٩٢- " التفاؤل والتشاؤم " قياسهما وعلاقتهما ببعض متغيرات الشخصية لدى طلاب جامعة الكويت	بدر محمد الأنصاري
١٩٨- مستويات المرجعية وتجلياتها التراثية في الشعر الكويتي الحديث	سعاد عبد الوهاب العبد الرحمن
٢٠٣ - أثر التدريب في سلوك الموظفين كما يراه رؤساء العمل (دراسة ميدانية مقارنة بين الجهات الحكومية والجهات الخاصة بدولة الكويت)	فهد يوسف الفضالة
٢٠٧ - تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب بين طلاب مرحلة التعليم الجامعي بدولة الكويت دراسة وبائية	فريح عويد العنزي و الحسين محمد عبد المنعم
٢١٠ - العلاقة بين الأمان العاطفي والاستقلال عن المجال الإدراكي لدى أطفال الروضة الكويتيين في ضوء إدراك الأمهات والمعلمات	معصومة أحمد إبراهيم
٢١٧- سلوك تدخين السجائر لدى طلبة جامعة الكويت: دراسة في شخصية المدخنين	بدر محمد الأنصاري
٢١٨- مصادر المياه ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية	عبيد سرور العتيبي
٢١٩- قراءات نقدية في شعرية القصيدة العربية الجديدة في الكويت ملامح من المستويات الأسلوبية والتعبيرية والدلالية والمعنوية.	محمود جابر عباس الجنابي (رحمه الله)
٢٢٦- وثائق الوقف الكويتية و أهميتها التاريخية ١٢٦٣م - ١٣٨٢هـ / ١٨٤٧- ١٩٦٣م	فيصل عبدالله الكندري
٢٢٨- ظاهرة السفر للسياحة خارج الكويت أسبابها و العوامل المؤثرة فيها دراسة تحليلية تطبيقية في جغرافية السياحة	غانم سلطان أمان
٢٣٦- توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية (دراسة استشرافية)	خالد أحمد الشلال
٢٣٨- تحديد الاحتياجات التدريبية ودورها في تخطيط المسار الوظيفى والتدريبي في المؤسسات الحكومية بدولة الكويت (دراسة ميدانية على مؤسسات العمل الحكومي بدولة الكويت)	فهد يوسف الفضالة

The Attitude of Kuwaiti Women towards Political Involvement (An Exploratory Study)

Abstract

The question of the role of women in the Gulf region has gained momentum throughout the era of development and the accompanying social, economic and cultural changes that came with it. No doubt, it is no longer possible to ignore the vital role which women can play to propel the interconnected social, political, economic and cultural forces which are at play in the area.

Women issues in the Gulf region address matters pertaining to the need to reconcile tradition with social values and religious teachings, all at once. Such intricate process of reconciliation presents a number of impediments that can thwart women's active participation in development processes, and distance them from a full realization of the surrounding variants. It can further enhance the predicaments of women's participation and involvement in political activities.

The present study aims to identify women's reactions towards political participation, i.e. Political knowledge and awareness, belief in the need for political involvement, and readiness to contribute to the public political life. The study further aims to identify the vision Kuwaiti women may have vis-à-vis their political rights as well as the economic and social variables of their political tendencies and concerns.

The Author

Dr. Khalid Ahmad Al-Shallal

- Ph. D. in social organizations from Michigan State University, U.S.A 1984.
- Assistant Professor, Department of Sociology, Faculty of Social sciences, Kuwait University.
- Editor-in-Chief, *Journal of Social Sciences*. (2004-present)
- Consultant, United Nations Development Program.

Publications:

A- Books:

1- *Social Organizations* - Kuwait: Al-Asreya, 1993.

2- *Introduction to Sociology*. Kuwait: Dar Al Kitab Al Jami'i, 1996.

3- *Principles of Sociology*. Kuwait: Dar Al Kitab al Jami'i, 1996

4- *Suicide in Kuwaiti Society*. The Emiri Diwan, 1995.

Research and publications

Articles:

1- 'The Basic Dimensions of the Early Retirement Phenomenon among Kuwaiti Officials.' *Journal of the Social Sciences*. Vol.24, No.1, Spring 1996.

2- 'The Social and Psychological Effects of the Iraqi Aggression on Kuwaiti People.' *Annals of the Faculty of Arts*. Ain Shams University (Women), 1995.

3- 'Social and Economic Factors Leading to Absenteeism from Work among Civil Sector Employees. *Annals of the Faculty of Arts*, Cairo: Ain Shams University (Men).

4- 'The Relationship between Job Satisfaction and Early Retirement of Kuwaiti Employees: A Socio-Analytical Study.' *The Arab Journal for the Humanities*, No.56, 14, Summer 1996. (Kuwait)

5- Journals Analysis of the crime phenomenon in the Kuwaiti Society: A Socio-Analytical Study.' *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies*. xxi, 82, 1996 (Kuwait).

6- 'The Role of Specialized Journals in Forming the Social Defence Analysis.' *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies*. xxii, 85, 1997.

7- 'Marital Selection: Description and Predicaments in Kuwaiti Society.' Kuwait University: *Annals of the Arts and Social Sciences*. No. 125, 1998.

Monograph 236

The Attitudes of Kuwaiti Women Towards Political Involvement (An Exploratory Study)

Dr. Khalid Ahmad Alshalal
Department of Sociology, Faculty of Social Sciences
University of Kuwait

Advisory Board

Prof. Ibrahim Al-Sa'afin
Department of Arabic Language and Literature - University of Sharja

Prof. Hayat N. Al-Hajji
Department of History
University of Kuwait

Prof. Ahmed Etman
Department of Greek and Latin Studies - University of Cairo

Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al-Fehri
Department of Arabic Language and Literature - University of Mohamed 5th

Prof. Ismail S. Muqlad
Department of Political Science - University of Assiut

Prof. Marie-Therese Abdul Messieh
Department of English Language and Literature - University of Cairo

Prof. Imam Abdul Fattah Imam
Department of Philosophy
University of Ain-Shams

Prof. Mohammed Gh. Al-Rumeihi
Department of Sociology
University of Kuwait

Prof. Hamdi Hasan Abul-Enein
Dean, Faculty of Mass Communication Mise University of International

Prof. Mohammed M. I. Al-Dib
Department of Geography
University of Ain-Shams

Prof. Mahmoud Al-Sayed Abul-Nil
Department of Psychology - University of Ain Shams

Editorial Board

Dr. Nassima R. AL-Ghaith
Editor-in-chief

Prof. Samir M. Hussein
Department of Mass Communication

Prof. Alaa Al-Din Abd El-Muhsin Shahin
Department of History

Dr. Al-Zawawi Baghurah Bin Al-Sa'di
Department of Philosophy

Dr. Abdul-Rida A. Asiri
Department of Political Science

Dr. Obaid Surur Al-Utaibi
Department of Geography

Dr. Othman H. Al-Khadher
Department of Psychology

Dr. Fatima R. Al-Rajihi
Department of Arabic Language and Literature

Dr. Fahed A. Al-Nasir
Department of Sociology

Dr. Faisal A. Al-Kanderi
Department of History

Dr. Layla H. Al-Maleh
Department of English Language and Literature

Haifa'a H. AL-Meshari
Managing Editor

ANNALS OF THE

ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - University of Kuwait

A REFEREED ACADEMIC QUARTERLY THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCHOLARLY CONCERNS OF THE VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTIES OF ARTS AND SOCIAL SCIENCES:

FACULTY OF ARTS & HUMANITIES:

- Department of Arabic Language and Literature.
- Department of English Language and Literature.
- Department of History.
- Department of Philosophy.
- Department of Mass Communication

FACULTY OF SOCIAL SCIENCES.

- Department of Sociology
- Department of Geography
- Department of Psychology
- Department of Political Science

Volume 26, 2005